

**T.C.
SAKARYA ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ**

**TÜRKİYE-KATAR İLŞKİLERİ (2002-2019): BÖLGESEL
GÜVENLİK SORUNLARI**

DOKTORA TEZİ

SADEQ A.I. ALSHAIKHEID

Enstitü Anabilim Dalı: Uluslararası İlişkiler

Tez Danışmanı: Dr.Öğr.Üyesi Khiry Mohamed Omar KHANGER

EYLÜL – 2020

T.C.
SAKARYA ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ

**TÜRKİYE-KATAR İLŞKİLERİ (2002-2019): BÖLGESEL
GÜVENLİK SORUNLARI**

DOKTORA TEZİ

Sadeq A.I. ALSHAIKHEID

Enstitü Anabilim Dalı : Uluslararası İlişkiler

**“Bu tez sınavı 16/09/2020 tarihinde online olarak yapılmış olup aşağıda isimleri bulunan
jüri üyeleri tarafından oybirliği ile kabul edilmiştir.”**

JÜRİ ÜYESİ	KANAATİ
Yrd. Doç. Dr. Khiry Mohamed Omar Khanger	Başarılı
Doç. Dr. Othman Ali	Başarılı
Yrd. Doç. Dr. Şükrü Şirin	Başarılı
Prof. Dr. Muhammed Harb	Başarılı
Yrd. Doç. Dr. Mustafa Temimi	Başarılı

الجمهورية التركية

جامعة سكاريا

معهد العلوم الاجتماعية

العلاقات التركية القطرية (2002-2019): السياسة الخارجية والأمن الإقليمي

رسالة لاستكمال درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية

صادق عبدالله الشيخ عيد

مشرف الرسالة: الدكتور خيرى محمد عمر خنجر

سبتمبر – 2020

Sakarya Üniversitesi
Sosyal Bilimler Enstitüsü Tez Özeti

Yüksek Lisans	☐	Doktora	☐	/
Tezin Başlığı: TÜRKİYE-KATAR İLİŞKİLERİ (2002-2019): BÖLGESEL GÜVENLİK SORUNLARI				
Tezin Yazarı: Sadeq A. I. Alshaikheid		Danışman: Dr.Öğr.Üyesi Khiry Mohamed Omar KHANGER		
Kabul Tarihi: 16/09/2020		Sayfa Sayısı: 228		
Anabilim Dalı: Uluslararası İlişkiler		Bilim Dalı: Uluslararası İlişkiler		
Bu tezde, Türkiye-Katar arasındaki ikili ilişkiler, Orta Doğu'daki yerel değişimler ve gelişmeler ışığında inceleniyor. Bu gelişmeler aynı zamanda bölgesel rekabetler ve uluslararası müdahalelerin örnekleriyle genişletilmektedir. Bu çalışma, 2002-2019 yılları arasında Katar-Türkiye ilişkilerinin olumlu ve istikrarlı gelişimi ile Ortadoğu'daki güvenlik, siyasi, askeri ve ekonomik koşullardaki gelişmeler arasında bir ilişki olduğu varsayımından hareket etmektedir. Dolayısıyla çalışmanın inceleme alanındaki iç faktörler siyasi, ekonomik, güvenlik ve askeri dinamiklerdir. Çalışmada ileri sürülen varsayımın ispatı ise güvenlik faktörleri, bölgesel çevrede ortak tehditlerin olduğu sonucuna vararak yapmıştır. Bu dinamiğin Türkiye Katar ilişkilerinin gelişiminde önemli rol oynadığı görülmüştür. Bölgedeki çevresel çatışmada bölgesel güçlerin başında İran, Suudi Arabistan, Birleşik Arap Emirlikleri, Mısır ve İsrail gelmekteyken küresel çapta Ortadoğu'ya nüfuz eden güçler ise Amerika Birleşik Devletleri, Fransa ve Rusya'dır. İkili ilişkilerde, Türkiye ve Katar'ın, Ortadoğu'da çıkarlarının kesişmesi de önemli bir rol oynamaktadır. Türkiye ve Katar'ın Ortadoğu'daki Suriye, Tunus, Libya, Mısır ve Filistin gibi bir çok sorunlu yere dair ortak bir bakış açısına ve çözüm vizyonuna sahip olması da ilişkilerin dinamiğinde önemli roller oynamaktadır. Bütün bunlara ek olarak ikili ilişkilerdeki diğer önemli meseleleri yerel faktörler, siyasi uzlaşma, ekonomik entegrasyon, stratejik güvenlik ve askeri işbirliği şeklinde sıralamak mümkündür. Türkiye-Katar ilişkilerinin geleceği üzerine, çalışma ikili, bölgesel ve uluslararası düzeylerde daha stratejik ortaklığa doğru gittiği sonucuna varmıştır.				
Anahtar Kelimeler: Türkiye-Katar ilişkileri, Türkiye, Katar, Bölgesel güvenlik sorunları.				

جامعة سكاريا

معهد العلوم الاجتماعية – ملخص الدراسة

ماجستير	دكتوراه	/
عنوان الدراسة: العلاقات التركية القطرية (2002-2019): السياسة الخارجية والأمن الإقليمي		
اسم الطالب: صادق الشيخ عيد	اسم المشرف: الدكتور خيرى محمد عمر خنجر	
تاريخ القبول: 2020/09/16	عدد الصفحات: 228	
القسم : العلاقات الدولية		
تدرس الأطروحة العلاقات الثنائية التركية القطرية وتطورها في ضوء المتغيرات المحلية والتطورات في إقليم الشرق الأوسط المضطرب والذي يشهد صراعات وتنافس بين قواه الإقليمية إلى جانب التدخلات الدولية فيه. وتفترض الدراسة أنه ثمة علاقة بين تطور العلاقات التركية القطرية الثنائية بشكل ايجابي ومطرد بين العامين 2002-2019، وتطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. وقد خلصت الدراسة إلى اثبات صحة الفرضية، وإلى أن العوامل الأمنية لاسيما دفع التهديدات المشتركة في البيئة الإقليمية كان لها الدور الأبرز في تطوير العلاقات التركية القطرية وصولاً لتعاونهما الاستراتيجي في مختلف المجالات؛ حيث صراع المحاور والقوى الإقليمية وفي مقدمتها إيران والسعودية والإمارات المتحدة ومصر و"إسرائيل"، وتدخلات القوى الدولية في الشرق الأوسط كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا. كما ساهم في تطوير العلاقات التركية القطرية تقاطع مصالحهما في الشرق الأوسط تبعاً لتوافق رؤاهما تجاه أكثر قضاياها وبشكل خاص في فلسطين ومصر وليبيا وتونس وسوريا، يضاف لذلك العوامل المحلية؛ التوافق السياسي والتكامل الاقتصادي والتنسيق الأمني والتعاون العسكري الاستراتيجي. وحول مستقبل العلاقات التركية القطرية خلصت الدراسة إلى أنها تتجه للمزيد من الشراكة الاستراتيجية في المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.		
الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية القطرية، تركيا، قطر، قضايا الأمن الإقليمي.		

شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في إعداد هذه الأطروحة العلمية وشارك في إخراجها في أحسن صورة، وفي البدء أتقدم بالشكر الجزيل لمشرفي الدكتور خيرى محمد عمر، ولجنة الإشراف الدكتور عثمان علي والدكتور شكري شيرين. والشكر موصول إلى رئيس قسم العلاقات الدولية الأستاذ الدكتور كمال إيناد، وأساتذتي الكرام؛ الدكتور تنجاي كاردش والدكتور علي بالجي والدكتور يلدرم توران والدكتور مراد يشيلتاش والدكتور أسامة عامور والأستاذ الدكتور نورمان فينكلستين. وكذلك أخص بالشكر كل من قدم لي المعلومة أو الرأي أو النصح، أذكر منهم الأساتذة الكرام: رئيس مركز (أورسام) لدراسات الشرق الأوسط الأستاذ الدكتور أحمد أويصال، ورئيس مركز دراسات الإسلام والشؤون الدولية (CIGA) الأستاذ الدكتور سامي العريان، ووزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق في مصر الدكتور عمرو دراجي، ورئيس أكاديمية العلاقات الدولية (IRA) الدكتور عصام عبد الشافي، والدكتور هاني البسوس والأستاذ الدكتور وليد المدلل، والدكتور دهقاني أيوب.

وقبل الختام، أشكر من كانا سبباً في وجودي؛ والديّ الكريمين، ورفيقة دربي زوجتي الغالية، وأبنائي فلذات كبدي؛ جنى ومعتصم وجوان وسما، فكلهم كان لي خير معين وسند.

والله أسأل أن يجزي الجميع عنا خير الجزاء وأن ينفع بهم الاسلام والمسلمين ،، آمين.

الباحث

فهرس الدراسة

1	مقدمة الدراسة
12	الفصل الأول: السياق المفاهيمي والنظري للدراسة
13	المبحث الأول: الاقتراب الواقعي
14	المطلب الأول: النشأة ومرتكزات التحليل
20	المطلب الثاني: وحدات التحليل
29	المبحث الثاني: الإقليمية، والمركب الأمني الإقليمي
29	المطلب الأول: النظم الإقليمية
38	المطلب الثاني: المركب الأمني الإقليمي
43	الفصل الثاني: تحليل السياسة الخارجية التركية والقصرية
44	المبحث الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية
44	المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية في تركيا
50	المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية في قطر
52	المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية
52	المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية
60	المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية القصرية
66	المبحث الثالث: أهداف وأدوات السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر
66	المطلب الأول: أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية
74	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية القصرية
83	الفصل الثالث: طبيعة العلاقات الثنائية التركية القصرية

المبحث الأول: العلاقات السياسية التركية القطرية	84
المطلب الأول: تطور العلاقات السياسية التركية القطرية	85
المطلب الثاني: الشراكة الاستراتيجية التركية القطرية	92
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والثقافية التركية القطرية	101
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية التركية القطرية	101
المطلب الثاني: العلاقات الثقافية والعلمية التركية القطرية	110
المبحث الثالث: العلاقات الأمنية والعسكرية التركية القطرية	113
المطلب الأول: العلاقات الأمنية التركية القطرية	113
المطلب الثاني: العلاقات العسكرية التركية القطرية	116
الفصل الرابع: قضايا الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية	124
المبحث الأول: دور تركيا وقطر تجاه التغيرات المحلية في الشرق الأوسط	125
المطلب الأول: سياسة تركيا وقطر تجاه القضايا الأمنية	126
المطلب الثاني: سياسة تركيا وقطر تجاه التغيرات السياسية	131
المبحث الثاني: الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية	140
المطلب الأول: مواجهة تهديدات القوى الإقليمية	140
المطلب الثاني: حماية المصالح المشتركة في الإقليم	150
المبحث الثالث: التدخلات الدولية في الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية	157
المطلب الأول: مواجهة تهديدات التدخلات الدولية للشرق الأوسط	157
المطلب الثاني: حماية المصالح المشتركة في الإقليم	168
خاتمة الدراسة	173
مراجع الدراسة	191
السيرة الذاتية	228



مقدمة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للبحث في انعكاسات المتغيرات الإقليمية إلى جانب التطورات الداخلية على العلاقات التركية القطرية منذ العام 2002، حيث تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، ومنذ ذلك الحين أقامت تركيا وقطر علاقات بينية قوية على المستويات كافة؛ لما تتميز به الدولتان من مزايا كبيرة مختلفة، لكنها تكاملت ضمن سياسة مشتركة في الداخل والخارج؛ فتركيا دولة متوسطة تمتلك مساحة جغرافية واسعة، وموارد بشرية كبيرة، ومصادر مائية غزيرة، وتتميز بموقعها الجيوستراتيجي في وسط القارة الأوروآسيوية، وتضم مضيقيْن مائيين من أهم المضائق حول العالم، إلى جانب كونها من الدول الاقتصادية الكبيرة، ومنضوية في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وعضوًا في العديد من المنظمات الدولية. أما قطر ذات المساحة الصغيرة وعدد السكان المحدود، والتي تقع بين دول عملاقة تحيط بها، فتميزت بمخزونها الهائل من الطاقة، إلى جانب قدراتها الكبيرة على توظيف أدواتها الإعلامية والدبلوماسية؛ لتتقدم على كثير من الدول في الشرق الأوسط، ولتشكل نظيرًا هامًا يجلب اهتمام تركيا البلد الكبير.

وكان للمتغيرات الداخلية والخارجية أثر كبير على تطور مسار العلاقة بين الجانبين، فعلى الصعيد الداخلي، تطورت العلاقة بشكل كبير بعد تولي حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في قطر عام 1995، وعُقدت بين الدولتين عدة اتفاقيات مهمة ساهمت بشكل مباشر في تطوير العلاقات الثنائية. وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أخذ مؤشر العلاقات بين الدوحة وأنقرة وتيرة تصاعدية متسارعة. حيث النمو الاقتصادي والتجاري الكبيران للدولتين والحاجة المتبادلة في قطاعات الطاقة والاستثمارات والعقارات وغيرها، والتي جسدت واقع العلاقات المتميزة والراسخة بين الدوحة وأنقرة، وهي علاقات عميقة الجذور أساسها الدين والتاريخ.

أما على صعيد التغيرات الخارجية، فيشهد الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار، والصراعات المحلية والدولية، التي تشارك فيها القوى الكبرى في العالم، ما هدد مصالح الدول فيه، ومن بينها تركيا وقطر، فقد وجدت كل منهما حاجتها لدى الأخرى؛ فقطر تحتاج إلى القدرات البشرية التركية، وإلى مكانتها السياسية والأمنية، وإلى جيشها القوي؛ لحمايتها، بينما تستفيد تركيا من قدرات قطر الاستثمارية، وماكنتها الإعلامية، ودورها الإقليمي، إلى جانب مخزونها الإستراتيجي من الطاقة؛ ليلعبا معًا دورًا نافذًا ومؤثرًا في الشرق الأوسط، لاسيما أن رؤيتيهما لقضايا المنطقة متقاربة في الكثير من الجوانب، كما أنهما منفعتان على التيار الإسلامي المعتدل المتمثل بجماعة

الإخوان المسلمين، ودعما تصدره للمشهد في دول عربية عدة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في
العشرية الثانية من القرن الجاري.

وقد ترتب على هذه الثورات مناحًا مواتيًا للتغيير في الشرق الأوسط، ولإعادة تشكيل موازين
القوى فيه؛ لذا ازدادت حجم الفرص للقيام بدور أكبر يضمن مصالح كل من أنقرة والدوحة من
ناحية، وازدادت التحديات والمخاطر على كل من تركيا وقطر من ناحية أخرى، ما دفعهما إلى
المزيد من التعاون والتنسيق المشترك.

كما توجت العلاقة بين الدولتين بالإعلان عن المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي برئاسة أمير
قطر تميم بن حمد آل ثاني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عام 2014، والتي تضم
جوانب عديدة منها التعاون في المجال الأمني والاقتصادي والمالي والمصرفي إلى جانب التعليم
والصحافة والإعلام. أما على الصعيد العسكري فقد أُعلن عن إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر
في إطار اتفاقية دفاعية؛ تهدف إلى مساعدة الدولتين على مواجهة الأعداء المشتركين، وهي أول
منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط. وقد توالى عقد مجالس التعاون الإستراتيجي لتبلغ
اجتماعها الخامس نهاية عام 2019، حيث بلغت العلاقات التركية والقطرية أعلى مستوياتها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من جوانب عدة؛ فمن حيث التوقيت: العلاقات التركية القطرية محل اهتمام
كبير في السنوات الأخيرة من الأطراف الإقليمية والدولية مع تطور هذه العلاقات، وبلوغها
مستوى التعاون الإستراتيجي في ظل الصراعات الإقليمية المتصاعدة، والتي انخرطت تركيا
وقطر في عدد منها.

أما من الناحية الموضوعية فقد برزت أهمية الدراسة في أنها:

1. قدمت نموذجًا لكيفية دراسة العلاقات بين لاعبين دوليين مختلفين؛ فتركيا قوة متوسطة
صاعدة تعاضد دورها الإقليمي خلال العقد الأخيرين، أما قطر دولة صغيرة من حيث
المساحة، وعدد السكان، غير أنها تمتلك موارد مالية هائلة، وقدرات إعلامية كبيرة،
وسياسة خارجية نشطة ومؤثرة.

2. قارنت بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية لدولتين مختلفتين من حيث النظام السياسي، وكذلك وبين مصادر القوة التي ارتكزت عليها كلا الدولتان في سياستيهما الخارجية لتحقيق مصالحهما الوطنية.

3. شرحت مراحل تطور العلاقات التركية القطرية بين العامين 2002-2019، وأهم مميزات كل مرحلة منها وسماتها وظروفها.

4. سلّطت الضوء على طبيعة تطور العلاقات التركية القطرية على مستويين:

أ. المستوى الثنائي: على صعيد العلاقات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية.

ب. المستوى الإقليمي: في الأبعاد الثلاثة، وهي؛ موقف تركيا وقطر من القضايا الأمنية وقضايا التغيير السياسي في الشرق الأوسط، وانعكاسات الصراعات الإقليمية على العلاقات التركية القطرية، بالإضافة للتدخلات الدولية في الشرق الأوسط وأثرها في علاقتهما.

5. قدمت قراءة عميقة لعوامل وأسباب تطور العلاقات التركية القطرية على مستويين: الأول ثنائي، من حيث الخلفيات الأيديولوجية والرؤى السياسية ومقومات القوة والمصلحة الوطنية، والثاني إقليمي: حيث تبين أثر العوامل الأمنية بمفهومها الشامل على العلاقات التركية القطرية، عبر تحليل البيئة الإقليمية وفق مفهومي توازن القوى والمركب الأمني الإقليمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في تطورات العلاقات التركية القطرية في ظل العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، والمتغيرات الإقليمية والأمنية والسياسية، بين العامين 2002-2019. من حيث تحليل السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر، وتسليط الضوء على مظاهر العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الجانبين، ودراسة انعكاسات قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط على العلاقات التركية القطرية، إلى جانب استشراف إمكانية تقدم العلاقات التركية القطرية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وعميق لتطور العلاقات بين تركيا القوة المتوسطة الصاعدة، وقطر الدولة الصغيرة المؤثرة في الإقليم، وانعكاسات الصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية في الشرق الأوسط على علاقاتهما الثنائية منذ العام 2002، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حتى عام 2019.

وتتمحور الدراسة حول سؤال رئيس، يتمثل في الآتي: كيف تطورت العلاقات التركية القطرية في ظل العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، والمتغيرات الإقليمية الأمنية والسياسية، بين العامين 2002 - 2019؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية: ما مقومات وأهداف السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر؟ وما مظاهر العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الجانبين؟ وكيف انعكست قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط على العلاقات التركية القطرية؟ وما مستقبل العلاقات التركية القطرية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية؟

فرضية الدراسة:

ثمة علاقة بين تطور العلاقات التركية القطرية الثنائية بشكل إيجابي ومترد بين العامين 2002-2019 وتطور الأوضاع الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، حيث تعرضت الدولتان لمهددات أمنية مشتركة دفعت بهما للتعاون معاً، كما تقاطعت رؤيتهما تجاه الكثير من القضايا في الشرق الأوسط، وتقاطعت مصالحهما فيه، بل ونجحا في العمل المشترك لإدارة عدد من الأزمات، الأمر الذي انعكس على علاقاتهما الثنائية ودفعها إلى التطور بصورة متسارعة؛ وصولاً للتعاون الإستراتيجي.

منهج الدراسة:

لفهم وتحليل العلاقات التركية القطرية انطلقت الدراسة من أربعة مفاهيم رئيسية شكلت أرضية للبحث العلمي، وهي: مفهومي القوة والمصلحة الوطنية، من منظور واقعي، لتحليل السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر، وللوقوف على مظاهر العلاقات الثنائية ودوافعها. كذلك اعتمدت الدراسة على: مفهوم توازن القوى، للبحث في توازنات القوى في إقليم الشرق الأوسط وسعيها لزيادة قوتها لضمان أمنها وسلامتها، ومفهوم المركب الأمني الإقليمي، للتركيز على أثر العوامل الأمنية بمفهومها الشامل وفق مدرسة (كوبنهاغن)¹ لأبحاث السلام والأمن على العلاقات التركية القطرية، وهو يعبر عن الحالة التي تكون فيها مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة.

الدراسات السابقة:

1. سيرهات إنجا (2015) "العلاقات الاقتصادية التركية القطرية بين عامي 1981-2010"، رسالة ماجستير، إسطنبول: جامعة مرمره.

بحثت الدراسة في العلاقات التجارية الخارجية التركية القطرية البينية ومع دول الشرق الأوسط، حيث ركزت الدراسة في الفصل الأول على تحليل البنية الاقتصادية والموقع الجغرافي لدولة قطر، وتطرق إلى بنائها السياسي وتركيبها المجتمعية، أما الفصل الثاني فتناول العلاقات الاقتصادية التركية القطرية، وتحدث عن الاتفاقيات التجارية المبرمة بينهما، وحجم الميزان التجاري، والنظام الجمركي والضريبي الذي أقر في تعاملاتهما التجارية المشتركة، وغيرها. وقد خلصت الدراسة إلى أن التبادل التجاري بين الدولتين بدأ بالتزايد منذ عام 2000 وبالتوسع لتشمل قطاعات عديدة، وازدهر بصورة كبيرة وبوتيرة أسرع في السنوات الأخيرة، كما شمل التبادل التجاري دول الخليج الأخرى، أيضاً شكل قطاع الإنشاءات أحد أهم أوجه التعاون الاقتصادي، حيث تشارك الشركات التركية بكبريات المشاريع التي طرحتها قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022.

¹ . مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات مهمة في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن؛ ليشمل جوانب عديدة: سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وبيئية، وغيرها، ومن أبرز رواد هذه المدرسة المفكر [باري بوزان].

تقدم الدراسة فائدة للباحث، إذ تمكنه من فهم البنية الاقتصادية لقطر ومركزاتها بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية التركية القطرية، وأثرها على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورها حتى العام 2010.

أما ما يمكن أن يضيفه الباحث فيتمثل في عدم الاقتصار على الجانب الاقتصادي في العلاقات التركية القطرية، إضافة إلى تحليل للجوانب المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين، بالإضافة إلى دراسة انعكاسات الأزمات الإقليمية على العلاقة.

2. صباح كزيز (2015) "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2010/2014"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بحثت الدراسة في تنامي الدور الإقليمي لدولة قطر، صغيرة المساحة وعدد السكان، والتي استطاعت التحول خلال فترة وجيزة إلى دولة تلعب دورًا إقليميًا يفوق حجمها بكثير، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل دولة قطر مع العالم الخارجي في ظل الحراك العربي، وكذلك فهم المحددات العامة للسلوك الخارجي، من خلال معاناة مدى تأثير المقومات الداخلية في رسم السلوك الخارجي لدولة قطر، ومدى تأثير الظروف الإقليمية. كما شدد الباحث على إمكانية ملاحظة تنامي الدور القطري خلال فترة الحراك الإقليمي، المتمثل بثورات الربيع العربي، ويأتي ذلك بعد فترة محدودة من المفاجأة التي عاشتها قطر. وقد خلصت الدراسة إلى أن تنامي دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي حكمته متغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر، وأخرى خارجية تتعلق بتراجع أدوار الدول العربية المحورية، حيث رسمت قطر سياستها الخارجية من خلال اعتمادها على أدوات عدة، أهمها: الأداة المالية والأداة الإعلامية.

تقدم الدراسة فائدة للباحث، حيث تمكنه من فهم الخلفيات التاريخية والظروف التي نشأت فيها دولة قطر، وبنيتها، والمقومات الداخلية، ومظاهر سياستها الخارجية، بالإضافة إلى معرفة كيف تفاعلت الدوحة مع المتغيرات الإقليمية لاسيما ثورات الربيع العربي والدور الذي اضطلعت به في هذا السياق

أما ما يمكن أن يضيفه الباحث فيتمثل في الاستمرار في دراسة تطور السياسة الخارجية القطرية حتى العام 2019، وقراءة سلوك قطر تجاه قضايا الشرق الأوسط، وكيفية تأثير ذلك على مسار العلاقات التركية القطرية.

3. قدیر تورقوت (2015) "العلاقات التركية القطرية، وارتباطها بالربيع العربي"، رسالة ماجستير، إسطنبول: جامعة باهجا شاهير.

ركزت الدراسة على تقييم العلاقات التركية القطرية، وعرضت الفرص والمخاطر الناتجة عن الربيع العربي الذي كان له تأثير عميق في أنظمة الحكم في الشرق الأوسط. وقد قدمت الدراسة في الجزء الأول شرحاً وافياً لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وأسباب تفكك الإمبراطورية العثمانية، والمشاكل المزمنة اللاحقة الناشئة في منطقة الشرق الأوسط، أما الجزء الثاني فتناول العلاقات الثنائية التركية القطرية بين العامين 1971-2011، وفي الجزء الثالث من الدراسة ناقش الباحث الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا وسوريا، إلى جانب بعض الأحداث في دول الخليج العربي. وفي الجزء الرابع والأخير تناولت الدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين بين العامين 2011-2014. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات تركيا الخارجية تأثرت بالتطورات الإقليمية والدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة، مروراً بالأحداث العالمية، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي، كذلك سعت قطر في سياستها الخارجية إلى فتح طرق إمدادات غازها الطبيعي؛ لإيصاله إلى العالم، كما أن العلاقات التركية القطرية بين عامي 2011-2014 شهدت تطوراً كبيراً على مستويات عدة، وفي مقدمتها المستويات السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

تقدم الدراسة فائدة للباحث، حيث تمكنه من فهم الخلفيات التاريخية والظروف التي نشأت فيها الجمهورية التركية، وتطور السياسة الخارجية لتركيا، بالإضافة إلى مسار العلاقات التركية القطرية حتى العام 2014 في المستويات المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، في ضوء التطورات الإقليمية والدولية.

أما ما يمكن أن يضيفه الباحث فيتمثل في تحليل السياسة الخارجية القطرية، ودراسة مسار العلاقات التركية القطرية بعد العام 2014 عبر المستوى المحلي في البلدين، وكذلك المستوى الإقليمي من خلال التركيز على العامل الأمني الإقليمي؛ لدراسة انعكاسات حالة الصراع في الإقليم والاختراقات الدولية فيه على العلاقات التركية القطرية في الفترة محل الدراسة.

4. أحمد سليمان الرحاحلة (2014): "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة الدور التركي في الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، إلى جانب بيان التحديات التي تواجهه في المنطقة، عبر قراءة الأبعاد السياسية والإستراتيجية لهذا الدور وتحليلها. وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق ذلك. كما خلصت الدراسة إلى أن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ومن ناحية أخرى يعود عليها بمنافع اقتصادية كبيرة، سواء في علاقاتها التجارية، أو عبر مرور إمدادات الطاقة عبر أراضيها. من جهة أخرى نجح حزب العدالة والتنمية الحاكم في توظيف قوة البلاد الناعمة؛ لتعزيز مكانته في الشرق الأوسط، وليصبح نموذجًا يُقتدى به عربيًا وإسلاميًا.

تقدم الدراسة فائدة للباحث، إذ تمكنه من فهم موقع تركيا الإستراتيجي، ودورها الإقليمي، وكيفية تعاملها مع عدد من القضايا الإقليمية بما يخدم مصالحها، وحماية أمنها القومي.

أما ما يمكن أن يضيفه الباحث فيتمثل في تحليل الدور التركي في قضايا الإقليم ذات الاهتمام المشترك مع دولة قطر، وانعكاس هذه القضايا على مسار العلاقات الثنائية التركية القطرية حتى العام 2019.

5. جمال عبدالله (2014) "السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): روافعها وإستراتيجياتها"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

تناولت الدراسة، في فصولها التسعة، بالتحليل جهات صنع القرار في الدوحة، ومرتكزات السياسة الخارجية القطرية، وأهدافها، وأدواتها في الفترة محل الدراسة، ومواقف الدوحة الدولية، وآفاق تطوير سياستها الخارجية. وقد خلصت الدراسة إلى أن نشاط الدوحة الدبلوماسي يفوق حجمها الجغرافي والسكاني، كما نجحت الدوحة في إنشاء شبكة إعلامية متميزة نافست على المستويين الإقليمي والدولي، كذلك نجحت قطر في أن تكون شريكًا مهمًا وموثوقًا للدول الكبرى لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

تقدم الدراسة فائدة للباحث، حيث تمكنه من فهم مرتكزات السياسة الخارجية القطرية، وأهدافها، وأدواتها، وأدوارها الإقليمية، ومواقفها الدولية خلال فترة حكم الأمير حمد بن خليفة آل ثاني (1995-2013).

أما ما يمكن أن يضيفه الباحث فيتمثل في دراسة تطور السياسة الخارجية القطرية بعد عام 2013 في عهد الأمير تميم بن حمد آل ثاني، ودراسة تطور العلاقات التركية القطرية حتى العام 2019، وانعكاسات حالة الصراع في الإقليم والاختراقات الدولية فيه على العلاقات بين البلدين في الفترة محل الدراسة.

6. سمير العطية وآخرين (2012) "العرب وتركيا: تحديات الحاضر، ورهانات المستقبل". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكتاب عبارة عن مجموعة دراسات لنخبة من الباحثين، توزع في أربعة أقسام وثلاثة وعشرين فصلاً، ركز القسم الأول على تبيان الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي، والثاني في المصالح المتبادلة بين الجانبين التركي والعربي لاسيما في بعدها الاقتصادي، وقد ركز الباحثون في مسألتها الطاقة والمياه. أما القسم الثالث فتناول الباحثون البعد الإستراتيجي للعلاقة، من حيث الأدوار الجديدة التركية في الوطن العربي، والخيارات الإستراتيجية لتركيا تجاه العرب وتحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، إلى جانب تسليط الضوء على العلاقة التركية الإسرائيلية، وتداعياتها على القضية الفلسطينية والإقليم. وأخيراً، في القسم الرابع أُجملت أهم التحديات المستقبلية أمام العلاقات التركية العربية، وسلط الضوء على كيفية الاستفادة من النموذج التركي.

وقد خلصت الدراسات إلى أن الجمهورية التركية الجديدة التي أسست عام 1923 كانت في حالة نزاع مع العرب امتد لعشرات السنين حول قضايا عدة، منها: الحدود والمياه، وازدادت حدة هذا النزاع مع اعتراف تركيا بإسرائيل، وقيام تحالف بينهما، في الوقت الذي كان ينادي فيه زعماء عرب بالقومية العربية يتزعمهم الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، ولم يحدث تغير جذري وانفتاح على المشرق العربي إلا بعد وصول حزب الحرية والعدالة للحكم عام 2002، كما خلصت أيضاً إلى أن التوجه التركي نحو الوطن العربي هو توجه إستراتيجي، وأن العلاقات العربية التركية تعني بالنسبة للعرب شريكاً إستراتيجياً يوسع من نطاق البدائل المتاحة، ويساهم في

تعديل الموازين الإقليمية، وأن تركيا تحولت من وسيط بين العرب و"إسرائيل" إلى مناصر ومساند للحقوق العربية.

تقدم الدراسة فائدة للباحث، حيث تمكنه من فهم تاريخ العلاقات التركية العربية، وتطورها في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، كذلك كيفية تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العرب، وخياراتها الإستراتيجية في التعامل معهم، إلى جانب التعرف إلى تأثير القضايا الإقليمية على التوجهات التركية؛ كالصراع العربي الإسرائيلي وغيره.

أما ما يمكن أن يضيفه الباحث فيتمثل في التركيز على علاقات تركيا بدولة قطر في ضوء موقع قطر من العالم العربي، وأدوارها الإقليمية، خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا.

تقسيم الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول، وهي:

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ويتكون من مبحثين: الأول: الاقتراب الواقعي في العلاقات الدولية من حيث المفهوم، ومرتكزات التحليل ووحداته وهي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية، أما المبحث الثاني فيركز على الإقليم كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية من حيث مفهوم الإقليمية، والأمن الإقليمي، والمركب الأمني الإقليمي وتطبيقاته على إقليم الشرق الأوسط.

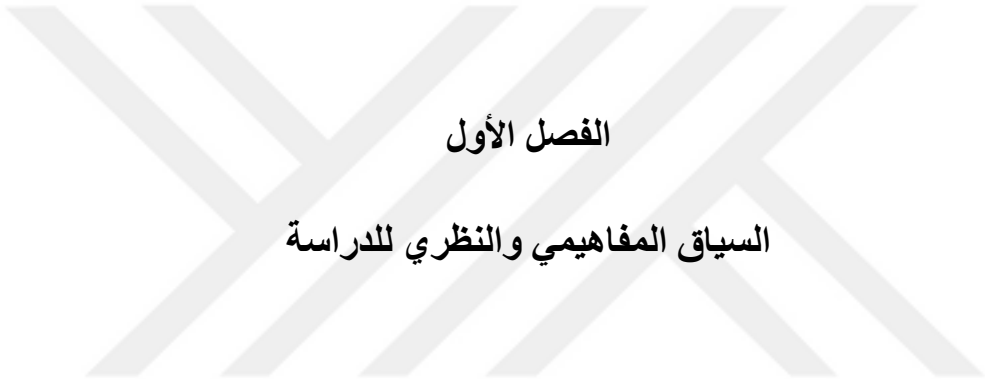
الفصل الثاني: تحليل السياسة الخارجية التركية القطرية، من حيث: مؤسسات صنع القرار التشريعية والتنفيذية في المبحث الأول، ومرتكزات سياستيهما الخارجية في المبحث الثاني، وأخيرًا أهداف السياسة الخارجية وأدواتها لكلا الدولتين في المبحث الثالث.

الفصل الثالث: طبيعة العلاقات التركية القطرية، ويشمل، في مباحثه الثلاثة، مسار تطور العلاقة بين الجانبين على المستويات المختلفة؛ السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والأمنية، والعسكرية.

الفصل الرابع: قضايا الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: الأول: دور تركيا وقطر تجاه التغيرات المحلية في قضايا الشرق الأوسط، أما الثاني، فيبحث في

الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية، بينما يتناول المبحث الثالث التدخلات الدولية في الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية.





الفصل الأول

السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول

السياق المفاهيمي والنظري للدراسة

العلاقات بين الفواعل الدوليين، لاسيما الدول وسلوكها المتبادل، يتسم بالواقعية من وجهة نظر الواقعيين، والتي تقوم على أساس القوة والمصلحة الوطنية، وضمن توازنات القوى في ظل حالة الفوضى التي تتسم بها البيئة الدولية؛ لغياب السلطة المركزية، ومع تطور الأحداث الدولية المتسارعة تطورت الواقعية من طورها الكلاسيكي إلى الواقعية البنائية، ثم نتج عنها بعد نهاية الحرب الباردة الواقعية الدفاعية/الهجومية، فالواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ لردم الهوة بين الكلاسيكية والبنائية. كما يشكل تحليل العلاقات الدولية على مستوى النظم الإقليمية إضافة مهمة؛ لفهم أعمق للعلاقات بين الدول وبيئتها الإقليمية، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث انتهاء عصر القطبية الثنائية، وتراجع هيمنة القوى العظمى لصالح تعزيز حضور القوى الإقليمية.

سيتناول الباحث في المبحث الأول الاقتراب الواقعي من حيث مفهومه، ومرتكزات التحليل، إلى جانب وحدات التحليل الرئيسة، أما المبحث الثاني فيركز على الإقليم كمستوى لتحليل العلاقات الدولية عبر مفهوم المركب الأمني الإقليمي، وتطبيقاتها في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الاقتراب الواقعي

استحوذت الواقعية على مساحة واسعة من كتابات الباحثين ومساهماتهم في حقل العلاقات الدولية، كما هيمنت على هذا الحقل بعد الحرب العالمية الثانية، وتميزت بتطورها المستمر عبر جهود روادها في تطوير المفاهيم والأفكار الواقعية؛ لمواكبة التطورات الدولية وتفسيرها، وعبر احتكاكه مع الاقترابات والمدارس الأخرى، والتي في ذات الوقت شكلت الواقعية مصدر إلهام لجلها.

وفي هذا المبحث سيتناول الباحث في مطلبه الأول نشأة الواقعية وأقسامها، وهي: الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة (الهيكلية)، والواقعية الدفاعية/الهجومية، بالإضافة إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة. أما في المطلب الثاني فسيستوقف عند أهم وحدات التحليل عند الواقعيين، وهي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية.

المطلب الأول: النشأة ومرتكزات التحليل

لطالما كان هناك أمريكيون، مثل ألكسندر هاميلتون "Alexander Hamilton"، ينظرون إلى العلاقات الدولية من منظور واقعي، لكن جذورها الفكرية المعاصرة أوروبية إلى حد كبير، وربما كان لثلاثة شخصيات مهمة في فترة ما بين الحربين تأثير كبير على المدرسة الأمريكية، وهم: الدبلوماسي المؤرخ E. H. Carr، والجغرافي نيكولاس سبيكمان "Nicholas Spykman"، والمنظر السياسي هانز مورغنثاو "Hans Morgenthau". وكان من بين الأوروبيين الذين ساهموا بشكل كبير في الفكر الواقعي: جون هيرز "John Herz"، وريموند آرون Raymond Aron، وهيدلي بول "Hedley Bull"، ومارتن ويت "Martin Wight"، في حين أن الأمريكيين البارزين في هذه المدرسة هم: العالمان أرنولد ولفرز "Arnold Wolfers"، ونورمان غرايبنر "Norman Graebner"، والدبلوماسي جورج كينان "George Kennan"، والصحفي والتر ليبمان "Walter Lippmann".² وقد ساهم كل من نيكولا ميكافيللي Niccolò Machiavelli، وتوماس هوبز "Thomas Hobbes"، في تأسيس الفكر الواقعي في تاريخ الفكر السياسي الغربي.³

أولاً: الواقعية الكلاسيكية

تعتمد الواقعية على مفاهيم رئيسة، وهي: القوة، والمصلحة الذاتية، وتوازن القوة والفوضى، وهي المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية وفق تصوراتهم، ويصر الواقعيون الكلاسيكيون على هذه المفاهيم المركزية للمدرسة الواقعية، ويستبعدون كل شيء في التحليل دونها.⁴

ووفقاً للواقعيين الكلاسيكيين، فإن الفوضى الهيكلية "Structural Anarchy" أو غياب سلطة مركزية لتسوية النزاعات هي السمة الأساسية للنظام المعاصر. الأمر الذي يعزز ما يسمى

² . Ole R. Holsti, "Theories of International Relations", Duke university, Durham: political science faculty, 3-4.

³ . جاك دونلي، "الواقعية"، سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صقر، القاهرة: المركز القومي للترجمة، (2014)، 52-53.

⁴ . دونلي، "الواقعية"، 52-53.

بالمعضلة الأمنية "Security Dilemma": ففي نظام المساعدة الذاتية، بحث دولة واحدة عن الأمن غالبًا ما يجعل خصومها الحاليين والمحتملين غير آمنين، وأي دولة تسعى إلى الأمن المطلق تترك جميع الدول الأخرى في النظام غير آمنة، ويمكن أيضًا، أن توفر حافزًا قويًا لسباقات التسلح، وأنواع أخرى من التفاعلات العدائية. وبالتالي، فإن مسألة القدرات النسبية تشكل عاملًا حاسمًا. لذا تمثل الجهود المبذولة للتعامل مع هذا العنصر المركزي في النظام الدولي القوة الدافعة وراء علاقات الوحدات داخل النظام؛ فالدولة التي تفشل في التأقلم لن تعيش.⁵

ويركز التقليد الواقعي على الدولة بصفقتها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وافترضها المركزي هو أنه نظرًا لأن الغرض من الحكم السياسي هو البقاء في بيئة معادية؛ فإن اكتساب القوة هو الهدف المناسب والعقلاني والحتمي للدولة. من وجهة النظر هذه، فإن الساحة الدولية هي مسرح لسياسات القوة والسلطة، وفي هذا الصدد، يتم تصورهما كوسيلة وغاية في حد ذاتها. وبعبارة أخرى، فإن الفاعلين الدوليين، والدول القومية على وجه الخصوص، يسعون إلى اكتساب القوة التي تساعد على البقاء في هذه البيئة التي يسود فيها مبدأ الفوضى.⁶

وحول المبادئ الأخلاقية والالتزامات القانونية، يرى الواقعيون أنها لا تتحدد تصرفات الوحدات الدولية، وإنما اعتبارات المصلحة والسلطة من يحددها.⁷ فالوحدات الدولية على حد تعبيرهم ليست في سعة لأن تكون أخلاقية في حالة الفوضى وعدم وجود حكومة فاعلة تستطيع ردع الأعمال غير القانونية في النظام الدولي ومعاقبتها.⁸

⁵ . Holsti, "Theories of International Relations", 4.

⁶ . Mesut Hakkı Caşın, "Realist Theory of International Relations", Tayyar Arı - Elif Toprak (eds.), *Theories of International Relations*, Eskişehir: Anadolu University Press, (October 2018), 28.

⁷ . Hans J. Morgenthau, *Truth and Power: Essays of a Decade, 1960-70*, New York: Praeger Publishers, (1970), 382.

⁸ . Robert J. Art, - Kenneth N. Waltz, "Technology, Strategy, and the Uses of Force", Robert J. Art, - Kenneth N. Waltz, (eds), *The Use of Force*, Lanham: University Press of America, (1983), 6.

ثانيًا: الواقعية البنيوية

تهدف الواقعية البنيوية إلى أن تنحي جانبًا ملامح العلاقات الدولية التي تعتمد على شخصية الفاعلين، أو طبيعة تفاعلاتهم، كي تسلط الضوء على التأثير المقيد لبنية النظام الدولي، ويذهب [والتز] إلى أن البنى السياسية تتحدد عن طريق المبدأ المنظم لها، والتمايز بين الوظائف، وتوزيع قدراتها، كما يجادل [والتز] بأن الفوضى تزيل إلى حد كبير التمايز بين الوحدات، ففي النظام الدولي الفوضوي يتعين على كل وحدة أن تضع نفسها في موضع يمكنها من العناية بنفسها؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على أحد للقيام بذلك.⁹ كما يؤمن الواقعيون بالتعددية القطبية، ويشير منطق التوازن عند [والتز] إلى أن الأحادية القطبية غير مستقرة، فالتوازن يسهل صعود قوى كبرى جديدة.¹⁰

ويمكن تلخيص أهم الفروق بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في الآتي¹¹:

1. وحدة التحليل في الواقعية الكلاسيكية هي الدولة، أما بالنسبة للواقعية الجديدة فإن وحدة التحليل هي النظام، وهيكل هذا النظام.
2. اتجاه العلاقة السببية في تفسير العلاقات الدولية: فبالنسبة إلى الواقعية الكلاسيكية، فهي ترى سبب السلوك الدولي أو مسبباته في اتجاه واحد، وذلك من خلال تفاعل الدول، أما بالنسبة إلى الواقعية الجديدة فالعلاقة السببية باتجاهين: الاتجاه الأول أسباب العلاقات الدولية تقع في مستوى تفاعل الوحدات الدولية، والثاني يقع في هيكل النظام الذي تتفاعل فيه الدول.
3. منهج التفسير بالنسبة إلى الواقعية الكلاسيكية "استنباطي"، أما بالنسبة إلى الواقعية الجديدة فهو "استنتاجي".
4. إن جوهر التفسير بالنسبة إلى الواقعية الكلاسيكية هو التركيز على الطبيعة الإنسانية لفهم الصراع السياسي، في حين أن جوهر التفسير بالنسبة إلى الواقعية الجديدة يقع في البيئة الدولية، والمتمثلة في الفوضى السياسية للنظام الدولي، والتي تشكل الضغوط على سلوك الدول.

⁹ . دونلي، "الواقعية"، 59-60.

¹⁰ . المرجع نفسه، 65.

¹¹ . عدنان محمد حسين الهياجنة، "قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية : تحليل إمبيريقي 1990 – 1997"،

المجلد 29، العدد 2، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، (2001)، 7-30، 16.

الاختلافات بين الهيكل الداخلي والهيكل الدولي تنعكس من خلال الطرق التي تتبعها الوحدات المنطوية تحت أي نظام منهما في تحديد أهدافها، وتطوير الوسائل الكفيلة بتحقيقها. فمثلاً في الحقل الهرمي المنظم تتفاعل الوحدات المتباينة، وتتجه نحو الازدياد في التوسع، وتعتمد على بعضها بشكل كبير. بينما في الحقل الفوضوي، الوحدات متشابهة وظيفياً، وتتجه نحو البقاء على ذلك، وتعمل من أجل الحفاظ على درجة من الاعتماد، وتكافح دائماً من أجل السيادة المطلقة. لذلك يقترح كينث والتز " kenneth waltz " مصطلح "التكامل"؛ لوصف الحالة داخل الوحدات، ومصطلح "الاعتماد المتبادل"؛ لوصف الحالة بين الوحدات.¹²

ويتكون النظام من الهيكل والوحدات المتفاعلة؛ فالهيكل هو ذلك الجزء الأساسي من النظام الذي يتيح إمكانية التفكير في النظام ككل. لذلك يجب أن يتم تعريف الهيكل من خلال ترتيب أجزائه وتنظيمها؛ لأن التغيرات الحاصلة في ترتيبات الأجزاء وحدها تؤدي إلى تغيرات في الهيكل. فالهيكل والأجزاء مرتبطان، متعلقان، ولكن غير متماثلين، والهيكل ليس شيئاً ملموساً نراه ونحس به، بل هو شيء مجرد، لا يمكن تعريفه من خلال إحصاء الأجزاء المادية في النظام.¹³

ثالثاً: الواقعية الدفاعية/الهجومية

في تسعينيات القرن العشرين، ومع تغير الظروف الأمنية في ظل القطبية الأحادية، انقسم الواقعيون بين اتجاهين في الفكر الواقعي للتعامل مع معضلة الأمن والنفوذ؛ الأول: الواقعية الدفاعية، والثاني: الواقعية الهجومية.

يجادل رواد الواقعية الدفاعية، مثل جاك سنايدر "jack snyder"، وستيفن والت " Stephen Walt"، بأن الدول تبحث عن الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، لاسيما في عصر الاعتماد المتبادل والعولمة، وهي أيضاً كما الواقعية الكلاسيكية تصور النظام على أنه فوضوي في الأساس، غير أن

¹² . أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،

السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (2007)، 368.

¹³ . المرجع نفسه، 368.

الوحدات الدولية تسعى إلى تعديل ميزان القوى الدفاعية عندما تتعامل مع التهديدات الخارجية، وبالتالي ينظرون إلى الفوضى بأنها أقل تهديدًا، وأكثر حميدة.¹⁴

بالنسبة إلى الواقعيين الدفاعيين، هناك أربعة أخطار من العدوان والتوسع والغزو¹⁵:

1. محاولات تحقيق الهيمنة هي هزيمة ذاتية، ويمكن أن تترك الدولة أضعف وأقل أمانًا؛ لأنها تثير سلوكًا معاديًا ومقاومة مضادة. كما أن ميزان القوى الناشئ عن الفوضى الدولية يعاقب المعتدين، ولا يكافئهم.

2. عادة ما تتجاوز تكلفة التوسع الفوائد المرجوة.

3. الميزان العسكري الدفاعي/الهجومي غالبًا ما يفضل الدفاع والمدافعين على الهجوم.

4. تعلم التنشئة الاجتماعية والدروس المستفادة من التاريخ أن التوسع والسعي وراء الهيمنة غالبًا ما يثيران سلوك الموازنة والتنافس، بدلًا من سلوك المسايرة.

أما أنصار الواقعية الهجومية فيجادلون بأن الدولة تسعى إلى البقاء في حالة الفوضى من خلال تعظيم قوتها، وأن أفضل حل للمشكلة الأزلية المتعلقة بعدم اليقين إزاء الحياة الدولية؛ هو أن تزيد الدولة من سيطرتها على تلك البيئة، من خلال التوسع الحثيث لمصالحها السياسية في الخارج عندما تزداد قوتها النسبية.¹⁶

ويستلزم التوسع سياسات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، عدوانية؛ لتغيير ميزان القوى؛ للاستفادة من الفرص، واكتساب المزيد من السلطة، والتي تأتي على حساب الدول الأخرى، وإضعاف المنافسين المحتملين من خلال الحروب الوقائية، أو تكتيكات التأخير "delaying tactics"؛ لإبطاء صعودهم. كما أن الدولة المضللة فقط هي التي ستعتقد أن لديها كمية مناسبة

¹⁴ . Gideon Rose, " Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", *World Politics*, Volume 51, Issue 1 (Oct. ،1998), 157.

¹⁵ . Steven E. Lobell, "Structural Realism/Offensive and Defensive Realism", *International Studies*, Oxford: Oxford University Press, (Mar 2010), 10.

¹⁶ . Fareed Zakaria, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of Americas World Role*, New Jersey: Princeton University Press, (1998), 90.

"appropriate amount" من السلطة، وتقويت الفرص؛ لتصبح المهيمنة الإقليمية في النظام؛ لأنه إذا لم تحاول الدولة تعظيم نفوذها، واختارت التخلي عن فرصة للتوسع؛ فإن قوى أخرى ستستغل الفرصة. وبالتالي، فإن هدف الدول هو زيادة القوة إلى أقصى حد، وستتنافس الدول دائماً بعضها مع بعض على السلطة.¹⁷

رابعاً: الواقعية الكلاسيكية الجديدة

يمثل هذا الاتجاه عدد من العلماء من أبرزهم: دافيد لاك "David A. Lake"، ومايكل ماستاندونو "Michael Mastanduno". وتمثل الكلاسيكية الجديدة حالة مهمة وحديثة؛ للتخفيف من حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، وذلك بعد الفصل التام بينهما من الواقعيين بنظرياتهم المختلفة، حيث قدمت الكلاسيكية الجديدة مواقف معتدلة ومتوسطة، لتشكل بذلك فرصة لإعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة لتفسير السلوك الخارجي، وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية، وكذلك المحددات النسقية. وقد شكلت هذه المواقف بالنسبة للكلاسيكية الجديدة تحولاً كبيراً لدى الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو خارجي وما هو داخلي؛ لتفسح المجال أمام ضرورة إعادة النظر في تأثير المحددات الداخلية على توجيه السياسة الخارجية، وإزالة الفصل الحاد بينهما.¹⁸

وتفترض الأدبيات الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن السياسة الخارجية للدول ناتجة عن نماذج متداخلة من التفاعلات "الفعل ورد الفعل" داخل المستويين الوطني والدولي وبينهما، كما تفترض بأن الخيارات في عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بالإدراكات "perceptions"، والقيم "values" لدى صانع القرار نفسه.¹⁹

¹⁷ . Lobell, "Structural Realism/Offensive and Defensive Realism", 4.

¹⁸ . ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 20 (2016)، 386-433، 426.

¹⁹ . محمد حمشي، المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات، الجزائر: جامعة الحاج لخضر (باتنة)، قسم العلوم السياسية، 7.

وتجادل الكلاسيكية الجديدة بأن الأمن لا يشكل هدف الدولة الوحيد، وعوضًا عن ذلك تقترض بأن الدول تسعى إلى استخدام قوتها؛ لتوجيه النظام الدولي نحو أهدافها، وأولوياتها الخاصة. لذا فإن الدول الأكثر قوة تعتمد سياسات خارجية بعيدة المدى، وهكذا فإن الوحدات الدولية الموجودة ضمن مستوى واحد محددة في سياساتها الدولية، ومحددة الاستجابات.²⁰

المطلب الثاني: وحدات التحليل

هناك العديد من وحدات التحليل لدى الواقعيين، من أبرزها: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية.

أولاً: القوة

مفهوم القوة من المفاهيم المركزية في تحليل العلاقات الدولية، وقد تطور مع مرور الزمن؛ تبعًا للمتغيرات في السياقات الدولية والعوامل المحيطة، لذا تتكامل أطروحات الباحثين لمفهوم القوة في العلاقات الدولية وفق زاوية النظر لها، وتبعًا للمرحلة وللظروف التي أحاطت بهم، ومن هذه التعريفات: يرى ماكس ويبر "Max Weber" أن القوة هي قدرة خاصة في عامل ما فردي أو جماعي، يسبب امتلاكها حالة في العلاقات الاجتماعية يمكنها من تطبيق رغباتها، على الرغم من المقاومة القائمة، وبغض النظر عن الاعتماد على الأساسيات لهذه القدرة المحددة. ويعدُّ القوة لعبة ذات مجموع صفري، وهي سمة مستمدة من الصفات، والموارد، والقدرات الخاصة بموضوع واحد. كما يعرفها أيضًا [ويبر] بأنها احتمال أن يكون هناك ممثل واحد ضمن علاقة اجتماعية في وضع يمكنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة.²¹

ويعرف روبرت دال "Robert Dahl" القوة بأنها العلاقة بين الجهات الفاعلة، حيث تجبر بعض الجهات الفاعلة الآخرين على تنفيذ شيء ما، وإلا فإنهم لا يفعلون ذلك.²² وبعبارة أبسط،

²⁰ . دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة"، 426.

²¹ . M. Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, Translator: A. M. Henderson - T. Parsons. (Glencoe: The Free Press, 1947), 152.

²² . R. Dahl, *The concept of power*. (Behavioral Science, 1957), 201–215.

وفق جوزيف ناي "Joseph Nye"، القوة هي القدرة على التأثير على سلوك الخصم من أجل تحقيق النتائج المرجوة.²³

بينما تعرف قوة الدولة بمفهومها الشامل بأنها امتلاك مصادر القوة، والتي تشمل؛ عناصر ملموسة: كالموقع الجغرافي، وعدد السكان وتوزيعهم العمري، والطاقة العاملة، والموارد الطبيعية، والإمكانات الصناعية والزراعية، ومستوى التنمية، وعدد الأفراد العسكريين، وحجم العتاد ونوعيته. بالإضافة إلى العناصر المعنوية: كالروح المعنوية الوطنية، وجودة الدبلوماسية، ونوعية الحكومة.²⁴ وتكمن القوة الشاملة الحقيقية للدولة في محصلة تفاعل العناصر الملموسة، والعناصر المعنوية معًا.

مفاهيم ذات علاقة بالقوة:

أ. القوة الصلبة

يصور الواقعيون المجتمع الدولي على أنه بيئة فوضوية تشكل فيها الدول اللاعب الرئيس، وتسعى كل دولة إلى تعظيم أمنها، والدفاع عن نفسها، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار، حيث تعتمد الدول على "المساعدة الذاتية" فقط. ولا يعتقد أنصار المدرسة الواقعية بأهمية المنظمات الدولية، أو أنها قادرة على وضع قواعد وهيئات لحل النزاعات والصراعات. لذا تهتم الدول ببقائها، وهذه القوة الدافعة للبقاء هي العامل الرئيس الذي يؤثر على سلوكها، ويضمن بدوره قيام الدول بتطوير قدراتها العسكرية. هذا هو السياق الذي تعمل فيه القوة الصلبة على المستوى الدولي. ولا ينتقد الواقعيون وجود أشكال أخرى من السلطة تختلف عن القوة

²³ . Kıymet Yavuzaslan - Murat Cetin, "Soft Power Concept and Soft Power Indexes", Business Challenges in the Changing Economic Landscape, Vol. 1: Proceedings of the 14th Eurasia Business and Economics Society Conference, (January 2016), 395-409, 496.

²⁴ . S. Joseph - Jr., Nye, "The Changing Nature of World Power", *Political Science Quarterly*, Vol. 105, No. 2 (Summer, 1990), 177-192, The Academy of Political Science, 177-178.

الصلبة، لكنهم يشكون في أن هذه الأشكال الأخرى المزعومة من السلطة فعالة مثل القوة الصلبة.²⁵

هذه القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية قد تدفع الآخرين في كثير من الأحيان إلى تغيير موقفهم. فيمكن أن تعتمد القوة الصلبة على الإغراء "الجزرة"، أو التهديدات "العصا".

وتشتمل القوة العسكرية على القوة العسكرية التقليدية؛ مثل القوى البشرية، والأسلحة، والمعدات، والذخائر من حيث الكم والنوع، والقوة العسكرية غير التقليدية؛ كالأسلحة النووية والبيولوجية. أما القوة الاقتصادية فتشمل؛ الناتج القومي، ومتوسط دخل الفرد، والبنية التحتية للاقتصاد، ومصادر الطاقة، وحجم الاستثمارات الداخلية والخارجية، وغيرها.

ب. القوة الناعمة

ظهر مفهوم القوة الناعمة "Soft power" في تسعينيات القرن الماضي، بعد نهاية الحرب الباردة التي شهدت استخدام القوة المفرطة وسباق التسلح، ومن أوائل المنظرين لمفهوم القوة الناعمة جوزيف ناي "Joseph Nye" أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، الذي سلط الضوء في كتاباته على مفهوم جديد للقوة القادرة على تحقيق الأهداف بتكاليف أقل، ودون الحاجة إلى العنف وأدوات القوة الصلبة، فالقوة الناعمة وفق [ناي]، تتمثل في قدرة أمة ما على التأثير في أمم أخرى، وتوجيهها عبر جاذبية نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها، بدلاً من الاعتماد على الإكراه أو التهديد.²⁶

ويتجلى هذا الشكل من القوة في سياقات مختلفة وبدرجات متفاوتة. يقول جوزيف ناي: في بعض الأحيان يمكنك الحصول على النتائج التي تريدها دون تهديد. فالطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريده كانت تسمى أحياناً الوجه الثاني للقوة، فقد تحصل دولة ما على النتائج التي تريدها

²⁵ . M. Pallaver, *Power and Its Forms: Hard, Soft, Smart*, (London: The London School of Economics and Political Science), 84-85.

²⁶ . Joseph S. Nye, "Soft Power", *Foreign Policy*, Carnegie Endowment for International Peace, No. 80, (1990), 153-171.

في السياسة العالمية؛ لأن الدول الأخرى، التي تعجب بقيمتها، وتقلد مثالها، وتتطلع إلى مستوى الرخاء والانفتاح؛ ترغب في محاكاة نموذجها. فالقوة الناعمة: هي جعل الآخرين يرغبون في النتائج التي تريدها، باختيارهم، بدلاً من إكراههم.²⁷

فالقوة الناعمة ما هي إلا محاولة جذب الآخرين إلى القيام طواعية بما لن يفعلوه عادة من خلال الجذب والإقناع، أما القوة الصلبة فتظهر تضارباً أكبر في المصالح مقارنة بالقوة الناعمة، وذلك؛ لأنها تستخدم الإكراه لحمل شخص ما على فعل ما لا يفعله عادة.²⁸

كما لا ترتبط القوة الناعمة بالضرورة بالقوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها أي دولة؛ إذ يمكن الاعتماد على تلك العوامل، بمعنى أنه كلما زادت القوة الاقتصادية والعسكرية التي تملكها الدولة، زادت القوة الناعمة التي يمكن أن تنتشرها. لكن هذا ليس صحيحاً دائماً. فالقوة الناعمة شكل من أشكال السلطة المستقلة، لها قواعدها وميزاتها وخصائصها، ويجب فهمها بشكل صحيح من أجل استخدامها بكفاءة. وفي بعض الأحيان تتمتع البلدان بنفوذ سياسي أكبر من ثقلها العسكري والاقتصادي الذي يوحي به؛ لأنها تحدد مصالحها الوطنية لتشمل أسباب جاذبة، مثل: المساعدات الاقتصادية، أو صنع السلام.²⁹ وأن إمكانية التعاون على قاعدة المصالح المتبادلة يجعل القوة الناعمة مناسبة لمواجهة التحديات العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين، التي تحتاج إلى تضافر جهود أطراف متعددة، مثل مكافحة الإرهاب.

ويعدُّ [ناي] القوة الناعمة مكونة من: تاريخ البلد، والموقع الجغرافي، والتنوع الثقافي، والنمط الاجتماعي، والتنمية الديمقراطية، وانتشار منظمات المجتمع المدني وتأثيراتها، والبنية التحتية للعلوم والتكنولوجيا، وقيم مثل: الفن، والرياضة التي تمثل الحياة الاجتماعية.³⁰

²⁷ . Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, (New York: Public Affairs, 2004), 5.

²⁸ . Gallarotti, Giulio M. "Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness", *Journal of Strategic Studies*, 38/3 (2015, pp. 245-281), 250.

²⁹ . Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, 6.

³⁰ . Ibid.

ج. القوة الذكية

تمثل الطبيعة المتغيرة للقوة وديناميتها داخل النظام الدولي تحديات جديدة. كما أن تغير السياقات الدولية، وتزايد طبيعة التهديدات عبر الوطنية؛ يتطلبان إستراتيجيات جديدة لمواجهة هذه التحديات، فالعالم أصبح مترابطاً أكثر من إظهار القوة من خلال الوسائل العسكرية.³¹ وفي القرن الحادي والعشرين، "القوة المقاسة بالموارد نادراً ما تساوي القوة المقاسة بالنتائج المفضلة".³² فلم يعد الأمر يتعلق بمن لديه أكبر قدر من الموارد، ولكن حول من يستخدم موارده بشكل أفضل في سياق معين. لذا فإن الدول في العالم اليوم تتجه لوضع إستراتيجية لتحقيق أهدافها عبر استخدام مزيج من القوة الخشنة للإكراه والإجبار، مع القوة الناعمة للإقناع والجاذبية، وهذا ما يسمى بالقوة الذكية.³³

لذا تكمن قيمة القوة الذكية؛ كمفهوم في صنع السياسات في مرونتها، حيث الجمع بين القوة الصلبة، والقوة الناعمة. كما أن استخدام القوة الذكية يزيد من خيارات صناع السياسة، ويسمح لهم باستخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية؛ للوصول إلى النتيجة المرجوة. أما الاعتماد المفرط على القوة الصلبة، أو القوة الناعمة؛ فيؤدي إلى مخاطر كثيرة، ولا يحقق الديناميكية الكافية في صنع السياسات.³⁴

ثانياً: توازن القوى

في فوضى النظام الدولي، يرى الواقعيون أن المكابح الأكثر موثوقية لقوة دولة ما هي قوة الدول الأخرى، حيث يشير مصطلح توازن القوى إلى المفهوم العام لقوة دولة أو أكثر، يتم استخدامها لموازنة قوة دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى، ويمكن أن يشير ميزان القوى إلى العملية التي

³¹ . Ernest J. Wilson, "Hard Power, Soft Power, Smart Power", *American Academy of Political and Social Science Annals*, (2008), 110-124.

³² . Joseph S. Nye, "The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective", *Foreign Affairs* 89/6 (2010), 2-12.

³³ . Joseph S. Nye, *The Future of Power*, (New York: Public Affairs, 2011), 210.

³⁴ . Ibid, 210.

تشكلت من خلالها التحالفات الموازنة بشكل متكرر في التاريخ؛ لمنع دولة واحدة من غزو إقليم بأكمله. مثل هذه الموازنة تحدث بانتظام، وتحافظ على استقرار النظام الدولي، فالنظام مستقر من حيث بقاء قواعده ومبادئه كما هي: هذا الاستقرار لا يعني السلام، ولكنه استقرار يتم الحفاظ عليه عن طريق الحروب المتكررة التي تعدل علاقات القوة.

بدون قوة، يمكن للدول أن تصبح خاضعة لإرادة الآخرين، أو تفقد أمنها وازدهارها. وهكذا تجبر الفوضى الدول على زيادة قوتها؛ لأنه لا يمكن فصل الأمن والبقاء المادي عن تعظيم القوة. ونتيجة لذلك، يصبح التنافس على السلطة حالة طبيعية في السياسة الدولية. إذاً ومتى اكتسبت دولة واحدة أو ائتلاف من الدول الغالبية، فإنها ستحاول في النهاية فرض إرادتها على الآخرين. يمكن للدول الضعيفة أن تفقد أمنها، وفي حالات نادرة، تزول من الوجود. وهكذا، في مواجهة احتمال الهيمنة وربما القضاء، يتجمع الفاعلون الأضعف معاً لتشكيل تحالفات متوازنة، إذ لا تستطيع الدول، وخاصة الدول الصغيرة، في كثير من الأحيان تحقيق الأمن بمفردها.³⁵

من المفترض أن تعمل ديناميات ميزان القوى على مستويات مختلفة، وفي مجالات متعددة من تفاعل الدولة، غير أن توازن القوى يُعدُّ الأكثر بروزاً في العلاقات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية للدول. وكخلاصة، ينظر الواقعيون البنويون إلى التوازن كظاهرة شبيهة بالقانون في السياسة الدولية.³⁶

وعلى مستوى النظام الفرعي (الإقليمي) فإن توازن ديناميكيات القوى التي تؤثر على القوى العظمى والسياسة العالمية هي أيضاً ذات صلة بالنظم الفرعية الإقليمية. في الأقاليم، القوة الصاعدة لدولة إقليمية أو ائتلاف إقليمي هي التي تسبب المشاكل. عندما يكتسب ممثل واحد أو ائتلاف من الجهات الفاعلة الكثير من القوة العسكرية داخل الإقليم، فقد يتخذ هذا الممثل، أو التحالف سلوكاً عدوانياً ووحشياً تجاه الدول المجاورة.³⁷

³⁵ . Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, New York: Random House, (1979), 127.

³⁶ . Waltz, *Theory of International Politics*, 128.

³⁷ . T. V. Paul, "Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance", T. V. Paul and others (eds.), *Balance of Power:*

لمواجهة هذا الخطر، يمكن لتحالفات الدول الإقليمية أن تشكل توازنات بالارتباط بالدول العظمى خارج الإقليم أو بدونه. الطريقة الأخرى لموازنة قوة إقليمية صاعدة هي الحصول على الأسلحة أو تحديثها التي يمكن من خلالها أن توازن بين قدرات الجار الذي لديه، أو على وشك الحصول على ميزة عسكرية من خلال ابتكاره الخاص، أو من خلال شراء الأسلحة من الخارج. الهدف من الموازنة الإقليمية هو توزيع متوازن للقوة؛ بهدف منع الحرب.³⁸ ولتحقيق توازن القوى، تميل الدول الإقليمية إلى التركيز بشكل كبير على الاستقلال الذاتي، وإقامة علاقاتها على أساس قدرات القوة النسبية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القوى الإقليمية أقل استقلالية من القوى العظمى، وكثيراً ما يكون هذا الأخير هو الذي يتخذ سياسات تحافظ على التوازن الإقليمي، أو تخل به. ويمكن أن تحدث الموازنة أيضاً ضد دول المنطقة التي تتبع سياسات عدوانية، حتى لو لم تكن قوية بالمعنى الكلي. هنا النوايا الهجومية أكثر أهمية من القدرات العسكرية المحضة. ينظر جيرانها والدول العظمى المشاركة في المنطقة إلى الدول الساعية إلى التغيير على أنها تهدد بشكل خاص عندما تسعى هذه الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. ويخشى الجيران من أن أسلحة الدمار الشامل ستشجع الدول المتمردة على التوازن القائم على الانخراط في سلوك مهدد، وبالتالي توليد عدم استقرار إقليمي.³⁹

يجادل ستيفين والت "Stephen Walt" بأن الدول تميل إلى التوازن ضد التهديدات، وليس بالضرورة ضد القوة. وبالتالي يمكن لللاعبين الضعفاء أن ينظروا إلى قوة الدولة القائمة أو المساعدة على أنها حميدة، ولا يمكن موازنتها بالقوة التعويضية. وبين أن العوامل التي تحدد التوازن، هي: القوة الكلية، والقرب، والقدرة الهجومية، والنوايا الهجومية. وفي عمله حول تشكيل التحالفات في الشرق الأوسط، خلص إلى أن الموازنة ضد السلطة ليست شائعة، ولكن الموازنة ضد التهديد أكثر انتشاراً في النظم الفرعية الإقليمية.⁴⁰

Theory and Practice in the 21st Century, California: Stanford University Press, (2004), 7.

³⁸ . Paul, "Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance", 7.

³⁹ . Ibid, 8.

⁴⁰ . Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca: Cornell University Press, 1987), 17-49/ 287-288.

ثالثاً: المصلحة الوطنية

ظهر مفهوم المصلحة الوطنية مع نشوء الدولة الحديثة كمفهوم مركزي في المدرسة الواقعية، وارتبط بمفاهيم أخرى كالقوة، والأهداف الوطنية، حيث نجد مفهوم المصلحة الوطنية يعكس أهداف الدولة وطموحاتها في الجوانب المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، ويرى صمويل هنتنغتون "Samuel Huntington" أن المصلحة الوطنية تستلزم انسجاماً مع طبيعة الدولة التي تحددها مصلحتها حسب هويتها الوطنية.⁴¹ بينما يعرفها هانس مورغينثاؤ "Hans Morgenthau"، أحد أبرز رواد النظرية الواقعية، بأنها القوة المرتبطة بقضية البقاء على قيد الحياة، والسيطرة على البلدان الأخرى.⁴²

ويجادل الكثيرون بأن العلاقة متجذرة بين المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية، حيث إن السياسة الخارجية للدول تعكس مصلحتها الوطنية، ويعرف روزانو "James N. Rosenau" المصلحة الوطنية بأنها أداة تحليلية تعدّ وسيلة تستخدم في وصف السياسة الخارجية للدولة، وشرحها، وتقويم مصادرها، وكفاءتها.⁴³ ويرى الواقعيون السياسة الخارجية والمصلحة الوطنية من حيث الصراع على السلطة، وبقاء الدولة.⁴⁴ وبالتالي يمكن القول: إن الواقعية تتجاهل أهمية المصلحة العالمية، أو المصلحة الإنسانية، بمعنى آخر، يميل الواقعيون إلى التركيز على الصراع الدولي، وتجاهل إمكانية التعاون الدولي، إلا في حالة مواجهة أعداء مشتركين، فإنها وفي هذه الحالة فقط ستبحث عن التعاون مع الدول الأخرى.

ويرى الواقعيون الجدد مثل كينيث والتز "Kenneth Waltz" بأن المهم بالنسبة للدول ليس القوة، بل الأمن بصورة أدق، ما يعني أن الهدف النهائي للدول هو متابعة الأمن، بدلاً من القوة.⁴⁵ وهذا يفسر سبب كون المصلحة الوطنية الأساسية للدول القومية هي السعي لتحقيق

⁴¹ . Samuel P. Huntington, "The Erosion of American National Interests", Vol. 76, No. 5 (Sep. - Oct., 1997), pp. 28-49.

⁴² . Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, (Maidenhead: McGraw-Hill, 2005).

⁴³ . James N. Rosenau, and others, *The National Interest*, (Britain, 1997), 186.

⁴⁴ . Robert Jackson, - Sorensen Georg, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*, (Oxford: Oxford University Press, 2003), 68.

⁴⁵ . Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, 127.

الأمن القومي، وهذا يدفع الدول إلى تعزيز قوتها العسكرية من أجل البقاء، والدفاع عن نفسها من الهجوم العسكري الخارجي المحتمل من دول أخرى، ويدفع لسباق تسلح بين الدول.

يمكن الخلوص إلى أهم مصالح الدولة الوطنية، والتي تسعى لتحقيقها كأولوية حيوية، وهي: مصلحة البقاء، وتحقيق المصالح الوطنية العليا، مثل: الحفاظ على وحدة أراضي الدولة، وصيانة مبادئها، وقيمها، وهويتها الوطنية، واستقلالية قراراتها، أيضًا مصلحة تعظيم القوة الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي تبوء مكانة دولية أرفع بين القوى الدولية المتصارعة.⁴⁶ أما المصالح الثانوية فيمكن التفاوض عليها، والتوصل إلى تسوية حولها مع الأطراف الأخرى دون الحاجة إلى استخدام القوة؛ كون هذه المصالح لا تمثل أي تهديد لسيادة الدولة.⁴⁷

⁴⁶ . Tim Dunne - Brian C. Schmidt, "Realism", John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, (Oxford: Oxford University Press, 2005), 164.

⁴⁷ . Hans J. Morgenthau, *The Impasse of American Foreign Policy*, (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

المبحث الثاني: الإقليمية، والمركب الأمني الإقليمي

النظم الإقليمية تتميز بصفات خاصة؛ بحكم كثافة التفاعلات بين دولها الإقليمية؛ لتقارب دولها الجغرافي، وتشاركها في مجموعة من السمات المميزة لها، وفي هذا المبحث نتناول النظم الإقليمية كمدخل للتحليل، ثم نتناول مفهوم المركب الأمني الإقليمي؛ للتركيز على دراسة تفاعلات الدول داخل البيئة الإقليم، وأثر اختراقات الدول العظمى عليها، وتطبيقاتها على إقليم الشرق الأوسط كنموذج.

المطلب الأول: النظم الإقليمية

تتأثر العلاقات بين الدول داخل الإقليم بصورة كبيرة بالنظام الإقليمي، وتوازنات القوى المختلفة فيه، بحكم الجوار الجغرافي، وتشابك المصالح الوطنية، إلى جانب الاختراقات الدولية من القوى العظمى التي تلعب أدوارًا تتجاوز إقليمها الجغرافي، وتمتد إلى الأقاليم الأخرى، وتزداد تعقيدات البيئة الإقليمية وتأثيرها مع ارتفاع أهمية الإقليم الإستراتيجية، من حيث؛ حجم ثرواته الطبيعية، وموقعه الجيوسياسي.

كما أن الأحداث الدولية التي شهدتها القرن الماضي حتى نهاية الحرب الباردة جعلت تركيز الباحثين في حقل العلاقات الدولية ينصب على تحليل المستوى الدولي؛ لما للقوى العظمى من تأثير كبير فيه على حساب القوى الإقليمية؛ كون التحليل على المستوى الإقليمي يأتي في مكان متوسط بين المستوى الدولي، والتحليل على مستوى الدولة، وقد أخفقت الحركات الرامية لتوحيد أوروبا في نهاية الستينيات، ولم تنجح كذلك في الأقاليم الأخرى. وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ظهرت تغيرات جديدة أثرت في تفاعلات النظام العالمي كان لها أثر واضح في إعادة تنشيط توجهات السياسة الإقليمية، والدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية وتفعيلها، حيث ظهر ما أسماه باري سوشيتز بـ "نظرية الإقليم"، كما طورها كل من كرازر "Krasner"، وجيرفز "Jervis"، وأوسلر هامبسون "Osler Hampson" وغيرهم، ووضعوا خلالها

الأسس النظرية للنظم الإقليمية التي طورها كل من لويس كانتوري "Louis Cantari"، وستيفن شبيغل "Steven Spiegel" في مؤلفهما عن السياسة الدولية في الإقليم.⁴⁸

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، وانتهاء ثنائية القطبية؛ بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وبالتالي تراجع تدخلات القوى العظمى في الأقاليم، إلى جانب مدخلات أخرى على النظام الدولي، كالعولمة، وظهور التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي زاد من أهمية الإقليمية، ودفع بالباحثين إلى دراسة العلاقات الدولية الإقليمية، وأنماط التفاعلات بين الدول داخله، إلى جانب دراسة العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام العالمي، هل هي علاقة تبعية كاملة أم علاقة تأثير متبادل؟⁴⁹

أولاً: تعريف النظم الإقليمية

هناك عدة مدارس في تعريف الإقليم، يبرز بينها ثلاثة اتجاهات رئيسة، وهي:⁵⁰

- اتجاه يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي.
- اتجاه يركز على وجود عناصر التماسك الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية.
- اتجاه يركز على عنصر التفاعل، ويعتبر هذا الاتجاه أن النظام الإقليمي يقوم على وجود تفاعلات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية بين دول قد لا تكون متجاورة أو متشابهة.

كما تباينت تعريفات النظم الإقليمية؛ تبعاً لاختلاف المعايير التي من خلالها يمكن تعريف هذه النظم، ومن أبرز تعريفات النظام الإقليمي، أنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز،

⁴⁸ . محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية، (2001)، 6-7.

⁴⁹ . المرجع نفسه، 8-9.

⁵⁰ . ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، (1985)، 57.

والتعاون، والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إداً والتعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد.⁵¹

بينما اعتبر لويس كانتوري "Louis Cantari" وستيفن شبيغل "Steven Spiegel" أن النظام الإقليمي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة بعضها مع بعض، وعندها روابط اثنية، ولغوية، وثقافية، واجتماعية، وتاريخية مشتركة. وقد قسم الباحثان النظام الإقليمي إلى ثلاثة أجزاء، وهي: الأول: منطقة القلب، وتضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية في المنطقة، أما الثاني: فهو منطقة الهامش، وتضم الدول البعيدة عن مركز النظام بدرجة معينة؛ نتيجة عوامل اجتماعية، أو سياسية، أو تنظيمية، أو اقتصادية، غير أنها تقوم بدور معين في سياسة النظام الإقليمي، والثالث: نظام التغلغل، ويضم الدول الخارجية عن النظام، والتي تقوم بدورها سياسياً في العلاقات الدورية لهذا النظام.⁵²

ويمكن تلخيص خصائص النظم الإقليمية في خمس نقاط، وهي:⁵³

1. وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام، لكن [كانتوري] و[شبيغل] يعدون ذلك غير ضروري على أساس أن الدولة المركبة أو الاتحادية مثل: الولايات المتحدة والهند يمكن أن تشكل نظاماً لحالها، في حين أن [تومبسون] يشترط وجود دولتين على الأقل.
2. دخول دول النظام في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك دينامياتها الذاتية، وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، ونفوذ الدول الكبرى.
3. أن يتعلق النظام بمنطقة جغرافية معينة.
4. تقارب الدول المكونة للنظام جغرافياً.
5. وجود حد أدنى من التجانس الثقافي والاجتماعي بين دول النظام.

⁵¹ . عبدالقادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، (2014)،

17.

⁵² . حتى، النظرية في العلاقات الدولية، 57.

⁵³ . إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، 25.

ثانيًا: أنماط التفاعلات في النظم الإقليمية

هناك العديد من أنماط التفاعلات وصورها بين القوى داخل النظم الإقليمية، تشمل أبرز التفاعلات داخل النسق الإقليمي، يرى باري بوزان "Barry Buzan" أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين، وهما: توزيع القدرات بين الفواعل المركزية، ونسيج الصداقة Amity والعداوة Enmity، ومن خلال هذا النسيج تتراوح التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، أقصى عداوة وأقصى صداقة، وهو ما أسماه لويس كانتوري "Louis Cantari"، وستيفن شبيغل "Steven Spiegel" بطيف العلاقات The Spectrum of Relations.⁵⁴

ومن الأنماط التفاعلية في النظم الإقليمية، الآتي:

أ. نمط التفاعل الصراع: يقوم هذا الشكل من التفاعلات على أساس استخدام القوة بين القوى الإقليمية، وتقدم المدرسة الواقعية الأساس النظري لهذا النمط من التفاعلات، حيث تفترض أن السياسة ككل هي صراع من أجل القوة، وترى أن الدول تتبع ثلاثة أنواع من السياسات، وهي:⁵⁵

1. المحافظة على الوضع الراهن: إذا كان الوضع القائم سيخدم مصالح الدولة ويعزز وقوتها، يستعمل صانعو القرار القوة؛ للحفاظ على مكانة الدولة؛ بغرض الإبقاء على الوضع الراهن .
2. التوسع وزيادة القوة: تقوم الدولة بإجراء تغيير في توزيع القوى على مستوى النسق الدولي عن طريق سياسات استعمارية توسعية، أو سياسات إمبريالية استغلالية .
3. الهيمنة: هي سياسة تدخل في إطار استراتيجية الردع العسكري، عن طريق إظهار القدرات القتالية والعسكرية للدولة، كالقيام بمناورات عسكرية، أو استعراض الاختراعات والصناعات الحربية.

⁵⁴ . لبنه دجيساس، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، (بسكره: جامعة محمد خضير، كلية العلوم السياسية، 2011)، 33.

⁵⁵ . دهقاني أيوب، القوى الإقليمية وتحديات بناء الدولة الأفغانية: دراسة حول تأثير النظام الإقليمي ودوره في بناء واستقرار أفغانستان، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، 46-45.

ب. نمط التفاعل التوازني: حيث إن جميع التفاعلات داخل النظام الإقليمي تتميز بالتوازن، ويأخذ السعي نحو هذا التوازن ثلاثة أشكال رئيسية، وهي: 1- السعي إلى تحقيق التوازن الداخلي، ويتمثل في السعي وراء تحقيق التوازن داخل أعضاء النظام الإقليمي. 2- السعي إلى تحقيق التوازن الإقليمي 3- السعي إلى تحقيق التوازن الخارجي، ويتمثل في سعي القوى الدولية الكبرى إلى التدخل في شؤون النظام الإقليمي.⁵⁶

ج. نمط التفاعل التعاوني: كثيرًا ما تسعى القوى الإقليمية للتعاون فيما بينها، لاسيما في المجال الاقتصادي، والتبادل التجاري، في ظل العولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية، ويساهم في ذلك المنظمات الإقليمية التي تهدف لتعزيز التعاون بين مكونات الإقليم.⁵⁷

ثانيًا: الأمن الإقليمي

تعدُّ مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات مهمة في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن؛ ليشمل جوانب عديدة: سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وبيئية، وغيرها، ومن أبرز رواد هذه المدرسة المفكر [باري بوزان]، وهو من أوائل الذين أسسوا لدراسات السلام، إضافة إلى إسهاماته في تقديم تصور أمني مميز، ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية، وتخلّى عن فكرة الطبيعة الشريرة للإنسان كما تحدث عنها الواقعيون الكلاسيكيون.⁵⁸

أ. ماهية الأمن وقطاعاته

يُفهم الأمن وفق [باري بوزان] على أنه السعي إلى التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة، وسلامتها الوظيفية ضد قوى التغيير التي يرونها معادية. فالهدف الأساسي للأمن هو البقاء، ولكنه يشمل أيضًا بشكل معقول مجموعة كبيرة من المخاوف بشأن حيثيات الوجود. وتتوقف هذه المجموعة من المخاوف (التي تحدد

⁵⁶ . المرجع نفسه، 47.

⁵⁷ . المرجع نفسه، 48.

⁵⁸ . توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق معنى الأمن"، موقع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (4 سبتمبر / أيلول 2019)، تاريخ الاسترجاع (22 ديسمبر / كانون الأول 2019).

التحديات أنها كبيرة بما يكفي؛ لتبرير اتخاذ إجراءات طارئة وتدابير استثنائية، بما في ذلك استخدام القوة) على استحقاق "الأمن"، وتصبح جزءًا من أوجه عدم اليقين اليومية في الحياة، وهي واحدة من صعوبات المفهوم.⁵⁹

ويبين [بوزان] أن الأمن بمفهومه الواسع يشمل خمسة قطاعات، وهي:

1. الأمن العسكري، ويتعلق بالتفاعل على مستويين للقدرات الهجومية والدفاعية المسلحة للدول، وتصورات الدول لنوايا بعضها بعضًا.
 2. الأمن السياسي، ويعنى بالاستقرار التنظيمي للدول، وأنظمة الحكم، والأيديولوجيات التي تمنحها الشرعية.
 3. الأمن الاقتصادي، ويتعلق بالوصول إلى الموارد، والتمويل، والأسواق اللازمة؛ للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية، وسلطة الدولة.
 4. الأمن المجتمعي، ويعبر عن قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماطها التقليدية للغة، والثقافة، والجمعيات، والهوية الدينية، والوطنية، والعادات في ظل ظروف مقبولة للتطور.
 5. الأمن البيئي، ويهتم بالحفاظ على المجال الحيوي المحلي والدولي؛ باعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى.
- هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها بعضًا، إذ يمثل كل منها نقطة محورية داخل إشكالية الأمن، ولكن جميعها منسوجة معًا في شبكة قوية من الروابط.⁶⁰

ب. مستويات الأمن

يمكن حصر ثلاث مستويات من الأمن، وهي:

⁵⁹ . Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century" international affairs, Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991), 431-451, 432.

⁶⁰ . Ibid, 433.

1. مستوى الأمن القومي (الوطني):

يرجع أموس جوردن "Amos Jordan" ووليم تيلور "W.J. Taylor" ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي إلى زمن الحرب العالمية الثانية، أما جوزيف ناي "Joseph Nye" و روبرت كيوهان "Rebert Keohane" فيعتقدان أنه ناتج عن الحرب الباردة، وتتراوح الأطروحات حول مفهوم الأمن القومي بين: التركيز على الجانب العسكري، والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة؛ باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، وبين من يقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية.⁶¹

2. مستوى الأمن الإقليمي:

وهو مستوى بسيط، دون الأمن الدولي، زادت أهميته بزيادة دور الأقاليم بعد نهاية الحرب الباردة، وهو من أهم المستويات التي تناولتها مدرسة كوبنهاغن بالتحليل والدراسة، فلا يمكن فهم الأمن الدولي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، هذا المستوى طرحه [باري بوزان] وأطلق عليه اسم المركب الأمني الإقليمي، وهو يعبر عن الحالة التي تكون فيها مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة. وسيأتي تفصيله في القسم التالي من الدراسة.

3. مستوى الأمن الدولي:

فكرة نظرية الأمن الدولي تقوم على أساس أن أي اعتداء يقع على أي دولة يعد اعتداء على الجماعة الدولية، ولا تقع مسؤولية رد الاعتداء على دولة وحدها، بل هي مسؤولية جماعية، وتضامن المجتمع الدولي لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى

⁶¹ . لخميس شبيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م - 2008)، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2009)، 15-16.

بإنشاء عصابة الأمم، وبعدها جاءت هيئة الأمم المتحدة كهيئة عالمية شهد على تكريس القانون الدولي واحترامه، وحفظ السلم والأمن العالميين؛ جراء ما لحق بالعالم من خسائر مادية وبشرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.⁶²

المطلب الثاني: المركب الأمني الإقليمي

يفترض كل من باري بوزان "Barry Buzan" وأولي ويفر "Ole Waever" في كتاباتهما حول المركب الأمني الإقليمي أن المركب الأمني يشير إلى الحالة التي تكون فيها مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى بعضها عن بعض.⁶³ ويجادلان بأن نظرية المركب الأمني الإقليمي تحدد أربعة مستويات للتحليل، وهي⁶⁴:

1. المستوى المحلي أو الداخلي: يجري التركيز فيه على القضايا الداخلية في الإقليم.
 2. مستوى العلاقة بين دول الإقليم وتفاعلاتها البينية.
 3. مستوى تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى.
 4. مستوى اختراق القوى العظمى للإقليم، وتفاعلها مع قوى الإقليم المحلية.
- كما تجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات⁶⁵:

1. الحد، وهو ما يميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.
2. البنية الفوضوية، وتعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيًا أو أكثر، وهذا أحد شروط تكوين نظام إقليمي.
3. القطبية، الذي يغطي توزيع القوة بين الوحدات.
4. البناء الاجتماعي، الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات.

⁶² . حفيظة مكي، "دراسة في الأبعاد والمستويات: النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، (10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، 7.

⁶³ . Barry Buzan, - Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, (Cambridge: Cambridge University, 2003), 52.

⁶⁴ . Ibid, 51.

⁶⁵ . Ibid, 53.

وتركز النظرية على العوامل الجغرافية، وقاعدة الجوار، حيث إن تأثير القرب الجغرافي على التفاعل الأمني هو الأقوى والأكثر وضوحًا في القطاعات العسكرية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية. إن القاعدة العامة التي تقضي بزيادة التفاعل الأمني هي أقل اتساقًا في القطاع الاقتصادي. وتفترض النظرية زيادة دور اللاعبين الإقليميين، فالقوى المحلية لديها مساحة أكبر من المناورة بعد انتهاء الصراع ثنائي القطبية خلال الحرب الباردة، كما أن القوى الكبرى (عدا الولايات المتحدة، وروسيا نسبيًا) كالصين، واليابان، والاتحاد الأوروبي غير قادرة على التدخل في أقاليم أخرى؛ نتيجة ظروفها الداخلية.⁶⁶

ويبين مفهوم "الاختراق" وفق [بوزان] دور القوى العالمية العظمى، وتأثيرها في الإقليم؛ كونها قوة قادرة على التدخل في أقاليم بعيدة حول العالم، ويعمل منطق ميزان القوى والتنافس الإقليمي بشكل طبيعي؛ لتشجيع المنافسين المحليين على طلب المساعدة الخارجية، وبهذه الآلية تصبح أنماط التنافس المحلية مرتبطة بالأنماط العالمية. ويمكن تلخيص المداخل الأساسية لتدخل القوى الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية، في ثلاث مداخل، وهي⁶⁷:

1. وجود مصالح للقوى الأجنبية، اقتصادية/ إستراتيجية لها علاقة وارتباط بالإقليم، أو علاقات خاصة مع أحد أعضاء الإقليم.
2. التنافس حول مناطق النفوذ.
3. تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي للتدخل؛ من أجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم.

كما يتم تحليل العلاقات في الإقليم وفق القوة، وأنماط الصداقة والعداوة؛ فالقوة عامل مهم في تحديد توازن القوى في الإقليم، ويمكن الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية؛ كون المركبات الأمنية الإقليمية بنية فرعية من النظام الدولي. وهناك نوعان من المركبات الأمنية الإقليمية؛ المعياري والمركزي. المعياري، حيث تشكل القوى الإقليمية طابع

⁶⁶ . Barry Buzan, vd., *Security: A New Framework for Analysis*, (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998).

⁶⁷ . زاوي رايح، "التأسيس للنظام الإقليمي المغربي كمركب أمني"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 5، العدد 1 (2018)، 12.

المركبات الأمنية ضمن الإقليم. أما المركزي، فتتضمن فيه قوة عظمى على أحد أعضاء الدول في الإقليم.⁶⁸

ويتشكل الهيكل الإقليمي للأمن الدولي من خلال توزيع القوة $1 + 4 + x$: وهي في الأعلى الولايات المتحدة، تليها الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، وروسيا، ثم باقي دول العالم في الأسفل. وينقسم هذا الهيكل إلى ثلاثة أنواع من المساحات الإقليمية⁶⁹:

الأول: هو التراكب "Overlay"، حيث تتشكل المنطقة بواسطة قوى خارجية (مثل الاستعمار، وتنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة). اختفت هذه المساحات الإقليمية إلى حد ما منذ نهاية الحرب الباردة.

الثاني: يسمى المناطق غير المنظمة "Unstructured regions"، هنا لا تكفي التفاعلات الإقليمية لتوليد بنية واضحة من الاعتماد المتبادل. قد تكون مشكلة من المساحة المتبقية التي خلفتها جميع المجمعات الأمنية الأخرى (مثل: جنوب المحيط الهادئ).

الثالث: وهو مركبات الأمن الإقليمية "Regional security complexes"، وهي الأكثر انتشاراً في العالم، وتشير إلى الحالة التي تكون فيها مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى بعضها عن بعض.

وهناك أحد عشر مركباً أمنياً إقليمياً في العالم، مقسمة إلى ثلاث فئات رئيسية على أساس عدد القوى العظمى الموجودة فيها. ثلاثة منها تسمى مركزية "centered" (أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، والـ CIS). يتم إنشاؤها إما من قوة على المستوى العالمي، أو من بعض المؤسسات الجماعية التي تسمح لمركبات الأمن الإقليمي بالعمل بشكل جماعي على المستوى العالمي. وواحد، هو مجمع القوى العظمى "great power complex" في (شرق آسيا)، سمي كذلك بسبب وجود أكثر من قوة عالمية واحدة. والسبعة المتبقية معيارية (أمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط، والقرن الأفريقي، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وجنوب

⁶⁸ . Buzan, & Waeber, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, 54.

⁶⁹ . Ibid, 59-61.

أفريقيا). تتميز هذه الأخيرة بغياب أي قوة على المستوى العالمي في المركب الأمني، ما يسمح بتحديد القطبية المحلية حصرياً من قبل القوى الإقليمية.⁷⁰

وحول علاقة مفهوم المركب الأمن الإقليمي بالمفاهيم الأخرى، يمكن الخلوص إلى أنه: يختلف عن الواقعية الكلاسيكية التي ترفض بنية النظام الدولي، ومكمل للواقعية الجديدة؛ باعتبار أن أمن الدول ليس المستوى الوحيد للتحليل، ويقترّب من البنيوية في قبولها لمفهوم الصداقة والعداء؛ لتحديد طبيعة العلاقات الأمنية. غير أن من أبرز المآخذ على مفهوم المركب الأمني الإقليمي صعوبة تحديد حدود هذه المركبات بصورة دقيقة في بعض المناطق؛ نتيجة التداخل الشديد، والتشابك بينها. كما أن الأمن يعني شيئاً مختلفاً في شرق آسيا، وفي وسط أفريقيا، وفي أوروبا الغربية.

الشرق الأوسط كمركب أمن إقليمي

يشكل الشرق الأوسط نموذجاً لمركبات الأمن القومي، حيث يتقدم العامل الأمني على العوامل الأخرى في رسم النسق الإقليمي، وشكل التعاون والصراع في الإقليم، كما يؤكد [باري بوزان] وجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط مثل: الخليج (ويضم إيران والعراق ودول الخليج)، وشرق المتوسط (ويضم مصر و"إسرائيل" وسوريا ولبنان والأردن)، والمغرب العربي (ويضم المغرب وتونس والجزائر)، والتي لها ديناميكياتها الأمنية الخاصة بها والمتميزة عن المركب ككل. لكن هناك تجاوز للحدود وتداخل بين الديناميكيات داخل مركب الشرق الأوسط يكفيان لتبرير نطاق أوسع كوحدة إقليمية أساسية. كما أن التفاعلات العربية – العربية تميز مركب الشرق الأوسط عن نظرائه في آسيا، وأوروبا، وأفريقيا.⁷¹

⁷⁰ . Ibid, 62.

⁷¹ . Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991), 199.

ويبين بول نوبل "Paul Noble" أن هناك طبيعة خاصة للمجتمعات العربية وعناصر مشتركة تجعلها تتأثر في ما بينها بصورة عابرة للحدود. ومن أهم هذه العناصر⁷²: وحدة اللغة بين الدول العربية، ووحدة الدين، والثقافة، والنخب العربية العابرة للوطنية. وتنوع العلاقات بمستوياتها المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية، والدينية، والاجتماعية بين الدول العربية وشعوبها، فالعوامل الثقافية والعرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، غير أنها تأتي في مركز ثانوي بعد عامل الأمن؛ كونه العامل الأساس بينها.

ويشهد الشرق الأوسط منذ عقود تنافسًا كبيرًا بين دوله الكبرى، وصراعات مباشرة وغير مباشرة بين هذه القوى، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي انتظمت في محاور وأحلاف؛ لتحقيق مصالحها على صعيد الحفاظ على أمنها القومي، كذلك سعيها للعب دور أكبر في الإقليم، حيث تشكل إيران بالإضافة إلى سوريا، وبعض اللاعبين من دون الدولة كحزب الله والحوثيين؛ محورًا يطلق عليه اسم محور "الممانعة"، متصارعًا مع محور آخر تشكله السعودية إلى جانب الإمارات المتحدة، والبحرين، ومصر، ويحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليه اسم محور "الاعتدال"، كما تشكل دول أخرى متحالفة ثقلاً هاماً في الإقليم كتركيا، وقطر، والتيار الإسلامي المعتدل المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين، والذين استطاعوا الوصول إلى الحكم في أكثر من بلد عربي، حيث يشهد هذا التحالف تنافسًا كبيرًا مع المحورين السابقين، لاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في العقد الثاني من هذا القرن، من جهة أخرى، يشكل وجود "إسرائيل" في الشرق الأوسط عامل توتر رئيس؛ كونها تأسست في وسط عربي إسلامي معادٍ لها بشدة، وتشهد مواجهة متصاعدة مع المحور الإيراني منذ عقود.

كما تشهد الدول الكبرى في الشرق الأوسط سباقًا للتسلح؛ فمثلاً: استورد الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع من 2015-2019 نصف صادرات العالم من السلاح، كما تصدرت السعودية قائمة الدول الأكثر استيرادًا للسلاح في العالم، وتأتي مصر والإمارات المتحدة والعراق وقطر ضمن الدول العشر الأولى⁷³، من جانب آخر، تسعى إيران لتطوير سلاحها باستمرار، إلى

⁷² . Paul Noble, "The Arab System :Pressures, Constraints and Opportunities", ed. B. Korany - Ali Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States :The Challenge Of Change*, (Boulder: Westview Press,1991), 55-56.

⁷³ . Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "Global Share of Major Arms Imports by 10 the Largest Importers 2015-2019", (9 March 2020).

جانب مساعيها لامتلاك القدرات النووية، كذلك تمتلك تركيا جيشًا كبيرًا منضويًا في حلف الناتو، وتسعى لتطوير صناعاتها الدفاعية باستمرار، حيث حققت اكتفاء ذاتيًا بنسبة 65% حتى مطلع عام 2019، إلى جانب أنها شريك في تطوير أحدث طائرة في العالم F35، قبل أن يتم تجميد مشاركتها في شهر يوليو/ تموز 2019، وتمتلك أحد أكثر المنظومات الدفاعية تطورًا في العالم وهي منظومة S400 الروسية⁷⁴، أما "إسرائيل" فتمتلك سلاحًا نوويًا إلى جانب ترسانة أسلحة هي الأكثر تطورًا في الشرق الأوسط بدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا المشهد يوضح بعمق أن القوة العسكرية حاضرة بقوة في تحديد ديناميكيات العلاقات الإقليمية، وتحظى القوة العسكرية بالأولوية في السياسة الخارجية للدول في الشرق الأوسط متقدمة على العلاقات الاقتصادية مع فقدان الأمن والسلام في الإقليم.

وقد أدركت تركيا، وكذلك قطر أنهما في قلب عاصفة التهديدات الأمنية بشكل مباشر في الإقليم مع تصاعد حدة الصراعات بصورة كبيرة، بالإضافة لوجود فرص ومصالح مشتركة بين البلدين في الإقليم، الأمر الذي دفع بهما إلى التقارب، والتعاون العسكري، والأمني، والسياسي، والاقتصادي؛ لمواجهة التحديات، وتحقيق المكاسب في هذه البيئة المتشظية خلال العقدين الأخيرين.

إلى جانب ذلك لا بد من الأخذ بالحسبان تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط؛ حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية أدوارًا كثيرة في الشرق الأوسط بصورة مباشرة، كما في غزو العراق، وتواجدها في سوريا، وغير مباشرة عبر دعمها السياسي، والعسكري، والاستخباري لعدد من الأنظمة، ويعد تواجد واشنطن العسكري في المنطقة الأكبر خارج حدودها السياسية، لكن تراجع هذا الدور مع تراجع أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة بعد اكتشاف البترول لديها، وتفوق "إسرائيل" العسكري على جيرانها. كذلك تخترق روسيا الشرق الأوسط؛ كونها دولة عالمية لكن بشكل محدود عبر تدخلها في سوريا عسكريًا عام 2015، وفي ليبيا عبر دعم أحد الأطراف بشكل مباشر وغير مباشر.

⁷⁴ . انظر: رئاسة الجمهورية التركية، "سنعزز صناعاتنا الدفاعية ونجعلها أقوى بكثير"، (13 يناير/ كانون الثاني 2019).

خاتمة الفصل الأول

تنطلق الواقعية من مفاهيمها التقليدية التي وضعها "هانز موركنتاو" وزملاؤه كالقوة، والمصلحة الوطنية في ظل انعدام الأمن في البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى، وغياب السلطة المركزية، الأمر الذي يشجع على شن الحرب، وممارسة السلوك العدواني الراسخ في السلوك الإنساني، ثم تطورت، وجاءت الواقعية الجديدة أو البنوية، التي كان لـ[كينيث والتز] دور أساسي فيها، وركزت على التأثير المقيد لبنية النظام الدولي، ليخرج منها بعد نهاية الحرب الباردة الواقعية الدفاعية والهجومية، ثم أعادت الواقعية إحياء التقليدية مرة أخرى، لكن بشكل مختلف من خلال طروحات الواقعية الجديدة منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، والتي ركزت على العلاقة بين البيئة الداخلية في فهم السلوك الخارجي من خلال إدراك صانع القرار السياسي.

وقد برزت أهمية المستوى الإقليمي في تحليل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال القطبية الثنائية، وتنوعت أنماط التفاعل داخله بين التنافس، والتوازن، والتعاون؛ لتحقيق الأمن الإقليمي بمفهومه الشامل، وقد قدم [باري بوزان] و[أولي ويفر] مفهوم مركب الأمن الإقليمي لتحليل العلاقات والتفاعلات داخل المجمعات الأمنية المنتشرة في العالم، وعلاقتها بالقوى العظمى، ومن بينها الشرق الأوسط الذي تتوزع فيه القوى بشكل معياري، ولا يوجد من بينها أحد القوى العظمى، كما يتكون الإقليم من مركبات أمنية فرعية مثل: دول الخليج، وشرق المتوسط، والمغرب العربي.

الفصل الثاني

تحليل السياسة الخارجية التركية والقطرية

الفصل الثاني

تحليل السياسة الخارجية التركية والقطرية

تمثل السياسة الخارجية أحد أهم مجالات البحث في موضوع العلاقات الدولية، ولتفسير العلاقات بين اللاعبين الدوليين، وفي مقدمتهم الدول، لابد من فهم سياستها، وتوجهاتها الخارجية في علاقاتها فيما بينها من جهة، وكشف الإستراتيجيات القومية للدول، وفهمها تجاه بيئاتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ويتناول هذا الفصل في مباحثه الثلاثة؛ صنع السياسة الخارجية التركية، وكذلك القطرية في مؤسسات صنع القرار المختلفة التشريعية والتنفيذية ذات العلاقة، إلى جانب الوقوف على مقومات البلاد الشاملة وقدراتها لدى كل من تركيا وقطر، وأخيراً، دراسة أهداف السياسة الخارجية، وأدواتها لكل من تركيا وقطر.

المبحث الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية

تختلف مؤسسات صنع السياسة الخارجية في كل من تركيا وقطر؛ تبعاً لنظامها السياسي، ففي الوقت الذي تتبع تركيا نظاماً ديمقراطياً برلمانياً حتى عام 2018 ورئاسياً بعد هذا العام، تتبع دولة قطر نظام حكم وراثي.

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية في تركيا

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002، بعد فوزه في الانتخابات وحصوله على أغلبية كبيرة في البرلمان التركي، بدأ بتغيير سياسيات الدولة، لاسيما على الصعيد الخارجي عبر محاولاته لإبعاد الجيش عن الحياة السياسية، والتخفف من القيود الكمالية المنصوص عليها في دستور البلاد. وتتشارك عدة جهات حكومية في صناعة السياسة الخارجية التركية بأوزان مختلفة، كما تؤثر جهات غير حكومية في عملية صنع القرار.

أولاً: السلطة التشريعية

يتولى مجلس الأمة التركي الكبير الكثير من المهام الرئيسية في إدارة العلاقات الخارجية للبلاد، حيث يختص هذا المجلس، وفق المادة 87 من الدستور التركي، بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الجهات التنفيذية في البلاد مع الجهات الدولية الأخرى، كما أن من صلاحياته إعلان الحرب، والمصادقة على إرسال قوات تركية خارج البلاد.⁷⁵ ومن الأمثلة على ذلك طلب الرئيس من مجلس الأمة المصادقة على نقل قوات تركية خارج البلاد إبان أزمة حصار قطر، وهو ما وافق عليه المجلس بالأغلبية في 7 يونيو/حزيران 2017.⁷⁶

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002 حافظ على كونه الكتلة الأكبر في المجلس⁷⁷، وبالتالي قدرته على تمرير القرارات بسهولة، والتناغم مع توجهات الجهات التنفيذية ومشاريعها في الشانين الداخلي والخارجي.

ثانياً: السلطة التنفيذية

1. مؤسسة الرئاسة

نظام الحكم في تركيا برلماني حتى منتصف عام 2018، حيث تم تعديله لنظام رئاسي بعد الاستفتاء الشعبي الذي جرى في إبريل/نيسان من عام 2017، وفي ظل هذا النظام البرلماني كان للرئيس صلاحيات مهمة كفلها له الدستور الذي وضع عام 1982 على إثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان إيفرين عام 1980، لكن الإدارة الفعلية للبلاد تبقى ضمن صلاحيات رئيس الوزراء، ومن صلاحيات الرئيس:

⁷⁵ . T.C. Anayasasi (2018), Kanun No.: 2709, Kabul Tarihi: 7.11.1982, Değişik: 23/7/1995-4121/1 md., Madde 87.

⁷⁶ . Türkiye Büyük Millet Meclisi (TBMM), karar No. 7023, kabul tarihi (7/6/2017), (Resmi Gazete ile yayımı: 9/6/2017).

⁷⁷ . T.C. Yüksek Seçim Kurulu, Milletvekili Genel Seçim Arşivi, (4/05/2020).

الموافقة على المعاهدات الدولية، وإرسال ممثلي الدولة التركية إلى الدول الأجنبية، وقبول اعتمادات المبعوثين من الدول الأجنبية، ويمثل القائد العام للقوات المسلحة بالنيابة عن البرلمان التركي، والبت في استخدام القوات المسلحة التركية، ودعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع، ورئاسة مجلس الأمن القومي، وتوقيع المراسيم.⁷⁸

في العام 2014 انتخب رجب طيب أردوغان الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية⁷⁹، وهو أول رئيس ينتخب بشكل مباشر من الشعب بدلاً من عملية الاختيار التي كانت تتم في البرلمان، وذلك بعد التعديلات التي أدخلت على الدستور في المادة رقم 101 عبر استفتاء عام 2007⁸⁰، كما جرى إدخال تعديلات إضافية على المادة 146 من الدستور، عبر استفتاء عام 2010، تشمل توسعة صلاحيات الرئيس في اختيار أعضاء السلك القضائي، حيث يحق للرئيس تعيين ثلاثة أعضاء في المحكمة العليا، وعضوين في مجلس الدولة، وعضو واحد في المحكمة العسكرية العليا، وعضو واحد في الجمعية العامة للمحكمة الإدارية العليا.⁸¹

بالإضافة إلى نفوذ الرئيس أردوغان الكبير داخل مؤسسات صنع القرار في الدولة وفي الحزب الحاكم، على الرغم من أنه لم يعد عضوًا فيه من الناحية القانونية، وذلك على حساب رئيس الحزب الجديد أحمد داود أوغلو، والذي أصبح كذلك رئيسًا للوزراء⁸²، وقد أسفر تنازع الصلاحيات بين الجانبين إلى استقالة رئيس الوزراء رئيس الحزب أحمد داود أوغلو من منصبه عام 2016 بعد 6 أشهر فقط من رئاسته للحكومة 62، حيث دعا في 5 مايو/أيار إلى انعقاد دورة استثنائية للحزب،

⁷⁸ . Türkiye Büyük Millet Meclisi (TBMM), karar No. 2709, Madde 104, kabul tarihi (18/10/1982), (Resmi Gazete ile yayımı: 20/10/1982).

⁷⁹ . رئاسة الجمهورية التركية، "رؤساء الجمهورية التركية"، تاريخ الاسترجاع (2 مايو/أيار 2020).

⁸⁰ . Türkiye Büyük Millet Meclisi (TBMM), karar No. 5678, Madde 5, kabul tarihi (31/05/2007), (Resmi Gazete ile yayımı: 16/07/2007).

⁸¹ . Türkiye Büyük Millet Meclisi (TBMM), karar No. 5678, Madde 5, kabul tarihi (07/05/2010).

⁸² . يوجد إشكال في طبيعة النظام السياسي وعدم وضوح الصلاحيات داخله لاسيما بعد التعديلات التي أدخلت عليه عامي 2007 و2014 ليصبح نظامًا "شبه رئاسي"، ومحاولة الرئيس استخدام الصلاحيات الممنوحة كافة، فحصل التضارب مع صلاحيات رئيس الوزراء. ومن أهم قضايا الخلاف التحول للنظام الرئاسي وإدارة شؤون الحزب الداخلية. الجزيرة نت، "استقالة داود أوغلو.. الأسباب والتداعيات"، 5 مايو/ أذار 2016.

وأعلن عدم ترشحه فيها لرئاسة الحزب من جديد⁸³، ثم أعلن الرئيس أردوغان في 22 من نفس الشهر تقدم رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بالاستقالة⁸⁴، ليتم بعدها تعيين بن علي يلدرم في المنصبين خلفاً لداود أوغلو، والذي سلم بالتبعية للرئيس أردوغان. وقد شهد تاريخ تركيا رؤساء كارزميين كان لهم أدوار بارزة في صنع توجهات البلاد، وقراراتها الداخلية والخارجية، مثل: تورغت أوزال (1989-1993)، وسليمان ديميرل (1993-2000) إلى جانب الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان (منذ عام 2014).

وفي عام 2017، تم إجراء تعديلات على الدستور عبر استفتاء شعبي تضمن تحويل النظام السياسي للحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي كامل، ألغى بموجبه منصب رئيس الوزراء⁸⁵، وتركزت صلاحيات واسعة بيد الرئيس حددها الدستور في المادة رقم 104 في التالي⁸⁶: توقيع الاتفاقيات الدولية المبرمة ونشرها، وتحديد سياسات الأمن القومي، واتخاذ التدابير اللازمة، وبالنيابة عن مجلس الأمة التركي الكبير يمثل القائد العام للقوات المسلحة، كما يقرر استخدام القوات المسلحة التركية، ويوقع على طلبات اعتماد ممثلي الدول. كما يترأس مجلس الأمن القومي المنوط به تحديد سياسات الأمن القومي، وحفظ أمن أراضي الدولة وسلامتها ووحدتها.⁸⁷

وقد بدء تطبيق نظام الحكم الرئاسي منذ أن جرى انتخاب رئيس للجمهورية التركية في 9 يوليو/تموز 2018، حيث أعيدت الثقة في الرئيس رجب طيب أردوغان؛ ليكون أول رئيس ينتخب ضمن النظام الرئاسي الجديد.⁸⁸

⁸³ . وكالة الأناضول، داود أوغلو يعلن 22 مايو الجاري موعداً لعقد المؤتمر العام الاستثنائي لحزبه، 5 مايو/ أيار 2016.

⁸⁴ . وكالة الأناضول، "أردوغان يقبل استقالة رئيس الوزراء داود أوغلو"، 22 مايو/ أيار 2016.

⁸⁵ . Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 7023, kabul tarihi (7/6/2017), (Resmi Gazete ile yayımı: 9/6/2017).

⁸⁶ . T.C. Anayasası (2018), Kanun No.: 2709, Madde 104.

⁸⁷ . T.C. Anayasası (2011), Kanun No.: 2709, Madde 118.

⁸⁸ . مؤسسة الرئاسة التركية، "السيرة الذاتية"، تاريخ الاسترجاع (2020/05/3).

2. مجلس الوزراء

هو محور السلطة التنفيذية؛ كون النظام السياسي في تركيا برلمانيًا على الرغم من تمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات كبيرة نسبيًا ازدادت مع التعديلات التي أدخلت للدستور، وصولًا إلى تحول البلاد إلى النظام الرئاسي، وإلغاء رئاسة الوزراء عام 2018.

وتتضمن المؤسسة رئيس الوزراء، والوزراء، ومن بينهم وزير الخارجية، حيث يعدُّ رئيس الوزراء، وفق المادة 112 من الدستور لسنة 2011، المسئول بصورة مباشرة عن صنع السياسة الخارجية، وتنفيذها بالتعاون مع وزرائه، وفي مقدمتهم وزير الخارجية؛ فهو المسئول عن أداء الوزراء، والتنسيق بينهم، وعن تنفيذ السياسات، ورعاية مصالح الدولة.⁸⁹ كما يتزأس مجلس الأمن القومي في حال غياب رئيس الجمهورية.⁹⁰ وتنعكس شخصية رئيس الوزراء وقدراته على مسار صناعة القرار واتخاذها في الدولة، وفي الفترة محل الدراسة (2002-2019) لعب رجب طيب أردوغان الدور الأبرز في صناعة القرار واتخاذها في تركيا عندما كان رئيسًا للوزراء (2003-2014)، ورئيسًا للبلاد (2014-حتى الآن).

3. مجلس الأمن القومي

ويضم تحت رئاسة رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ونواب رئيس الوزراء، ووزراء العدل، والدفاع الوطني، والداخلية، والخارجية، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية، والقائد العام لقوات الدرك (الجندرم). ووفقًا لطبيعة جدول الأعمال، يمكن دعوة الوزراء والأشخاص ذوي الصلة لحضور اجتماعات المجلس؛ لأخذ آرائهم.⁹¹

وقد حدد الدستور مهام مجلس الأمن القومي في: تحديد سياسات الأمن القومي، وحفظ أمن أراضي الدولة وسلامتها ووحدتها، وضمان التنسيق اللازم بين أجهزة الدولة المختلفة، ويتخذ المجلس

⁸⁹ . T.C. Anayasasi (2011), Kanun No.: 2709, Madde 112.

⁹⁰ . T.C. Anayasasi (2011), Kanun No.: 2709, Madde 118.

⁹¹ . Ibid.

القرارات المتعلقة بالتدابير التي يراها ضرورية؛ لحماية السلام والأمن في المجتمع بعد رفعها وتقييمها من قبل مجلس الوزراء.⁹²

وهنا يجب أن لا يغيب عن الأذهان دور الجيش الكبير في رسم السياسات الخارجية وتنفيذها، حيث تم وضع الدستور الحالي بعد انقلاب عام 1980، وقد أفردت فيه مساحة كبيرة، وصلاحيات واسعة للجيش عمل حزب العدالة والتنمية على تقليصها، وإبعاد الجيش عن الحياة المدنية بصورة متدرجة مستعيناً بمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي وشروطه، والتي تحتّم عدم تدخل الجيش في الحياة السياسية للدولة، وقد أجرى الحزب تعديلات دستورية كبيرة خدمة لهذا الغرض في الأعوام 2007، 2010، و2017 عبر استفتاءات شعبية.

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية في قطر

تتولى عدة جهات صنع السياسة الخارجية القطرية وهي: الأمير، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ومجلس الشورى.

أولاً: السلطة التنفيذية

1. أمير البلاد

الأمير وفق الدستور القطري هو رئيس الدولة⁹³، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويعاونه في ذلك مجلس للدفاع يتبعه مباشرة⁹⁴، ومن اختصاصاته⁹⁵: رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم وإبلاغها لمجلس الشورى، ويقرر استخدام القوات العسكرية، وإعلان الحرب.⁹⁶

⁹². Ibid.

⁹³. دستور دولة قطر، المادة 64، (2003).

⁹⁴. دستور دولة قطر، المادة 65، (2003).

⁹⁵. دستور دولة قطر، المادتان 67-68، (2003).

⁹⁶. دستور دولة قطر، المادة 71، (2003).

هذه الصلاحيات تتيح لأمير البلاد المهمة الأكبر في صناعة السياسة الخارجية، إلى جانب شخصية الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والأمير الحالي تميم بن حمد آل ثاني، ونفوذ عائلتهما في أوساط القطريين، ما يزيد من قدرته على توجيه السياسة الخارجية لقطر، وقد برز دوره في كل المحطات المهمة في علاقات البلاد الخارجية، منها: قرار المشاركة في فرض الحظر الجوي على ليبيا عام 2011، وإرسال قوات عسكرية خارج البلاد⁹⁷؛ كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة وبيده قرار الحرب⁹⁸. كذلك استضافة القاعدة العسكرية التركية على الأراضي القطرية⁹⁹، ومواجهة دول الحصار، ورفض شروطها، والحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية القطرية¹⁰⁰.

ويعاون الأمير نائبه¹⁰¹، ويمارس مهامه عبر الديوان الأميري، وهو المقر الرئيس للحكم في دولة قطر، والجهاز السيادي فيها، وهو حلقة الوصل بين الأمير ونائبه والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في الداخل والخارج كافة، يقوم بإحاطته بأهم المستجدات محلياً ودولياً، ويعرض عليه مشاريع القوانين، والأدوات التشريعية؛ للنظر في المصادقة عليها، ويبلغ توجيهاته للجهات المعنية¹⁰².

2. مجلس الوزراء

يعاون مجلس الوزراء الأمير، ويناط به بوصفه الهيئة التنفيذية العليا إدارة الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها، منها: اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وعرضها على مجلس الشورى؛ لمناقشتها، والإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات، والإشراف على

⁹⁷. Guido Steinberg, "Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy" (February, 2012), 4.

⁹⁸. دستور دولة قطر، المادتان 65-71، (2003).

⁹⁹. T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 29380, "Milletlerarası Antlaşma", Karar Sayısı: 7649 (8 Haziran 2015), 6.

¹⁰⁰. وكالة الأنباء السعودية (واس)، "المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والفتصلية مع دولة قطر"، (5 يونيو/ حزيران 2017).

¹⁰¹. دولة قطر، الديوان الأميري، "سمو نائب الأمير"، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2020).

¹⁰². دولة قطر، الديوان الأميري، "نبذة عن الديوان الأميري"، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2020).

رعاية مصالح الدولة في الخارج، وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية، التي يتولى تنفيذها بصورة مباشرة وزير الخارجية.¹⁰³

ثانيًا: السلطة التشريعية

مجلس الشورى هو الجهة التشريعية في البلاد، يقرر الموازنة العامة للدولة¹⁰⁴، ويتولى سن القوانين، والمصادقة على المعاهدات، والاتفاقيات التي تبرمها الجهات التنفيذية¹⁰⁵، ويشرف على أداء رئيس الوزراء، والوزراء، وقيامهم بواجباتهم بما في ذلك القضايا الخارجية، والموقف منها.¹⁰⁶

وتتولى لجنة الشؤون الداخلية والخارجية في المجلس المسائل المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية، التي تعرض على مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الشورى، كذلك المسائل المتعلقة بوزارتي الخارجية والداخلية من النواحي التي تدخل في اختصاص المجلس.¹⁰⁷

¹⁰³ . الدستور القطري، المادة 121، (2003).

¹⁰⁴ . دستور دولة قطر، المادة 76، (2003).

¹⁰⁵ . دستور دولة قطر، المادة 68، (2003).

¹⁰⁶ دستور دولة قطر، المادة 109، (2003).

¹⁰⁷ . مجلس الشورى، "اللجان واختصاصاتها"، تاريخ الاسترجاع (2 مايو/ أذار 2020).

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية

لدى كل من تركيا وقطر مجموعة من مصادر القوة التي تركز عليها في تحديد توجهاتها، ورسم سياساتها الخارجية، وتختلف مصادر القوة لدى البلدين الأمر الذي يشكل دافعاً للتعاون؛ لتحقيق التكامل، والمصالح المشتركة.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

تعتمد السياسة الخارجية التركية على مجموعة من المرتكزات، من أهمها:

أولاً: المرتكز التاريخي

تحمل تركيا إرثاً كبيراً يمتد لقرون طويلة، لاسيما في الدولتين السلجوقية (1077-1307) والعثمانية (1299-1923)، حيث بسطت سيطرتها على مساحات واسعة من قارات العالم القديم الثلاث: أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، فقد خضعت لها كامل آسيا الصغرى، وأجزاء كبيرة من جنوب شرق أوروبا، غربي آسيا، وشمال أفريقيا.¹⁰⁸

هذا التراكم التاريخي وهب تركيا خصائص فريدة على المستوى الإقليمي والدولي، وقد نتج عن ذلك تلاقي أنواع العلاقات المختلفة التي طبعتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية. فتركيا ليست كأي دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال تطورات الأوضاع السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية، وميراث، وأنظمة تاريخية استمرت قروناً عديدة. كما أن الدولة العثمانية تعدُّ مصدرًا لهذا الميراث التاريخي، وكانت البنية السياسية الوحيدة في المنطقة، والتي شكلت حاكمية سياسية في مقابل أوروبا.¹⁰⁹

108 . Stanford J. Shaw - Gökhan Çetinsaya, "Ottoman Empire", The Oxford Encyclopedia of the Islamic World.

109 . أحمد داود أوغلو، *العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة: محمد جابر ثلجي - طارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع - برهان كور أوغلو، الطبعة الثالثة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، 87-88.

تطورت السياسة الخارجية في عهد الجمهورية في ساحة تقاطع شملت ردود الأفعال المتعلقة بالميراث التاريخي، الذي ترك بصماته في أواخر عهد الدولة العثمانية، مع الضرورات التي يتطلبها الوضع الدولي.

وفي ظل الأزمات الكبرى التي شهدتها العالم الإسلامي في أواخر عهد الدولة العثمانية، وفقدان النزعتين الإسلامية والقومية التركية دورهما الحقيقي في تشكيل الأرضيتين الهامتين لإمكانية تكوين "الحديقة الخلفية" كمساحة تأثير تتحقق فيها المصالح في حوض القوة السياسية. أدى هذا الوضع إلى توجه إدارة الدولة الجديدة إلى إعلان يمكن له أن يلقي القبول من الناحية الدولية، وهذا الإعلان الذي صرحت به الدولة يقضي بتخلي الجمهورية عن كل المسؤوليات والطموحات الدولية، ويحتوي على عنصرين أساسيين: الأول: تبني إستراتيجية الدفاع عن الحدود القومية والدولة الوطنية، بدلاً من الإستراتيجية ذات البعد الدولي، والثاني: أن تكون الدولة التركية جزءاً من محور الغرب المتصاعد، وليست بديلة أو معارضة له.¹¹⁰

ومع نهاية الحرب الباردة والدخول في حقبة جديدة، ظهر تأثير النزعة العثمانية الجديدة الذي برز وتصاعد في الفترة بين عامي 1987 و1993 عبر خطابات السياسة الداخلية والخارجية لـ"تورغوت أوزال"، الرئيس التركي الأسبق، والتي حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الجديد، عبر تشكيل هوية سياسية وثقافية توائم بين القيم التقليدية والقيم الغربية، والانسجام مع سياسة القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، تحت شعار "الجمهورية الثانية".¹¹¹

تجدد هذا التوجه "العثمانية الجديدة" بعد استلام حزب العدالة والتنمية المحافظ زمام الحكم، والذي سعى لتكون الدولة التركية جسراً بين الشرق والغرب، وأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظاماً سياسياً ديمقراطياً، وقوة اقتصادية رأسمالية، وفي المحصلة قوة عظمى في الإقليم، ولاعب دولي مهم.¹¹²

¹¹⁰ . المرجع نفسه، 91.

¹¹¹ . المرجع نفسه، 107-108.

¹¹² . Ömer Taspınar, "Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism", Carnegie Endowment for International Peace, Number 10, (September 2008), 15-16.

ثانيًا: المرتكز الديمغرافي

بلغ عدد سكان تركيا 82.003.882 مع نهاية عام 2018 وفق مؤسسة الإحصاء التركية الرسمية، وهو مجتمع شاب حيث إن نصف عدد السكان ما دون 30 عامًا¹¹³، هذا الخزان البشري الكبير يشكل أحد أهم مصادر القوة لدى تركيا البلد الصاعد، كما أن ارتفاع نسبة الشباب يعني أن تركيا دولة فتية تتمتع بديناميكية عالية مقارنة بالقارة الأوروبية "العجوز"، والتي تعاني من نقص حاد في القوى البشرية العاملة التي هي الركيزة الرئيسة للاقتصاد.

كما يمكن القول: إن تركيا الحالية ما هي إلا صورة مصغرة عن الدولة العثمانية من حيث التعدد العرقي، والديني، والثقافي بين سكانها، وإن كان بنسب وأحجام مختلفة، وتحرص الحكومة على إعطاء حقوق أوسع للأقليات، لاسيما الأكراد بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية متعددة الأعراق والأديان.¹¹⁴

ثالثًا: الجغرافيا السياسية

تبلغ مساحة تركيا 780043 كم¹¹⁵²، أما موقعها وأهميتها، والخصائص الجيوسياسية المهمة لتركيا، فكتب عنها أحمد داود أوغلو، صانع السياسة الخارجية التركية ورئيس الوزراء السابق، في كتابه "العمق الإستراتيجي"، أن تركيا تقع في موقع مركزي من مناطق العبور، ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية، وبين خطي شرق غرب، وشمال جنوب، وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأوروبية مع الكتلة البرية الأفريقية على خط شمال جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق، بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتين تعدان مركزًا

¹¹³ . Türkiye İstatistik Kurumu (TUIK), "Türkiye Nüfusu Toplam", 2019.

¹¹⁴ . علي حسين باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيوسياسية"، تحرير: محمد عبد العاطي، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، 22.

¹¹⁵ . Turkish Statistical Institute, "Turkey in Statistics: For statistical data and information requests" (2014), 3.

للمصادر الجيواقتصادية، أما في اتجاه شرق غرب فتعدُّ شبه جزيرة الأناضول أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الإستراتيجية الذي يطوق القارة الأوراسيوية.¹¹⁶

هذا الموقع المتميز يؤهل تركيا لتصبح دولة مركز لا طرف في محيطها الإقليمي والدولي، ويساعدها على الانفتاح على ساحات تأثير جيوسياسي ثلاث غاية في الأهمية، أولاها: المناطق البرية القريبة، وتضم البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز، وثانيها: الأحواض البرية القريبة، وتشمل البحر الأسود، وشرق المتوسط، والخليج، بالإضافة إلى بحر قزوين، وثالثها: المناطق القارية القريبة، ويدخل فيها أوروبا، وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا إلى جانب وسط آسيا وشرقها.¹¹⁷

رابعاً: المرتكز السياسي

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منفرداً في تركيا، منذ أن فاز في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2002، تحولاً كبيراً في السياسة الخارجية التركية، فقد أسس الحزب رؤية جديدة أعادت قراءة الإرث التاريخي، وتقييم الواقع، واستشراف المستقبل، ورسمت موقعها في العالم الجديد؛ للتحول من دولة جسرية ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى إلى دولة مركز قادرة على قيادة الشرق الأوسط، ولعب دور مهم على الساحة الدولية. وقد أرسى مهندس سياستها الخارجية البروفيسور أحمد داود أوغلو المبادئ الستة؛ لضمان الإيجابية، والفعالية المطلوبة، والتي تمثلت في: التوازن السليم بين الحرية والأمن، واعتماد سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، إلى جانب التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، واعتماد مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، ومبدأ الدبلوماسية المتناغمة، وأخيراً اتباع أسلوب دبلوماسي جديد.¹¹⁸

وعلى الصعيد الداخلي، عمل حزب العدالة والتنمية على بناء نظام سياسي متماسك وقادر على تحقيق الاستقرار، ووحدة البلاد، والنهوض بها عبر عمليات إصلاح واسعة تمثلت في: إدخال تعديلات دستورية، وإصلاح الجيش والقضاء، وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية، ورعاية

¹¹⁶ . أوغلو، *العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، 142.

¹¹⁷ . المرجع نفسه، 144.

¹¹⁸ . المرجع نفسه، 145.

الأقليات؛ لتصليب الجبهة الداخلية، وكذلك إصلاحات الحزب على المستوى الاقتصادي، حيث قاد نهضة تنموية شاملة عملت على سن التشريعات الضرورية، ومحاربة الفساد، وخفض الإنفاق، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز الصادرات وما إلى ذلك، أيضًا النهوض بقطاعات الدولة المختلفة كالتعليم، والثقافة، والصحة.¹¹⁹ هذه الإصلاحات الشاملة انعكست بصورة كبيرة على صورة تركيا، وعلى كيفية النظر إليها في العالم بصورة عامة، وفي العالم العربي بصورة خاصة، وشكلت حافزاً للإصلاح السياسي والاقتصادي في عدد منها، كما فتحت هذه الإصلاحات الطريق أمام تركيا؛ كي تضطلع بدور أكثر فاعلية وتأثير مع تآكل هيمنة القومية العربية، وتساعد أزمات سياسية، واقتصادية، وأمنية عميقة تعصف في الشرق الأوسط.¹²⁰

خامساً: المرتكز الاقتصادي

جاء وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا مخلصاً للبلاد من أزماتها الاقتصادية الخانقة، حيث عانت البلاد في 1994، و1999، و2001 أزمات اقتصادية حادة؛ ما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها، وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير، ففي عام 2002 كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3600 دولار، وهو ما كان يضع تركيا قبل غينيا الاستوائية مباشرة. لكن بحلول عام 2013 زاد لثلاثة أمثاله مسجلاً 11 ألف دولار؛ لتتقدم تركيا على ماليزيا.^{121 122} كما تضاعف حجم الاحتياطات النقدية في البلاد حوالي أربع مرات، وتم تسديد ديون تركيا

¹¹⁹ . معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو/ تموز 2011).

¹²⁰ . Meliha Benli Altunışık, "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East", Insight Turkey, Vol. 10, No. 2, (2008), 41-54.

¹²¹ . انظر: موسوعة المعرفة، الاقتصاد التركي.

¹²² . Fatih Acar, "Overview Of The Turkish Economy (2001-2013)", Working World Magazine, Issue: 2 (Oct-Dec 2013), 15-32.

لصندوق النقد الدولي والبالغ حجمها 23.5 مليار دولار¹²³. وحقق حجم الناتج السنوي 800 مليار دولار؛ ما أدخل البلاد نادي العشرين الكبار.¹²⁴

وتشهد تركيا نموًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات الأخيرة جعل منها الاقتصاد السادس عشر عالميًا، حيث تمتلك اقتصادًا متنوعًا قائمًا بشكل أساسي على قطاع الخدمات الذي يشكل ثلثي نسبة المساهمة في الناتج المحلي، بينما تشكل الصناعة 27.6%، والزراعة 8.1% منه وفق تقديرات عام 2014. أما الصادرات والواردات في تركيا فهي متنوعة من حيث النوع والدولة؛ فعلى صعيد الواردات في تركيا تتركز في الآلات والكيماويات والسلع نصف المصنعة، والوقود، ومعدات النقل، ومن أهم الدول التي تستورد منها تركيا: روسيا (10.4%)، ثم الصين (10.3%)، ثم ألمانيا (9.2%)، تليها الولايات المتحدة (5.3%) وإيطاليا (5%)، وأخيرًا إيران (4.1%)، وفق تقديرات عام 2014.¹²⁵

أما أهم الصادرات التركية، فهي: الملابس، والمواد الغذائية، والمنسوجات، والمصنوعات المعدنية، ومعدات النقل، ومن أهم الدول التي تستورد من تركيا: ألمانيا (9.6%)، ثم العراق (6.9%)، تليها المملكة المتحدة (6.3%)، ثم إيطاليا (4.5%) وفرنسا (4.1%) والولايات المتحدة الأمريكية (4.1%)، وفق تقديرات عام 2014.¹²⁶

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا كبيرًا بعد العام 2002 وصل متوسطه إلى 7.2 في الأعوام الأربعة الأولى من حكم العدالة والتنمية، بينما تراجع في الأعوام التالية ليصل متوسطه إلى 3.4 فقط، مع تصاعد الأزمات الاقتصادية العالمية، واضطراب الإقليم، وغياب الاستقرار فيه.¹²⁷

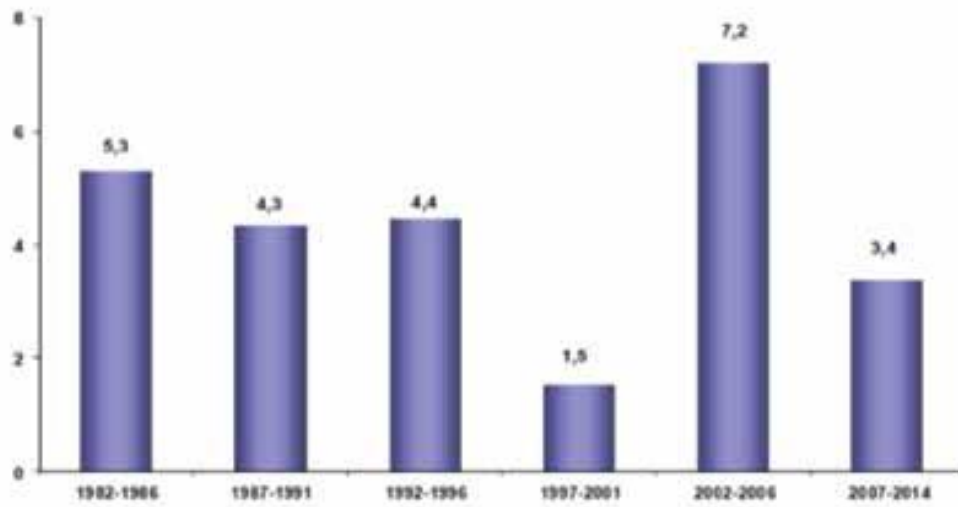
¹²³ . وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 45.

¹²⁴ . Ahmet İncekara, *Dünya ve Türkiye Ekonomisi*, (Ankara: İktisadi Araştırmalar Vakfı, 2015).

¹²⁵ . وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 46.

¹²⁶ . المرجع نفسه، 46.

¹²⁷ . Ahmet İncekara, *Dünya ve Türkiye Ekonomisi*, 20.



شكل رقم (1): معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي.¹²⁸

وعلى صعيد موقع البلاد ومواردها الطبيعية، فإن تركيا تستفيد من موقعها المتوسط بين قارات العالم القديمة الثلاث؛ لتكون مركزاً وممرًا تجاريًا مهمًا، فهي تضم اثنين من أهم الممرات المائية وهما: قناة البسفور والدردنيل، وممرًا دوليًا للطاقة، فهي تقع بين الدول المصدرة للطاقة والمستوردة لها، إلى جانب أنها غنية بالموارد الطبيعية، فهي تمتلك مؤردين غاية في الأهمية وهما: الماء والغذاء، غير أنها تفتقر لكميات معتبرة من الغاز الطبيعي والنفط.¹²⁹

سادسًا: القوة العسكرية

تمتلك تركيا قوات مسلحة كبيرة منضوية في وزارة الدفاع يبلغ قوامها 477 ألفًا وفق ما صرح به وزير الدفاع خلوصي أكار في فبراير/ شباط 2019¹³⁰، وهي منضوية في حلف الناتو منذ عام 1952، وتشارك تركيا في تطوير طائرات F35 مع الولايات المتحدة ودول أخرى قبل أن يتم

¹²⁸ . Ibid, 20.

¹²⁹ . باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، 24.

¹³⁰ . CNN Türk, "TSK personel sayısı açıklandı", (20 Şubat 2019).

إيقافها منتصف عام 2019¹³¹، كما تمتلك منظومة للدفاعات الجوية S400 التي حصلت عليها من روسيا عام 2019.

وللقوات المسلحة التركية تواجد في العديد من الأماكن حول العالم بأشكال مختلفة، منها: قواعد عسكرية كما في الصومال وقطر، وتواجد عسكري وعمليات ميدانية كما في سوريا والعراق وشمال قبرص، وتشارك في قوات حفظ السلام كما في بعض دول البلقان، مثل: البوسنة والهرسك، وألبانيا، وعلى الحدود بين البلقان والاتحاد الأوروبي ضمن قوات الناتو، وفي السودان، ولبنان، وفي أفغانستان، وغيرها.¹³²

كما تمتلك تركيا صناعات دفاعية متنوعة، ومن أبرزها: الدبابة "ألطاي" التي دخلت الخدمة في الجيش التركي عام 2015، والطائرة المروحية المقاتلة "أتاك" التي دخلت الخدمة في القوات التركية عام 2017، وناقلة الجند "كيربي" التي أثبتت فعالية كبيرة في معركة عفرين مارس/ آذار 2018، وأكبر راجمة صواريخ بالعالم "جباريا" والتي أدرجت في موسوعة غينيس للأرقام القياسية عام 2018، كأكبر راجمة صواريخ في العالم من حيث عدد الفوهات، والمقاتلة الوطنية "MMU" التي ستجرى أول تجاربها في عام 2023، وبندقية "MPT76" التي اجتازت جميع الاختبارات والمعايير المطبقة في حلف الناتو، وتطوير طائرات الاستطلاع حيث تعدّ تركيا واحدة من 5 دول هي الأكثر تطوراً في العالم، وفي مجال الذخيرة طورت تركيا صواريخ "بوزوك" الموجهة بالليزر الخاص بالطائرات بدون طيار، وصواريخ "SOM-J" من طراز "Stand-Off" الملائمة لمقاتلات "F-35". وتشكل مساهمة الإنتاج المحلي من حاجات الجيش من السلاح ما نسبته حوالي 65% في عام 2019.¹³³ كما بلغت صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية والجوية 2,740,906 دولار أمريكي عام 2019.¹³⁴

¹³¹ . انظر: رئاسة الجمهورية التركية، "سنعزز صناعاتنا الدفاعية ونجعلها أقوى بكثير"، 13 يناير/ كانون الثاني 2019.

¹³² . Yeni şafak gazetesi, "Türkiye Osmanlı topraklarına geri dönüyor", (03 ocak 2018).

¹³³ . تجميع الباحث من موقع وزارتي الصناعة والتكنولوجيا، والدفاع الوطني على الإنترنت.

¹³⁴ . Türkiye İhracatçıları Meclisi, "Yillik İhracat rakamları", 2020.

المطلب الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية القطرية

تعتمد السياسة الخارجية القطرية على مجموعة من المرتكزات، من أهمها:

أولاً: المرتكز السياسي

تسعى الدوحة لحفظ أمنها ومصالحها عبر العديد من الإستراتيجيات الرئيسة، منها: الدخول في أحلاف ومعاهدات دفاعية مع دول قوية ومحورية في الإقليم كتركيا، وكذلك الحفاظ على علاقات دولية متينة مع عدد من الدول الكبرى لاسيما مع واشنطن؛ لإيمانها بضرورة وجودها العسكري على أراضيها؛ كونها دولة "حليفة" لمواجهة التهديدات وفي مقدمتها التهديدات الإيرانية¹³⁵، لذا عمدت إلى تأجير قاعدة السيلية وميناء العديد بموجب اتفاقية الدفاع المشترك في عام ١٩٩٢ للقيادة المركزية للمنطقة الوسطى للجيش الأمريكي التي تقع بالقرب من الحدود مع المملكة العربية السعودية، كذلك أقامت علاقات تجارية ومالية مع "إسرائيل" وسمحت لها بفتح مكتب لرعاية المصالح التجارية الإسرائيلية في الدوحة في أيلول عام 1999¹³⁶. كما دأبت قطر على الحرص على تطوير علاقاتها العربية والإسلامية باستمرار؛ على الصعيد الثنائي، وكذلك عبر دور فاعل في مجلس التعاون الخليجي، وفي جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

من جانب آخر، اضطلعت قطر بدور مؤثر في الشرق الأوسط وبرزت كدولة راعية للأمن والسلام الدوليين في الشرق الأوسط، وتحولت الدوحة إلى طاولة لفض المنازعات، وملتقى لكل الأطراف المتصارعة على السلطة في عدد من الدول: من دافور، ولبنان، واليمن، إلى أفغانستان والعراق، وبين فتح وحماس والعلاقات بين السودان وتشاد، وبين فرنسا وسوريا، فضلاً عن استضافتها للمنتديات ومؤتمرات القمة؛ ما جعلها تتحت موقعاً متميزاً للتأثير الدبلوماسي والسياسي في كل المنطقة، يحظى بالترحيب والاستجابة حتى من الدول الكبرى في الشرق الأوسط.¹³⁷

¹³⁵ . وزارة الخارجية القطرية، "النظام السياسي"، تاريخ الاسترجاع 05 مارس/ آذار 2017.

¹³⁶ . أنثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة دراسات دولية، العدد 43 (2010)، 119.

Kristian Coates Ulrichsen, "Qatar: Emergence of a Regional Power with International Reach", E-International Relations, (23 JAN 2012).

¹³⁷ . أنثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، 119.

ومن هذه النجاحات الدبلوماسية، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاق الدوحة والذي تم برعاية حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر حيث توصلت إليه الفصائل اللبنانية 21 مايو 2008 في الدوحة بقطر، الاتفاق مثل نهاية لـ 18 شهرًا من الأزمة السياسية في لبنان شهدت بعض فترات أحداث دامية¹³⁸.

كما نجحت الدوحة في فبراير/ شباط 2010 في توقيع اتفاق إطار ووقف إطلاق نار في دارفور بين ممثلين عن الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بحضور أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والرئيس السوداني عمر البشير ورئيس تشاد إدريس ديبي ورئيس إريتريا أسياس أفورقي.¹³⁹

وفي القضية الفلسطينية لعبت الوساطة القطرية بين حركتي فتح وحماس أدوارًا مهمة في محطات عديدة لرأب الصدع الفلسطيني الداخلي، كذلك كان لقطر دور بارز في السعي لإيقاف العدوان الإسرائيلي المتكرر على غزة لاسيما في عام 2008-2009.

من جانب آخر، تركز قطر في سياستها الخارجية على الاستقرار السياسي الداخلي الذي تعزز مع تنامي الحريات فيها، فقد جرت أول انتخابات للمجلس البلدي المركزي في عام 1999 والتي مثلت أولى خطوات البلاد نحو الديمقراطية بمفهومها المدني، كما أقر أول دستور دائم للبلاد بعد استفتاء القطريين عليه في التاسع والعشرين من شهر أبريل/ نيسان عام 2003.¹⁴⁰

ثانيًا: المرتكز الاقتصادي

شهد اقتصاد قطر خلال فترة حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وابنه تميم قفزات كبيرة جعلته من أكثر الاقتصادات نموًا في العالم، ويشكل الغاز الطبيعي والنفط ركيزته الأساسية، حيث يستند أغلب الناتج المحلي لدولة قطر على تصدير الغاز والنفط وما يصاحبها من أنشطة صناعية، كما تسعى قطر لتنويع الاستثمارات داخليًا وخارجيًا.

¹³⁸ . الجزيرة نت، "أبرز نقاط اتفاق الدوحة لحل الأزمة اللبنانية"، (21 مايو/ أيار 2008).

¹³⁹ . وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، (14 يوليو/ تموز 2011) ؛ الجزيرة نت، "توقيع اتفاق سلام دارفور بالدوحة"، (23 فبراير/ شباط 2010).

¹⁴⁰ . وزارة الخارجية القطرية، "النظام السياسي"، تاريخ الاسترجاع (15 أبريل/ نيسان 2017).

1. الغاز الطبيعي

سيظل موقف قطر بارزاً في سوق الطاقة العالمية سنوات قادمة عديدة باعتبارها أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، بما يصل إلى ربع إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية. حيث يعد حقل غاز الشمال من أكبر حقول الغاز الطبيعي غير المصاحب في العالم، ويقع الحقل الذي تم اكتشافه سنة 1971 في المياه المغمورة شمال شرقي شبه جزيرة قطر ويصل إلى عمق مائي يتراوح ما بين 15-70 متراً، و يمتد الحقل على مساحة 6000 كيلومتر مربع ويحوي حوالي 900 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يمثل 20% من احتياطي العالم من الغاز؛ ما يضع دولة قطر في المرتبة الثالثة عالمياً بعد روسيا الاتحادية وإيران¹⁴¹.

في المقابل لا تزال قطر منتجاً صغيراً للنفط الخام إذا ما قورنت بالدول المجاورة، فقد تحقق النجاح الأول في حقل الشاهين حيث بدأ الإنتاج فيه عام 1994 ووفر في النهاية أكبر احتياطي بحري وأكبر إنتاج في قطر، تلاه حقل الريان وحقل العد الشرقي – القبة الجنوبية في عام 1996، ثم بدأ تطوير حقول الشمال في الكركرة والتركيب في أواخر عام 2005 تقريباً. ونتيجة لهذه المشاريع تضاعف إنتاج النفط الخام بحلول عام 2000 فبلغ الإنتاج الكلي 680 ألف برميل/اليوم، 36% منها من الحقول التي تم تطويرها باتفاقيات المشاركة في الإنتاج. وارتفع الإنتاج بموجب الاتفاقيات المذكورة تدريجياً ليصل إلى 50% من إنتاج عام 2005 البالغ 760 ألف برميل/اليوم، حيث وصلت ذروة إنتاج حقل الشاهين إلى 300 ألف برميل/اليوم وحقل العد الشرقي (القبة الشمالية) 100 ألف برميل/اليوم.¹⁴²

2. تنويع الاقتصاد

ارتكزت السياسة الاقتصادية القطرية، إلى جانب الغاز الطبيعي والنفط، على مبدأ تنويع الدخل، وذلك بالاستثمار في ما يعرف باقتصاد المعرفة حيث أصبح الاستثمار في البحوث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في كل المجالات أحد محركات النمو الاقتصادي

¹⁴¹ . وزارة الخارجية القطرية، "قطاع النفط والغاز"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل/ نيسان 2017).

¹⁴² . إبراهيم إبراهيم - فرانك هاريغان "الاقتصاد القطري: الماضي والحاضر والمستقبل"، مجلة قطر ساينس

كونيكت، (17 سبتمبر/ أيلول 2012)، 12.

لديها، إلى جانب التوسع في الاستثمارات الخارجية، حيث أصبحت قطر إحدى أكبر الدول ومن أكثرها استثماراً في الخارج باستثمارات خارجية تبلغ 320 مليار دولار وبمعدل استثماري سنوي ثابت يزيد عن 40 مليار دولار، وتتسع السياسات الاستثمارية القطرية لتشمل جميع قارات العالم تقريباً.¹⁴³

كما استفادت قطر من إنتاجها الضخم في مجال الغاز ومواردها المالية الكبيرة لإنشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة؛ لتساهم في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز، حيث أنشأت عدة مصانع في مجال الصلب والأسمدة والبتروكيماويات، وهي عادة مشروعات مشتركة بين شركات قطرية وأخرى أجنبية.¹⁴⁴

وكنتيجة لهذه السياسات الاقتصادية شهد الاقتصاد القطري النمو الاقتصادي ذا الرقمين Double Digit Economic Growth، فقد بلغ النمو الحقيقي في عام 2006 حوالي 26%، إلا أن هذا النمو ذا الرقمين بدأ في الانخفاض تدريجياً إلى أن وصل إلى 16.7% عام 2010 ثم 13.0% عام 2011، وأما في عام 2012 فقد شهد الناتج الإجمالي المحلي نمواً يُقدَّر بـ 6.3%، حيث بلغ الناتج المحلي الحقيقي 341 مليار ريال قطري لتكون هذه هي المرة الأولى التي تعود فيها معدلات النمو إلى الرقم الواحد بعد عدد من السنوات.¹⁴⁵

ثالثاً: المرتكز الإعلامي

تتمتع قطر بقدرات مميزة ومنافسة في مجال الإعلام منذ أن تم رفع الرقابة عن الصحف المحلية في سبتمبر/ أيلول عام 1995م بتوجيهات من الأمير القطري السابق، ثم صدور القانون رقم 5 لسنة 1998 والقاضي بإلغاء وزارة الإعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض إداراتها إلى هيئات مستقلة، ومع إنشاء قناة الجزيرة وتحقيقها نجاحات كبيرة تسنم لقطر أن تحتل مرتبة متقدمة ليس في العالم العربي فحسب بل في العالم الغربي أيضاً¹⁴⁶، فقد جاء الاعتراف بنفوذ قناة الجزيرة

¹⁴³ . جهاز قطر للاستثمار، تاريخ الاسترجاع (2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019).

¹⁴⁴ . الجزيرة نت، "تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد" (25 يونيو/ حزيران 2013).

¹⁴⁵ . مركز الخليج لسياسات التنمية، "الخليج 2014: الثابت والمتغير" (2015).

¹⁴⁶ . Ulrichsen, "Qatar: Emergence of a Regional Power with International Reach".

الفضائية على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق هيلاري كلنتون حين قالت في الثاني من مارس/ آذار 2011 أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أن الولايات المتحدة الأمريكية تخسر الحرب الإعلامية في العالم بسبب القنوات التلفزيونية الأمريكية الخاصة التي تبث ملايين الإعلانات القصيرة والسجلات بين الخبراء، في حين يرتفع عدد مشاهدي قناة الجزيرة في الولايات المتحدة؛ لأنها تقدم معلومات حقيقية، وقالت مخاطبة أعضاء لجنة الشيوخ: "سواء كنتم تحبونها أم لا، إنها قوية، إنها تحدث تغييرًا في الذهنيات والتصرفات".¹⁴⁷

ومن أهم الجهات الإعلامية في قطر:

1. الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون

صدر القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة القطرية للإذاعة والتلفزيون في 3 مايو عام 1997 ونص القانون على أن تكون لها شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة ملحقة بالموازنة العامة للدولة وأن تتبع الهيئة مجلس الوزراء، وتهدف الهيئة إلى تحقيق رسالة الإعلام الإذاعي المسموع والمرئي في إطار السياسة العامة للدولة، وفق أصول العلم الحديث ومتطلباته وتطورات من أجل حرية المجتمع وبلوغ أهدافه.¹⁴⁸

2. شبكة الجزيرة الإعلامية

شبكة إعلامية بدأت بالقناة العربية الأم عام 1996 التي حققت التميز، ونجحت في تسليط الضوء على مناطق وملفات ظلت مهملة لعقود؛ ما أكسب قطر قوة تأثير ناعمة تعززت مع توسع التغطية الإعلامية لهذه الشبكة الإعلامية¹⁴⁹، فبعد سنوات قليلة على إنشائها توسعت لتشمل مواقع

¹⁴⁷ . محمد العويفي، "قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة"، مجلة مدى الإعلام، العدد الأول، (رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، حزيران 2011).

¹⁴⁸ . الجريدة الرسمية القطرية، "تشريعات 2007"، وزارة العدل القطرية، 13.

¹⁴⁹ . Paul Michael Brannagan, "Qatar: A First-Hand Account of Soft Power", E-International Relations, (20 Mar 2014).

إلكترونية، في مقدمتها الجزيرة نت، وقنوات موازية، بينها الإنجليزية والوثائقية والجزيرة أميركا والجزيرة مباشر والبلقان، كما تمتلك الشبكة مكاتب ومراسلين في مختلف مناطق العالم.¹⁵⁰

3. مركز الدوحة لحرية الإعلام

أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني القرار الأميري رقم 86 لسنة 2007 لإنشاء مؤسسة مركز الدوحة لحرية الإعلام.¹⁵¹ وهي مؤسسة غير ربحية، تعمل من أجل حرية الإعلام في قطر والشرق الأوسط والعالم.

وتتركز أنشطة مركز الدوحة في ثلاثة مجالات، وهي:

المساعدة المباشرة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية الذين يتعرضون للمضايقات والاحتجاز وسوء المعاملة؛ نتيجة لنشاطهم المهني خاصة في أوقات الأزمات. أيضاً في حالات الكوارث الطبيعية في المناطق الفقيرة، فإن المركز يقدم المساعدة؛ لتمكين وسائل الإعلام من استئناف عملها؛ لإبقاء السكان على علم بمجريات الأحداث. كذلك التعليم والتدريب حيث تبرز الحاجة لتنظيم دورات تدريبية حول المعايير الدولية للصحافة لصالح الطلاب والصحفيين.¹⁵²

أيضاً البحث والتفكير حيث إن من أهداف المركز تشجيع حرية الصحافة من خلال محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية عبر تنظيم المركز للندوات والمؤتمرات ولجان البحوث، والدراسات حول حرية الصحافة، والتشريعات الإعلامية، والحق في النفاذ إلى المعلومات والآثار المترتبة على التغيرات التكنولوجية، ووسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.¹⁵³

¹⁵⁰ الجزيرة نت، "شبكة الجزيرة الإعلامية"، (23 ديسمبر/ كانون الأول 2015).

¹⁵¹ الجريدة الرسمية القطرية، "تشريعات 2007"، وزارة العدل القطرية، 13.

¹⁵² مركز الدوحة لحرية الاعلام، "رسالة المركز"، تاريخ الاسترجاع (21 أبريل/ نيسان 2017).

¹⁵³ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: أهداف وأدوات السياسة الخارجية لكل من تركيا وقطر

لدى كل من تركيا وقطر مجموعة من الأهداف الخارجية التي وضعها صناع القرار في البلدين لتحقيق المصالح الوطنية، وتتطور هذه الأهداف مع تغير الظروف الداخلية والخارجية، حيث يسخر لتنفيذها أنسب الأدوات المتاحة ضمن استراتيجية شاملة.

المطلب الأول: أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية

أولاً: أهداف السياسة الخارجية التركية

بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا نهاية عام 2002، سعت تركيا لاستبدال سياسة العمق الداخلي والانكفاء على الذات، التي كانت سائدة لعقود طويلة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلى سياسة العمق الإستراتيجي والاستدارة نحو الشرق وأقاليم الجوار الجغرافي، ومن هنا اتجهت تركيا للشرق الأوسط مستندة إلى إرثها التاريخي وزخمها السياسي والاقتصادي لتوطيد علاقاتها مع دوله، ولتحقيق ذلك أرست أنقرة العديد من المبادئ التي تحدث عنها مهندس سياستها الخارجية ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو، ومن أهمها: تصفير المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، ومبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد، ومبدأ الدبلوماسية المتناغمة، ومبدأ اتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

وقد نجحت تركيا خلال بضع سنوات في صناعة شبكة علاقات إقليمية كبيرة، ومن مظاهرها: التقارب مع سوريا إلى حد بعيد، وتكوين صداقة شخصية بين زعمي البلدين بعد أن شهدت العلاقة الثنائية توترًا كبيرًا على خلفية الأزمة الكردية، وأزمة المياه، والنزاع الحدودي، وغير ذلك من مسببات الخلاف بين أنقرة ودمشق. أيضًا نجحت أنقرة في إنشاء مجلس تنسيق أعلى مع دول الخليج، ورفع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية إلى مستويات متقدمة، كذلك الحال تميزت علاقاتها مع معظم دول شمال أفريقيا، وفي مقدمتها ليبيا التي فتحت أبوابها للشركات والعاملين الأتراك؛ ليتصدروا قائمة الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا.

غير أن السياسة الخارجية التركية شهدت تحولات كبيرة بعد العام 2011 لاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وما تلاها من أزمات؛ لتتحول إلى ساحات مواجهة بين القوى الإقليمية بصورة مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى التدخلات الدولية التي أذكت هذه الصراعات وأطالت أمدھا.

هذه الحالة من عدم الاستقرار دفعت أنقرة للدخول في هذه الصراعات الإقليمية، واستخدام القوة الخشنة في بعض الحالات، ومواجهة القوى الإقليمية؛ للحفاظ على أمنھا القومي؛ كونھا دولة جارة، ولاستغلال فرص متاحة؛ لتحقيق مصالحھا، وفي مقدمتها تعزيز حضورھا الإقليمي؛ لذا شهدت قطيعة في العلاقات مع العديد من دول الجوار والدول الإقليمية بددت علاقات صداقة قوية بنتھا خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، من ذلك: العلاقة مع سوريا البلد الجار الذي تحول إلى ساحة للصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية، كذلك في ليبيا التي اندلعت فيها ثورة شعبية في شهر مارس/ آذار 2011 ثم تدرجت الأوضاع إلى المواجهات المسلحة والحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية، وغيرهما من الدول كمصر والعراق.

وبصورة عامة، يمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية التركية في ثلاثة أهداف رئيسة، وهي¹⁵⁴:

1. حماية الأمن القومي

حماية الأمن القومي لتركيا يشكل الهدف الرئيس للسياسات، ويتمثل في تحديد مصادر التهديد التي تواجه الدولة ومواجهتها، والتي تتسع لتشمل كل الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وللأمن القومي مستويان؛ داخلي وخارجي، على المستوى الداخلي: مواجهة متطلبات الاستقرار الداخلي، ووحدة البلاد، ومواجهة التهديدات، والتحديات الأخرى التي تتولاھا الحكومة عبر أجهزتها المختلفة. وعلى المستوى الخارجي: مواجهة التهديدات والتحديات القادمة من الخارج، والتي يتولى مواجهتها بالدرجة الأولى الجيش بمساندة أجهزة الدولة الأخرى.

¹⁵⁴ عقيل سعيد محفوظ، *السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، 65؛ موقع وزارة الخارجية التركية الإلكتروني باللغة التركية، "السياسة الخارجية"، تاريخ الاسترجاع (31 مارس/ آذار 2017).

وفي تركيا يتولى الجيش تحديد مصادر التهديد وكيفية مواجهتها، دونما رقابة كبيرة من البرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى، وفي السنوات الأخيرة سعى حزب العدالة والتنمية؛ لإدخال تعديلات على الدستور تحد من قدرة الجيش على التدخل في رسم السياسات العامة، والتي جاءت ضمن الإصلاحات التي تمهد لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، منها: التعديلات التي أقرت باستفتاء 12 سبتمبر/ أيلول 2010.¹⁵⁵ ومن أهم مؤسسات الدولة ذات العلاقة، مجلس الأمن القومي الذي لديه سلطة تقدير مصادر التهديد، والاستجابات الممكنة، والأولويات الواجب اتباعها¹⁵⁶. وقد تراجعت سلطة الجيش التركي وتأثيره داخل هذا المجلس لصالح السلطات المدنية لاسيما بعد محاولة الانقلاب في منتصف حزيران عام 2016.

2. تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية

الهدف الثاني: تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية، هذه المكانة المستمدة من الإرث العثماني والواقع الجيوسياسي والعمق الإستراتيجي؛ لتأخذ دورها القيادي في الشرق الأوسط والمؤثر على الساحة الدولية، حيث يدفعها موقعها المتوسط إلى أن تكون مؤثرة وحاضرة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها في كل الأقاليم التي تنتمي إليها على حد سواء.¹⁵⁷

وهذا ما دفع تركيا للتوجه نحو الشرق؛ لتحويل سوريا من دولة "عدو" إلى دولة "حليف"، وإقامة علاقات متقدمة مع العراق ودول الخليج وغيرها، كما تجاوزت أنقرة خصومتها التاريخية مع أرمينيا. وفي أوروبا؛ أعادت علاقاتها مع اليونان وعدد من دول البلقان، واقتربت خطوات نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.¹⁵⁸

غير أن اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011 وما تبعها من موجات صراع امتدت لسنوات في العديد من الدول العربية، واتساع رقعة الصراع بين مراكز القوى الإقليمية، إلى جانب اختراقات القوى العالمية؛ فرض على تركيا إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه دول

¹⁵⁵ . Yüksek Seçim Kurulu, 12 Eylül 2010 Anayasa Değişikliği Halkoylaması.

¹⁵⁶ . مجلس الأمة الكبير التركي، الدستور التركي، مادة رقم 118، الفقرة الثانية.

¹⁵⁷ . داود أوغلو، *العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*.

¹⁵⁸ . محمد عبدالقادر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية"، *العرب وتركيا رهانات الحاضر وتحديات المستقبل*، الطبعة الثانية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 579.

الشرق الأوسط، والتي أصبح الكثير منها ساحات للصراع بالوكالة مع القوى المنافسة لأنقرة، كإيران والسعودية والإمارات و"إسرائيل" وغيرها.

3. تحقيق الاقتصاد السياسي

يشكل الاقتصاد مدخلاً هاماً للتعاون والعمل المشترك، كما أن السياسة الخارجية وسيلة لتعزيز المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية. وقد شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاحية، وإصلاح اقتصادي ومالي وإداري، وقد انعكس ذلك على زيادة الإنتاج والصادرات لاسيما إلى دول الشرق الأوسط وآسيا، وشهد الاقتصاد التركي قفزات غير مسبوقة، وتضاعف إجمالي الناتج المحلي ثلاثة أضعاف.¹⁵⁹

كما سعت السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على القروض والاستثمارات الخارجية والتسهيلات المالية والجمركية، ومن ذلك السعي إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية، والدخول في الاتفاقيات الاقتصادية، كاتفاق الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد وغيره.

وعملت تركيا عبر إستراتيجياتها الخارجية الجديدة، مثل: تحييد الخصوم، والانفتاح على كل الأقاليم المحيطة؛ لفتح الآفاق لشراكات تجارية واقتصادية كبرى بعيداً عن تعقيدات السياسة، ولإيمانها من جهة أخرى، بأن التعاون الاقتصادي هو مدخل للتقارب والتعاون في المجالات الأخرى الأمنية والسياسية.¹⁶⁰

من جانب آخر، تحرص أنقرة في سياستها الخارجية على رعاية مصالحها الاقتصادية عبر عقد شراكات واتفاقيات تعاون مع دول ذات أهمية اقتصادية بالنسبة لها، والسعي الدائم لاستكشاف أسواق جديدة، كذلك يوفر الجيش التركي الحماية لخطوطها التجارية ومصالحها الاقتصادية في مناطق التوتر والصراعات.

¹⁵⁹ . Ahmet İncekara, *Dünya ve Türkiye Ekonomisi*,.

¹⁶⁰ . داود أوغلو، *العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، 97.

ثانيًا: أدوات السياسة الخارجية التركية

تمتلك تركيا أدوات عديدة لإنفاذ سياساتها الخارجية تتناسب وطبيعة المعطيات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية، وفي مقدمة هذه الأدوات:

1. الأداة الدبلوماسية

لدى تركيا علاقات دبلوماسية واسعة حول العالم، حيث بلغ عدد ممثلياتها الخارجية 135 سفارة، و13 بعثة دائمة، و84 قنصلية عامة، ووكالة قنصلية واحدة، ومكتبًا تجاريًا واحدًا، أما عدد الدبلوماسيين العاملين لدى وزارة الخارجية فقد بلغ 2217 دبلوماسيًا عام 2016، موزعين على الممثلات الخارجية والإدارة المركزية، كما بلغ عدد العاملين لدى الوزارة في المراتب الوظيفية كافة 6711 موظفًا، مثل: مساعدي الخبراء، والمستشارين القانونيين، والمراقبين الداخليين، وموظفي الإدارة المركزية، والمترجمين، والموظفين العاملين في المراتب الوظيفية الأخرى.¹⁶¹

ولتركيا مشاركة فاعلة في المؤسسات الإقليمية والدولية، حيث تدرك أنقرة أهميتها الكبيرة في إرساء الاستقرار، وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ لحماية مصالحها، وتعزيز نفوذها، لذا حرصت على المشاركة الفاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية؛ فهي عضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في مجموعة الدول العشرين (G-20)، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود (KEIK)، وعضو في مجموعة الدول النامية الثمانية (D-8)، ومراقب في جامعة الدول العربية، ومن مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، وعضو في الاتحاد من أجل المتوسط. كذلك لها حضور في قوات حفظ النظام، حيث تشارك قوات تركية في العديد من أماكن التوتر في العالم، كقوات اليونيفيل في جنوب لبنان، وفي الصومال وأفغانستان، وغيرها.¹⁶²

¹⁶¹ . الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، "نبذة عن وزارة خارجية الجمهورية التركية"، تاريخ الاسترجاع (7 مايو/ أيار 2020).

¹⁶² . داود أوغلو، *العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*؛ محمد نور الدين "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات"، 39.

من جانب آخر، حرصت تركيا على القيام بدور الطرف الثالث في الإدارة وحل النزاعات في الشرق الأوسط ما أمكن. ويشير هذا الاستعداد بوضوح إلى تحول في سياسة تركيا الطويلة الأمد المتمثلة في عدم التدخل في الصراعات الخارجية. ومنذ نهاية الحرب الباردة حاولت العديد من الحكومات التركية تطبيق هذه الإستراتيجية، ولكن حكومات حزب العدالة والتنمية نجحت في تجسيدها، حيث جعلت من "بناء السلام" عنصرًا هامًا في سياستها تجاه المنطقة، واستفادت من علاقاتها الطيبة مع الأطراف المتصارعة. هذا الوضع الفريد من نوعه وضع تركيا بشكل جيد؛ لتكون وسيطًا ثالثًا.¹⁶³

ومن نجاحات أنقرة في هذا الصدد، مبادرتها إلى عقد اجتماعات دورية لدول جوار العراق قبل الغزو الأمريكي له وبعده، ثم في العديد من القضايا الأخرى مثل: الوساطة بين باكستان و"إسرائيل" في 2007، وسوريا و"إسرائيل" في 2008، والتحرك بين أذربيجان وأرمينيا لحل مشكلة قره باغ في فبراير/ شباط 2009، ومحاولة رآب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية، والتوسط بين حركتي حماس وفتح الفلسطينيتين، وغيرها.¹⁶⁴

2. الدبلوماسية العامة

عمدت تركيا في انفتاحها على العالم القريب والبعيد إلى استخدام دبلوماسية متعددة الأشكال، كدبلوماسية الإعلام، والثقافة، والدراما والفنون، والرياضة، والتجارة، والطاقة، والمياه، وغيرها. ومن أشكال هذه الدبلوماسية العامة، على الصعيد الاقتصادي: تأمين تركيا لجبهات عمل، وأسواق تصريف، واستثمارات مشتركة، ومناطق حرة، وإعفاءات ضريبية، وغيرها من المعاملات مع عدد كبير من دول الجوار.¹⁶⁵ فقد ضاعفت أنقرة حجم تجارتها الخارجية عدة أضعاف لاسيما مع الدول العربية.¹⁶⁶

163 . Meliha Benli Altunışık, "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East", 41-54.

164 . محمد نور الدين "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات"، تحرير: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، 39.

165 . عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير، 145.

166 . Ahmet İncekara, *Dünya ve Türkiye Ekonomisi*.

وعلى المستوى الثقافي، تحتضن تركيا العديد من المهرجانات والمؤتمرات العلمية والفنية باستمرار، كما تصدر البرامج والمسلسلات والأفلام التركية التي تلقى رواجًا كبيرًا في الخارج، حيث يتم دبلجتها إلى لغات مختلفة¹⁶⁷. أيضاً تقدم آلاف المنح الدراسية سنوياً للطلبة حول العالم؛ ما يساهم في نشر ثقافة هذا البلد وتعزيز مكانته لدى الشعوب.

3. الأداة الاقتصادية

تعدّ تركيا من أكثر الدول سخاء في العالم، حيث التزمت بتقديم ما لا يقل عن 200 مليون دولار أمريكي سنوياً للدول الأكثر فقراً في العالم، وفق ما أعلنه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وكثيراً ما تتخطى تبرعات تركيا السنوية هذا الرقم، ففي عام 2015 مثلاً قدمت تركيا 456 مليوناً، كما تبرعت بين عامي 2011 و 2015 بأكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي لأقل البلدان نمواً¹⁶⁸. وكانت البلدان العشرة الأوائل التي تلقت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2015 هي: سوريا، والصومال، وقيرغيزستان، وألبانيا، وأفغانستان، وفلسطين، والبوسنة، والهرسك، ومقدونيا، وكازاخستان، والسودان.¹⁶⁹

يوضح التوزيع الجغرافي لهذه المساعدات الدول التي تستهدفها تركيا، والتفاوت في أهميتها؛ فنجد أن هذه الدول تقع في محيط تركيا الحيوي، حيث أمنها القومي ومصالحها الوطنية، كما أن هذه المساعدات والهبات التركية تجعل لأنقرة موطئ قدم في هذه الدول، وبالتالي رعاية مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية فيها.

4. الأداة العسكرية

وتتمثل بصورة رئيسة في استخدام القوة العسكرية خارج حدود تركيا، وقد ظهرت بوضوح في الأزمة السورية الحالية، حيث دخل الجيش التركي الأراضي السورية في مناسبات

¹⁶⁷ . وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 20.

¹⁶⁸ . Turkish Cooperation and Coordination Agency(TIKA), *Turkish Assistance development report* (2015), 6.

¹⁶⁹ . TIKA, *Turkish Assistance development report*, 15.

عديدة؛ أبرزها قيامه بالعملية العسكرية التي انطلقت في 24 أغسطس/ آب 2016 وأطلق عليها اسم "درع الفرات"¹⁷⁰، وفي العراق كذلك حيث ترابط قوات عسكرية تركية في منطقة بعشيقه غرب العراق؛ بهدف تدريب متطوعين عراقيين لمحاربة تنظيم "داعش"¹⁷¹، كما يلاحق الجيش التركي العناصر المسلحة لحزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية باستمرار.

من جهة أخرى، تمتلك تركيا قاعدتين عسكريتين في الخارج؛ أحدهما في قطر، حيث بدأت العمل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 بموجب الاتفاقية العسكرية بين البلدين الموقعة في 19 من ديسمبر/ كانون الأول 2014، وتنص على تشكيل آلية من أجل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب العسكري، والصناعة الدفاعية، والمناورات العسكرية المشتركة، وتمركز القوات المتبادل بين الجانبين.¹⁷² وستتضمن القاعدة التركية في قطر قوات مختلفة، بالإضافة إلى مستشارين ومدربين للجيش القطري.¹⁷³

أما القاعدة الأخرى في الصومال، حيث شرعت تركيا في شهر مارس/ آذار 2015 في بناء القاعدة العسكرية على مساحة 400 دونم، وذلك بتكلفة وصلت إلى 50 مليون دولار، وسترسل تركيا نحو 200 مدرب من الجيش التركي لتدريب أكثر من 10 آلاف و500 جندي صومالي رشحتهم الأمم المتحدة.¹⁷⁴

كما تمتلك تواجداً عسكرياً ميدانياً، وتمارس أنشطة عسكرية في العديد من الدول، ومنها: سوريا حيث بلغ تعداد قواتها حوالي 5000 عنصر عام 2017 متمركزين في شمالي غرب البلاد لاسيما في منطقتي درع الفرات وإدلب، وفي العراق بقوات قوامها 2500 عنصر موزعين في مناطق مختلفة شمال البلاد، وفي شمال قبرص ترابط القوات التركية منذ العام

¹⁷⁰ . وزارة الخارجية التركية، "تصريح للمتحدث باسم الوزارة "تأنجو بلفنتش" حول أهداف عملية درع الفرات"، (30 أغسطس/ آب 2016).

¹⁷¹ . وكالة الأناضول، "جاويش أوغلو: معسكر "بعشيقه" خلق توتراً لا معنى له بين تركيا والعراق"، (1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016).

¹⁷² . وكالة الأناضول، "أنقرة تعلن سريان اتفاقية التعاون العسكري مع الدوحة"، (8 يونيو/ حزيران 2015).
¹⁷³ . Olivier Decottignies - Soner Cagaptay, "Turkey's New Base in Qatar", (The Washington Institute, January 11, 2016).

¹⁷⁴ . مركز مقديشو للبحوث والدراسات، "القاعدة العسكرية التركية في الصومال"، (18 مارس/ آذار 2017).

1974 حيث يبلغ تعدادها حوالي 40 ألف عنصر، وتشارك أنقرة أيضاً في قوات حفظ السلام الدولية في دول أخرى، منها: بعض دول البلقان، مثل: البوسنة والهرسك بـ 250 عنصر، وعلى الحدود بين البلقان والاتحاد الأوروبي ضمن قوات الناتو بـ 400 عنصر، وفي لبنان يشارك 100 عنصر ضمن قوات الأمم المتحدة المؤقتة "UNIFIL"، وفي أفغانستان بقوة قوامها 2000 عنصر ضمن قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن "ISAF"، وفي أذربيجان بغرض التدريب يتواجد منذ عشرة أعوام 70 عنصر، وغيرها.¹⁷⁵

هذا التواجد العسكري التركي في الخارج يعزز من دورها الإقليمي والدولي، ويجعلها في مصاف الدول الكبار الراعية للأمن والسلم الدوليين، كما يوفر فرصة لرعاية مصالحها في الشرق الأوسط، حيث تطل القاعدتان على موقعين إستراتيجيين غاية في الأهمية وهما: الخليج العربي وخليج عدن.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية القطرية

قطر دولة صغيرة من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، تمتلك ثروة هائلة من الطاقة، وتقع بين قوى إقليمية كبرى متصارعة، تنتمي لمجلس التعاون الخليجي غير أنها تعمل على استقلال سياساتها الخارجية منذ عام 1995 وتسعى إلى لعب دور مؤثر وفعال في القضايا الإقليمية؛ بما يحفظ أمنها ومصالحها القومية، ويحقق لها مكانة إقليمية رائدة، وذلك بالاعتماد على ما تمتلك من مصادر القوة، وقدرتها على توظيف ما لديها من أدوات.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية القطرية

تتسم السياسة الخارجية القطرية في عهد الأمير خليفة بن حمد آل ثاني بالركود والدوران في الفلك السعودي والانكفاء على الذات، ومع وصول حمد بن خليفة آل ثاني للحكم في عام 1995 سعى إلى رسم سياسة خارجية جديدة متحررة من قيود التبعية، ومتطلعة إلى لعب دور إقليمي ودولي فاعل؛

¹⁷⁵ . Yeni şafak gazetesi, "Türkiye Osmanlı topraklarına geri dönüyor", (03 ocak 2018).

يشكل شبكة أمان للبلاد، وقد نجح في ذلك إلى حد أن أصبحت الدوحة وسيطاً فعالاً في العديد من قضايا الإقليم، وراعياً مهماً للسلم والأمن الدوليين.¹⁷⁶

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي شهدت السياسة القطرية تحولاً من الحياد إلى التدخل المباشر في البلدان التي شهدت ثورات الربيع العربي، مستغلة غياب الدول العربية الكبيرة عن التأثير في الشرق الأوسط، وقد استفادت الدوحة من ثرواتها الهائلة من الطاقة وأدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية؛ للتأثير في مجريات الأحداث في دول ثورات الربيع العربي.¹⁷⁷

وقد جاءت سياسة الأمير تميم بن حمد آل ثاني، والذي تولى الحكم عام 2014 استمراراً لسياسة الأمير الوالد، مع التركيز على تعزيز تحالفات البلاد الدولية، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية، والإقليمية لاسيما مع تركيا، مع الحفاظ على علاقات وطيدة بالدول الإقليمية الكبيرة كإيران. ويمكن تلخيص أهداف سياسة قطر الخارجية في الآتي¹⁷⁸:

1. حماية الأمن القومي

تصنف قطر ضمن الدول "الصغيرة" من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، كما تطفو شبه الجزيرة القطرية على كميات هائلة من الغاز الطبيعي والنفط، إلى جانب وقوعها في إقليم مضطرب، وبين عملاقين متناحرين، وهما: المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبجوار دولة الإمارات العربية المتحدة خصمها القوي، الأمر الذي يضع الدوحة أمام تحديات كبيرة محدقة بأمنها القومي، الذي يتعدى مفهومه التقليدي ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية والبيئية.¹⁷⁹

¹⁷⁶ . محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية الخليجية: معضلة الفراغ الإستراتيجي والتجزئة (1971-2018)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (2018)، 254.

¹⁷⁷ . Burak Saritlarla, *Arab Spring And Qatar: Big Role Of A Small State In Libya*, (Ankara: Middle East Technical University, February 2014), 83.

¹⁷⁸ . وزارة الخارجية القطرية، "السياسة الخارجية"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل/ نيسان 2017) ؛ ماجد حميد خضير، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، دراسات دولية، العدد 49 (2011)، 212.

¹⁷⁹ . جاسم محمد "مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، (24 سبتمبر/ أيلول 2014).

لذا تركز قطر على إستراتيجية التحالفات: الدولية مثل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، والإقليمية حيث أقامت علاقات وثيقة مع تركيا كقوة إقليمية كبرى.¹⁸⁰ إلى جانب علاقات متفاوتة مع دول الجوار، وطيف واسع من الدول الإقليمية والدولية. فمنذ استلام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم، حرصت قطر على تثبيت تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت من أوائل الدول التي اعترفت به أميراً لقطر عام 1995، وتوج ذلك بافتتاح قاعدة "العديد" العسكرية الأمريكية على الأراضي القطرية، حيث شكل هذا التحالف رافعة لسياسة الانفتاح القطرية على الخارج، كما تقيم قطر تحالفات عسكرية مع دول أخرى كفرنسا¹⁸¹، وتركيا التي شرعت ببناء قاعدتها العسكرية في عام 2015 ضمن الاتفاق الإستراتيجي الشامل بين الدوحة وأنقرة الذي وقع في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2014.¹⁸²

كما تولي الدوحة اهتماماً كبيراً للتعاون الدولي عبر الانضمام إلى المنظمات الدولية المختلفة؛ حيث انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي. ووفق وزارة الخارجية القطرية، فإن قطر عمدت ضمن سياستها الرامية للتعاون المتعدد الأطراف، إلى الانضمام إلى أكثر من 328 منظمة وهيئة دولية عربية وإقليمية تعمل في مختلف الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية. إلى جانب قيامها بالتصديق، والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات المتعددة الأغراض في المجالات التجارية، والقانونية، والبيئية، والسياسية، والإعلامية.¹⁸³

كما أن صناع السياسة الخارجية، على ضوء المفهوم الشامل للأمن، يسعون إلى تهيئة الظروف المناسبة، والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة؛ بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

¹⁸⁰ . جمال عبدالله، *السياسة الخارجية القطرية (1995-2013): روافعها وإستراتيجياتها* (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، 46.

¹⁸¹ . جمال عبدالله، *السياسة الخارجية القطرية (1995-2013): روافعها وإستراتيجياتها*، 51.

¹⁸² . وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، سلسلة قطر والعالم، من إصدارات الوزارة، (ديسمبر/ كانون الأول 2015)، 45.

¹⁸³ . وزارة الخارجية القطرية، "السياسة الخارجية"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل/ نيسان 2017).

2. تعزيز مكانة قطر إقليمياً ودولياً

شكلت سياسة الانفتاح على الخارج، التي تبنتها قطر مع وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى الحكم، مرحلة جديدة وانعطافة كبيرة في سياسة قطر الخارجية، حيث سعت قطر إلى الانعتاق من التبعية لحكم آل سعود في المملكة العربية السعودية، والسعي إلى تحقيق طموحها في تبوء موقع مؤثر وفاعل في المجتمع الدولي.¹⁸⁴

لذا أبرمت قطر التحالفات الثنائية والمتعددة؛ لبناء قاعدة صلبة انطلقت من خلالها؛ لتتبوأ موقعاً فاعلاً ومؤثراً في القضايا الإقليمية والدولية، وحرصت على القيام بدور الراعي للأمن والسلم الدوليين، لاسيما في الشرق الأوسط مع تراجع القوى الكبرى فيه، كمصر والسعودية والعراق، وانشغالها بأزماتها الداخلية والخارجية، وقد نجحت قطر في جمع الكثير من الفرقاء على طاولة الحوار، ونزع فتيل عدد من الأزمات. وفي هذا الإطار، جعلت النجاحات الدبلوماسية من قطر أحد صانعي السلام الدولي، وينظر إليها من المجتمعات الغربية بوصفها دولة صديقة مزدهرة ومنفتحة.

3. تحقيق الأمن الاقتصادي

تسعى قطر عبر سياستها الخارجية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتطويرها بما يحقق أمنها الاقتصادي، ومن ذلك:

حفظ إمدادات الطاقة، فلا يزال الغاز الطبيعي والنفط يشكلان العمود الفقري للاقتصاد القطري، وتعتمد قطر على تصدير الغاز المسال والنفط للعديد من دول العالم،¹⁸⁵ لذا تحتاج لسياسة خارجية تضمن تدفق مواردها من الطاقة دون عوائق، ولتحقيق ذلك اعتمدت على عدد من السياسات كحسن الجوار، والعمل على استقرار الشرق الأوسط، وحل النزاعات، والدخول في شراكات وتحالفات اقتصادية، والحيلولة دون سيطرة خصومها السياسيين على القرار في الدول التي تشهد صراعات داخلية.

كذلك سعت الدوحة إلى تنويع اقتصادها، وعدم الاعتماد على الغاز والنفط فحسب، ومن ذلك تعزيز استثماراتها الخارجية عبر المساهمة في إيجاد بيئة اقتصادية منفتحة ومنافسة، مستثمرة

¹⁸⁴ . عبدالله، السياسة الخارجية القطرية (1995-2013): روافعها واستراتيجياتها، 52.

¹⁸⁵ . وزارة الخارجية القطرية، "قطاع النفط والغاز"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل/ نيسان 2017).

علاقاتها الممتدة ابتداء من مجلس التعاون الخليجي وصولاً إلى الدول الغربية وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إذ تغطي الاستثمارات القطرية معظم دول العالم، وقد حل جهاز قطر للاستثمار في المرتبة الأولى عالمياً في 2014، من حيث معدل النمو في حجم الأصول الذي ناهز 50% منذ انطلاق عمله في عام 2005، مسجلاً 256 مليار دولار. وتقدر حجم أصول جهاز قطر للاستثمار بنحو 320 مليار دولار، موزعة على جملة من القطاعات؛ أبرزها المحافظ الاستثمارية والمصرفية والعقار، والقطاع السياحي، والقطاع الزراعي، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية في قطر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ومختلف دول العالم.¹⁸⁶

ثانياً: أدوات السياسة الخارجية القطرية

وظفت قطر العديد من أدواتها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بأكبر قدر ممكن؛ لتصنع موقعاً متقدماً لها بين الدول المؤثرة والمهمة، لاسيما في الشرق الأوسط، ومن أهم هذه الأدوات:

1. الأداة الدبلوماسية

تدرك قطر أنها تقع بين العمالقة المتصارعين وأن إمكانياتها الجغرافية والديمغرافية متواضعة، لذلك تفضل قطر تعزيز مكانتها عبر القوة الناعمة؛ للاستمرار في صراع البقاء، والدبلوماسية الرسمية هي أحد أوجه هذه القوة التي برعت قطر فيها، وقد أسهم التقدم الذي أحرزته قطر في مجال التعاون الدولي وطيلة أربعة عقود من الزمن في تطوير العلاقات الثنائية مع دول العالم، حيث ارتبطت قطر بعلاقات دبلوماسية مع دول العالم كافة من خلال انتشار 108 بعثة دبلوماسية.¹⁸⁷

كذلك برعت الدوحة في أعمال الوساطة وحل النزاعات بين المتصارعين في العديد من الدول وأماكن النزاع، وأصبحت دبلوماسيتها محل ثقة الأطراف المختلفة؛ حيث تقف قطر على مسافة واحدة من كل الأطراف في القضايا التي تتولى فيها لعب دور الطرف الثالث لحل الصراع، كما يمتلك دبلوماسيوها خبرة وإرادة كافيتين لإدارة دفة المفاوضات، ورعاية

¹⁸⁶ . جهاز قطر للاستثمار، تاريخ الاسترجاع (12 ديسمبر/ كانون الأول 2019).

¹⁸⁷ . وزارة الخارجية القطرية، "السياسة الخارجية"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل/ نيسان 2017).

وساطة جادة ومثمرة، ومن الأمثلة على ذلك: اتفاقية الدوحة في مايو 2008 بين الفرقاء اللبنانيين، واتفاق الإطار في 2010 بين المتناحرين في دارفور غرب السودان، كذلك إصلاح العلاقات بين السودان وتشاد، وبين فرنسا وسوريا، وغيرها.¹⁸⁸

2. الدبلوماسية العامة

وهي وجه آخر من القوة الناعمة، وتشمل مجالات عديدة، كالثقافة والفن والرياضة والإعلام والتجارة وغير ذلك، فعلى الصعيد الرياضي، مثلاً، اعتمدت قطر الرياضة كبعد أساسي لإستراتيجية بناء الصورة الذهنية التي تتبناها كواحدة من إستراتيجيات سياستها الخارجية؛ للتعريف بها، ولتعزير مكانتها في المحافل الدولية، وقد استثمرت دولة قطر في جميع مجالات الدبلوماسية الرياضية: تنظيم المنافسات الدولية، كاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، وتنمية الرياضة داخلياً (الأكاديميات، المراكز الرياضية، البطولات المهمة، البنى التحتية)، ورعاية عدة منافسات أو كيانات رياضية، والحصول على حقوق البث الحصرية للمنافسات الدولية، وشراء كيانات رياضية أجنبية.¹⁸⁹

وعلى الصعيد الإعلام، تمتلك قطر آلة إعلامية كبيرة متفوقة تكنولوجياً، وتضم خبرات محلية وعربية ودولية، تتمثل في شبكة الجزيرة الإعلامية، والتي تحظى بمتابعة عربية ودولية كبيرة، قادرة على التأثير في صنع الوعي الجمعي للشعوب، وجلب التعاطف للقضايا التي توليها الدوحة أهمية أكبر، إلى جانب تحسين صورة قطر، والرفع من مكانتها لدى هذه الشعوب.¹⁹⁰ وقد كان للإعلام القطري لاسيما قناة الجزيرة دور بارز في تأجيج الثورات الشعبية في العديد من الدول العربية ضد حكوماتها المستبدة.

كما تعمل الدوحة على استقطاب النخب المثقفة في الجامعات ومراكز الدراسات والتفكير الإستراتيجي، ومن ذلك: إنشاء جامعتي قطر وحمد بن خليفة وغيرهما، واستضافة فروع

¹⁸⁸ . أنير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، 119.

¹⁸⁹ . باسكال بونيفاس، "الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 1 سبتمبر/ أيلول 2013).

¹⁹⁰ . Brannagan, "Qatar: A First-Hand Account of Soft Power".

لجامعات عريقة وكبيرة مثل جامعات: جورج تاون، ونورث ويسترن، وجامعة فرجينيا، وجامعة تكساس "أي اند أم"، وجامعة كارنيجي ميلون وغيرها¹⁹¹، بالإضافة لمركزي الجزيرة للدراسات، والعربي للأبحاث ودراسة السياسات وغيرهما، مع التركيز على فئة الشباب المثقف، ومن ذلك إطلاق منتدى الشرق الشبابي.

3. الأداة الاقتصادية

تستند قطر في سياستها الخارجية إلى جانب الجهد الدبلوماسي على الأداة الاقتصادية، حيث تنفق قطر سنوياً أموالاً طائلة من المساعدات الإغاثية والمشاريع لصالح الدول الأكثر فقراً في العالم، أو التي تشهد اضطرابات وعدم استقرار لأسباب داخلية أو خارجية، ولا تقتصر طبيعة المساعدات ونوعيتها على مجالات محددة، بل تتميز بالتنوع؛ فمن الإغاثة العاجلة في أوقات الطوارئ، إلى برامج إعادة الإعمار، والإسهام في دعم مشاريع التنمية المستدامة، مثل مشاريع الصحة والتعليم، وإلى مواجهة مشكلات الأمن الغذائي؛ نتيجة تغيرات المناخ أو الكوارث والأزمات، حيث تسعى الدوحة لحشد الجهود، وتقديم حلول علمية وعملية جذرية.¹⁹²

ومن الأمثلة على ما تقدمه قطر من مساعدات: المعونات والمساعدات الإنمائية التي تستفيد منها أكثر من 100 دولة في مختلف أنحاء العالم، كذلك إنشاء مؤسسة "صلتك" برأس مال 100 مليون دولار، وذلك للتصدي للأزمة المتفاقمة للبطالة بين جيل الشباب في العالم، أيضاً إنشاء مؤسسة التعليم فوق الجميع في عام 2008؛ بهدف حماية الحق في التعليم ودعمه في المناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات والصراعات والحروب.¹⁹³

هذه المساعدات والهبات تفتح الباب لقطر، للولوج إلى دوائر صنع القرار في هذه الدول، والتأثير في توجهاتها، الأمر الذي قد يمنحها أولوية للاستثمار الاقتصادي فيها، وتعزيز التبادل التجاري معها، والتعاون على المستوى السياسي، والتنسيق على المستوى الأمني،

¹⁹¹ . وزارة التعليم العالي القطرية، التعليم العالي في دولة قطر، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2020).

¹⁹² . وزارة الخارجية القطرية، "السياسة الخارجية"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل/ نيسان 2017).

¹⁹³ . المرجع نفسه.

كذلك ساهمت في تثبيت حكومات صديقة حديثة النشأة مثل حكومة الرئيس محمد مرسي في مصر في عامي 2012-2013، وحكومة حزب النهضة في تونس منذ عام 2011.¹⁹⁴



¹⁹⁴ . مقابلة شخصية مع عمرو دراج وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، إسطنبول، (1 يوليو/ تموز 2018).

خاتمة الفصل الثاني

تصنع السياسة الخارجية في أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ذات العلاقة، وتختلف وفق النظام السياسي في الدولة، فتركيا تتبع نظامًا جمهوريًا ديمقراطيًا، تتقاسم فيه الجهات التشريعية والتنفيذية صنع السياسة الخارجية، غير أن شخصية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونفوذه الواسع داخل حزبه صاحب العدد الأكبر من مقاعد البرلمان عزز من قدرته على صناعة السياسة الخارجية التركية، كما نجح مع حزبه الحاكم منذ عام 2002 في تقليص دور الجيش عبر إجراء التعديلات الدستورية في الأعوام 2007، 2010، 2017. بينما تتبع قطر نظامًا وراثيًا، يتمتع فيه الأمير بمسؤوليات واسعة يعينه عليها مجلس الوزراء إلى جانب مهام مجلس الشورى التشريعية في هذا الصدد، وتحظى عائلة آل ثاني الحاكمة في قطر بنفوذ كبير وتاريخ طويل في الحكم ممتد لأكثر من قرن ونصف من الزمن.

وتشكل تركيا قوة إقليمية تستند في سياستها الخارجية على موقعها الجيوسياسي المتميز، وعدد سكانها الكبير، وإرثها التاريخي والحضاري العريق، وقوتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، وتسعى لحماية أمنها القومي، وتحقيق مصالحها الوطنية، إلى جانب استعادة مكانتها الإقليمية كقائد إقليمي، وفي سبيل ذلك تفعل أدواتها الناعمة والخشنة في القضايا المختلفة. أما قطر فتتمتع بسياستها الخارجية النشطة والمؤثرة مستندة على مواردها الطبيعية الهائلة في قطاع الطاقة، وقدراتها الإعلامية الكبيرة. وتسعى لحماية أمنها القومي، ولعب دور فعال كصانعة للسلام وراعية للسلم والأمن الدوليين، إلى جانب سعيها لحماية مصالحها القومية ورعايتها.

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات الثنائية التركيبية القطرية

الفصل الثالث

طبيعة العلاقات الثنائية التركية القطرية

تميزت العلاقات التركية القطرية بالتطور المستمر والتقارب منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002، وصولاً إلى تعميق العلاقات الثنائية، وتحولها إلى شراكة إستراتيجية عام 2014 مع تأسيس اللجنة الإستراتيجية العليا التي يترأسها زعيما البلدين، وتشمل كل جوانب العلاقات المحلية والإقليمية والدولية.

ويتناول هذا الفصل أهم مجالات العلاقات الثنائية وتطورها على الأصعدة المختلفة، السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية بين العامين 2002-2019.

المبحث الأول: العلاقات السياسية التركية القطرية

تستند العلاقات التركية القطرية إلى إرث تاريخي كبير من العلاقات البينية، والتي تغيرت تبعاً للظروف المحلية والدولية،¹⁹⁵ غير أن مسار العلاقات التركية القطرية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، شهد تطوراً لافتاً في العلاقات التركية القطرية شمل

¹⁹⁵ . العلاقات القطرية العثمانية شهدت مراحل متفاوتة من العلاقات قريباً وبعيداً، ويمكن تلخيص موقف قطر من الدولة العثمانية في مرحلتين؛ الأولى: مرحلة التردد السياسي بين عامي (1871-1893)، الثانية: اتسمت بتحول ولاء شيوخ قطر إلى بريطانيا بين عامي (1893-1913)، وقد أسفرت هذه المرحلة عن توقيع قطر لمعاهدة الحماية البريطانية سنة 1916. (إبراهيم خليل العلاف - ميثاق خير الله جلود "العلاقات الخليجية التركية"، مركز الدراسات الإقليمية، 11/5 (سبتمبر/ أيلول، 2009)، (6).

دخلت القوات العثمانية إلى الأحساء عام 1871 وطلب الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، وهو من أهم حكام قطر بل وبعد الشيخ قاسم المؤسس الحقيقي لدولة قطر، من العثمانيين في الأحساء حمايته من أي اعتداء خارجي على الأراضي القطرية في الوقت الذي كانت تسيطر فيه بريطانيا على الخليج العربي، ولا تعير اهتماماً لمساندة قطر ضد أطماع دول الجوار لقمص أراضيها، وقد رحب المتصرف مدحت باشا بالشيخ قاسم، وعينه قائم مقام على قطر بعد أن تحركت قوة كبيرة لحمايتها؛ ما أزعج بريطانيا التي دخلت في صراع شبه دائم معه. غير أن تصاعد نفوذ العثمانيين، وزيادة قوتهم في قطر بدخولهم إلى مفاصل الدولة عبر تعيين إداريين تابعين لها، وتعزيز الحماية العثمانية في الدوحة؛ أدى إلى نشوب حرب مع الشيخ قاسم في عام 1893م بالوجبة على مسافة 15 كيلومتراً غربي الدوحة. (محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015)، (409).

جميع ملفات العلاقات الثنائية، كما أن وتيرة التقارب والعمل المشترك تصاعدت بصورة أكبر بعد عام 2014، لذا يمكن تقسيم العلاقات التركية القطرية إلى مرحلتين وفق حجم العلاقة وتطورها: المرحلة الأولى بين عامي 2002-2013 تميزت بالتعاون والتقارب، والمرحلة الثانية بين عامي 2014-2019 وتميزت بالشراكة الإستراتيجية في الملفات الثنائية المختلفة.

المطلب الأول: تطور العلاقات السياسية التركية القطرية

شكل وصول حزب العدالة والتنمية -الديمقراطي المحافظ- إلى الحكم نقلة كبيرة في مسيرة العلاقات التركية القطرية، حيث يمتلك الحزب الجديد رؤية مختلفة للعلاقات الخارجية غير التي سادت في منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، فقد كان التركيز على ما أسماه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك بالعمق الداخلي والانكفاء على إصلاح المشاكل الداخلية¹⁹⁶، أما حزب العدالة فأدرك أهمية الانفتاح على المحيط الخارجي، ولعب دورًا مؤثرًا

¹⁹⁶ . بعد أن أنشئت الدولة التركية الحديثة عام 1923، أعلنت على أسس ومبادئ ستة وضعها كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية، لتصبح: "جمهورية" معاصرة تؤمن ب "المواطنة"، و"العلمانية" مسارها، و"الدولية" تخدم المجتمع بالرغم من تعدديته، إلى جانب "القومية" التركية التي تسود بحكم الأغلبية التركية في الدولة، وأخيرًا، "التغريب" حيث التحالف مع الغرب الذي عد أساسًا للتقدم والتمدن. سيار الجميل، "الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب"، تقديم: محمد نور الدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الثانية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 107.

هذه المبادئ أخذت الجمهورية التركية بعيدًا عن عمقها العربي والإسلامي، وحولت وجهتها للغرب، كما أن اقتطاع تركيا لبعض الأراضي العربية وضمها إلى كيائها الجديد، زاد من مشاعر الكراهية لهذه الدولة الجديدة التي تقبع على حدود عربية طويلة جدًا. وقد ابتعدت تركيا الكمالية أكثر عن العرب بتبنيها لمواقف متقدمة تجاه "إسرائيل" التي قامت على أراضٍ عربية؛ فتركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل بعد حوالي عام من قيامها في مايو 1948. (محمد نور الدين، "العرب والدور المستقبلي لتركيا"، تقديم: محمد نور الدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الثانية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 748). كما ألقت الحرب الباردة بظلالها على العلاقة، حيث كانت معظم البلدان العربية التي استقلت حديثًا تتبع المعسكر الشرقي على النقيض من تركيا و"إسرائيل" فهما جزء مهم من المعسكر الغربي، فانضوت تركيا إلى جانب "إسرائيل" في "حلف بغداد" الذي أراد ترتيب الشرق الأوسط وفق المصالح الغربية في منتصف خمسينيات القرن الماضي. (مصطفى اللباد، "تركيا و"إسرائيل": واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"،

وفاعلاً في الشرق الأوسط، فانتهج سياسة العمق الإستراتيجي والانفتاح على دول الجوار، ومن بينها دولة قطر.¹⁹⁷

قرأت دولة قطر، التي نالت استقلالها عام 1971¹⁹⁸، التغير في السياسة التركية الخارجية وسعت للتقارب معها، لاسيما أن القيادة الجديدة في تركيا تنتمي للتيار الإسلامي المعتدل، الذي تتقاطع معه

تقديم: محمد نور الدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الثانية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، (702).

ثمة عوامل أخرى أسست لبداية العلاقة بين العرب وتركيا منها داخلية في تركيا تتعلق بوصول أحزاب جديدة للحكم، كالحزب الديمقراطي، كان في برامجها وأولوياتها تطوير العلاقة مع العالم العربي، ومع تنامي قوة التيارات الإسلامية في الجانبين، وزيادة قوة الدول العربية الاقتصادية مع تنامي الطلب العالمي على النفط. (العلاف - جلود "العلاقات الخليجية التركية"، 10). كما شكل العدوان الإسرائيلي على العرب في عام 1976 باحتلاله لأراضٍ عربية واسعة ردة فعل تركية سلبية تجاه "إسرائيل"، حيث نددت تركيا بهذا العدوان، فقد كان في أحد جوانبه رغبة من تركيا في منع تدهور صورتها عند العرب بما قد يهدد أمنها القومي. (اللباد، "تركيا وإسرائيل: واقع العلاقات وأفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي"، 704). وبعد ذلك اتخذت تركيا المزيد من الخطوات التي جعلتها أقرب من العرب كالانضمام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ثم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. (نور الدين، العرب والدور المستقبلي لتركيا، 749).

¹⁹⁷ . داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.

¹⁹⁸ . استقلت قطر بعد جلاء المستعمر البريطاني في العام 1971، (حكومة قطر الإلكترونية، "معلومات عن قطر"، تاريخ الاسترجاع 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017). وبدأت ببناء علاقاتها الدولية وفتح سفاراتها في أنحاء العالم، وعلى صعيد العلاقة مع تركيا فقد شهد عام 1973 الاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين البلدين، وقد افتتحت تركيا أول سفارة لها في الدوحة عام 1980، بينما افتتحت قطر سفارتها في أنقرة عام 1992، كما شهد العام 1985 توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية التي أسست للعلاقات بين البلدين في المجالات المختلفة الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية. (وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 64-66). وقد تأثرت العلاقة بين الجانبين بجملة من الأحداث والمتغيرات في الشرق الأوسط، من أهمها: القضية القبرصية عام 1974 ووقوف دول الخليج بجوار تركيا من خلال إمدادها بالنفط ومساندة الرئيس القبرصي التركي رؤوف دنكناش، كما أن تحسن العلاقات التركية العربية انعكس بالإيجاب على العلاقات العربية مع القبارصة الأتراك. (العلاف - جلود "العلاقات الخليجية التركية"، 14) (Look at: Umut ARIK, "Kıbrıs Krizi", European University of Lefke,) (Sosyal Bilimler Dergisi, (June 2011)).

كما شكل انضمام كل من قطر وتركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عاملاً إضافياً لتقريب وجهات النظر والعمل المشترك، ففي عام 1974 انضمت قطر إلى المنظمة بينما انضمت تركيا في عام 1976، وقد استضافت تركيا عدداً من مؤسسات المنظمة بدعم خليجي. وفي هذا السياق نددت قطر ودول الخليج الأخرى بالاضطهاد الذي

قطر وتدعمه في أكثر من مكان، حيث أسس الأمير حمد بن خليفة آل ثاني منذ توليه الحكم عام 1995 في قطر سياسة خارجية جديدة مستقلة عن المملكة السعودية ومنفتحة على الشرق الأوسط، وقد سعى إلى لعب دور كبير ومنافس لدول الإقليم الكبرى، وفي سبيل ذلك عزز العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية كبرى، ومع تركيا كدولة إقليمية كبرى، والتي أجرى زيارته الأولى لها في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2001¹⁹⁹؛ لتعزيز العلاقة وبدء مرحلة جديدة، لاسيما مع انطلاق حزب العدالة والتنمية في أغسطس/ آب من عام 2001، وتوليه الحكم في البلاد بعد فوزه الكبير في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2002.²⁰⁰

وقد شهدت الفترة التالية لتأسيس حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم في تركيا سعي البلدان لتعزيز العلاقة؛ لتشمل ملفات التعاون المشتركة كافة، لذا عقد زعيما البلدين العديد من القمم خلال زيارتهما المتبادلة؛ لتذليل العقبات كافة أمام تقارب البلدين، وتطوير العلاقة وصولاً للشراكة الإستراتيجية بينهما. ومن هذه الزيارات: زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى الدوحة في أبريل/ نيسان 2005، كما زار الرئيس التركي عبد الله غل قطر في فبراير/ شباط

تمارسه السلطات البلغارية ضد المسلمين في البلاد، وهم في معظمهم من أصول تركية. (كريم الماجري، "مسلمة بلغارية: إشكالية الهوية وتحديات المستقبل"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (يوليو/ تموز 2014). واتخذت إجراءات عملية لوقف هذه الممارسات ضمن الوسائل الدبلوماسية وعبر منظمة المؤتمر الإسلامي. (أكمل الدين إحسان أوغلو، *العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي*، دار الشروق، (2013).

بينما كانت العوامل الأكثر تأثيراً على العلاقات الخليجية التركية عمومًا بدأت في العام 1979 بسقوط شاه إيران بقيام الثورة الإسلامية في البلاد، واندلاع حربي الخليج الأولى (1980-1988) والثانية (1990-1991) ومن ثم الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين شعرت دول الخليج بحاجتها الملحة لتطوير قدراتها القتالية، ورفع مستوى التسليح؛ لذا تعاونت مع تركيا الجارة الإقليمية الكبيرة العضوة في حلف الناتو. كما عزز من تقارب تركيا ودول الخليج تنامي التيار الإسلامي التركي في الثمانينيات في عهد الرئيس تورغوت أوزال ومحاولة الانفتاح على المنطقة العربية، ومن أوجه التقارب، مثلاً، عقد بأنقرة بين الحكومتين التركية والقطرية في عام 1985 اتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والفني. (الجريدة الرسمية القطرية، مرسوم رقم (19) لسنة 1986، "اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية"، العدد 6 (16 مارس/ آذار 1986)، (214) وأخرى في المجال الثقافي. (الجريدة الرسمية القطرية، مرسوم رقم (29) لسنة 1991، "اتفاق التعاون الثقافي بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية"، العدد 5 (23 مارس/ آذار 1991)، (60).

¹⁹⁹. وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 64.

200 . Adalet ve Kalkınma Partisi (Ak Partisi), "Adalet ve Kalkınma Partisi" (2017), 21.

2008، بينما زار أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني تركيا في أغسطس/ آب 2009، وفي مايو 2010، وفي يونيو/ حزيران 2011.²⁰¹

العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية التركية القطرية

1. الصداقة الشخصية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وابنه الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وقدرتهما على التأثير بشكل كبير في صناعة السياسة الخارجية لبلديهما بحكم الصلاحيات الدستورية من ناحية²⁰²، وهي متفاوتة بين البلدين، وحضورهما وقدراتهما الشخصية من ناحية أخرى؛ فالرئيس رجب طيب أردوغان تولى رئاسة الوزراء بين عامين 2003 وحتى العام 2014، ثم رئاسة الجمهورية من عام 2014 وحتى الآن، وقد نجح في تحويل النظام السياسي في البلاد إلى نظام رئاسي عام 2018، وانتخب كأول رئيس للجمهورية بعد هذا التحول، خلال هذه الفترة الممتدة لحوالي 17 عامًا كان لأردوغان الدور الرئيس في صناعة القرار، وصياغة سياسات البلاد وتوجهاتها الداخلية والخارجية، وقد استند في ذلك إلى شعبيته الكبيرة في الداخل، وكاريزمته وحضوره وقدرته على الخطابة وإقناع الجماهير، وخبرته المتراكمة حيث تولى العديد من المناصب الحزبية والحكومية.²⁰³ أما أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة فقد سمح له موقعه والصلاحيات الواسعة الممنوحة لأمير البلاد، وفق دستور دولة قطر، بلعب الدور الرئيس في صناعة

201. وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 66.

202. الدستور القطري (2003)، المواد 66-67-68؛ الدستور التركي (1982)، المواد رقم 104.

203. التحق بحزب السلامة الوطنية بزعامه نجم الدين أربكان منذ عام 1972، ثم حزبي الرفاه الوطني بعد حظر حزب السلامة، حيث أصبح أردوغان رئيس فرعه في إسطنبول عام 1985، وبعد حظر حزب الرفاه انتقل أردوغان مع أصدقائه إلى حزب الفضيلة بزعامه أربكان، حيث فاز برئاسة بلدية إسطنبول عام 1994، إلى أن تم سجنه ومنعه من العمل في الوظائف العامة بحجة التحريض على الكراهية الدينية من قبل القضاء في البلاد. وفي عام 2001 وبعد حظر حزب الرفاه أسس مع عدد من أصدقائه حزب العدالة والتنمية الذي لا يزال يحكم البلاد حتى الآن. (انظر: حسين بسلي - عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان: قصة زعيم، ترجمة: طارق عبدالجليل، الطبعة الثالثة، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)).

القرار، وصياغة توجهات البلاد، بالإضافة لقدراته الشخصية والخبرة في حكم البلاد المترجمة لديه.²⁰⁴

2. اختلاف مؤسسات صنع القرار وآلياته في كل من أنقرة والدوحة؛ تبعًا للنظام السياسي الذي يدار به البلدان، ففي الوقت الذي تتبع فيه تركيا نظامًا جمهوريًا ديمقراطيًا تتبع قطر نظامًا وراثيًا، وهذا ما يلقي بظلاله على مخرجات عملية صنع القرار، وسياسة البلدان تجاه بعضهما بعضًا، وتجاه القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. حيث تؤثر المكونات السياسية المختلفة في تركيا؛ كونها بلدًا تعدديًا، على صناعة القرار وتوجهات السياسة الخارجية، بينما لا يتوفر ذلك في قطر، وبالتالي تتمتع الجهات التنفيذية فيها بقدرة أكبر على صناعة القرار على المستويين الداخلي والخارجي.²⁰⁵

3. حاجة قطر الماسة لحليف إقليمي، فقطر بلد صغير من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، وشبه جزيرة تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وتفتقر للعمق الجغرافي، فهي محصورة بين عملاقين متصارعين؛ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شرق الخليج والمملكة السعودية في غربها، بالإضافة للإمارات العربية المتحدة خصمها اللدود، وقد تكشف قطر في العديد من الأزمات خطورة الاعتماد على حليفتها الولايات المتحدة وحدها، لذا سعت قطر للتوازن في علاقاتها الإقليمية، ففي مقابل دول الخليج الكبيرة كالسعودية والإمارات تحتاج إلى شريك إقليمي كبير كتركيا، فلم تنسى القيادة القطرية محاولة الإطاحة بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام 1996، كما أكد قرارا سحب السفراء عام 2014، وحصار قطر عام 2017 صحة توجه قطر نحو تركيا، كشراكة إستراتيجية تدعم الشراكة الأمريكية. ويشكل اختيار تركيا خيارًا عقلانيًا؛ فهي لا تعد شراكة مع أجنبي يمكن الاعتراض عليه دينيًا عند بعض الجهات

²⁰⁴ . تدرج الشيخ حمد في المناصب والرتب العسكرية حتى رقي إلى رتبة لواء، وعين قائدًا عامًا للقوات المسلحة القطرية، وفي يوم 31 مايو/أيار 1977 بويع وليًا للعهد وعين وزيرًا للدفاع، كما عين رئيسًا للمجلس الأعلى للتخطيط، ورئيسًا للمجلس الأعلى للشباب، وقد تولى حكم قطر منذ 27 يونيو/حزيران 1995. أما الشيخ تميم فقد رأس عددًا من المؤسسات من بينها المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للاتصالات، ومجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى. كما شغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة القطرية، ونائب رئيس مجلس العائلة الحاكمة. وقد عين وليًا للعهد في 5 أغسطس/ آب 2003، وحكم البلاد في 25 يونيو/حزيران 2014. (الديوان الأميري، سمو الأمير، تاريخ الاسترجاع (15 مارس/ آذار 2020)).

²⁰⁵ . انظر: الدستور القطري (2003) ؛ الدستور التركي (1982)، المواد رقم 68-69.

الداخلية، بل هي قوة مسلمة لا تثير حساسيات طائفية، وهي في ذات الوقت لا تثير معارضة غربية؛ كونها عضوة في حلف الناتو، من جانب آخر تركيا قوة يمكن الاعتماد عليها؛ لأنها متقدمة عسكريًا واقتصاديًا، كما أن الحاجة لها تزداد مع سعي الإدارة الأمريكية للتخفيف من الأعباء الخارجية، وتحمل جزء منها لحلفائها الإقليميين، كما أن تركيا شريك يلقي قبولاً لدى دول خليجية أخرى لحفظ الاستقرار والأمن فيها، خصوصاً مع التوسع الإيراني الذي يهدد منطقة الخليج بأسرها.²⁰⁶

4. حاجة تركيا إلى شريك إقليمي موثوق يتقاطع معها في رؤيتها للشرق الأوسط وقضاياها؛ لإسناد سياستها الخارجية، ولما كانت قطر تمتلك هذه الرؤية، وتشارك مع تركيا في موقفها من القوى الفاعلة في الإقليم، بالإضافة إلى قدراتها المالية الهائلة وسياستها الخارجية المستقلة عن جاراتها الخليجية؛ كانت الخيار الأنسب للمشاركة الإستراتيجية، وقد أثبتت الأزمات التي تعرضت لها تركيا لاحقاً صوابية قرارها ومن ذلك: مساندة قطر لها في أزماتها الاقتصادية، ودعم العملة التركية المحلية بعد تراجعها الكبير أمام العملات الأجنبية خصوصاً في عامي 2018-2019، كذلك التسويق لتركيا لدى الجمهور العربي عبر أدواتها الإعلامية الكبيرة، وفي مقدمتها قناة الجزيرة الإعلامية.

5. اختلال الميزان الديمغرافي بين تركيا وقطر، حيث يختلف البلدان في عدد السكان، إذ بلغ في تركيا 82003882 نسمة مع نهاية عام 2018 وفق مؤسسة الإحصاء التركية الرسمية²⁰⁷، حوالي 30 ضعف عدد سكان قطر البالغ 2674320 نسمة²⁰⁸ (تشمل جميع السكان داخل حدود دولة قطر سواء كانوا قطريين أم غير قطريين). كما أن تركيا وقطر مختلفتان بشكل كبير في المساحة الجغرافية بشكل كبير، إذ تبلغ مساحة تركيا 780043 كم²²⁰⁹، حوالي 68 ضعف مساحة قطر التي تبلغ 11521 كم².²¹⁰ وهذا ما شكل تحدياً أمام أنقرة في ظل منافسين

²⁰⁶ . عز الدين عبد المولى – الحواس تقية، حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، 194.

²⁰⁷ . Türkiye İstatistik Kurumu, "Türkiye Nüfusu Toplam", 2016.

²⁰⁸ . وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، "إجمالي السكان المتواجدين في قطر"، 2018/12/31، تاريخ الاسترجاع (2019/4/10).

²⁰⁹ . Turkish Statistical Institute, "Turkey in Statistics: For statistical data and information requests", (2014), 3.

²¹⁰ . حكومة قطر الإلكترونية، معلومات عن قطر: المساحة. تاريخ الاسترجاع (5 يناير/ كانون الثاني 2019).

كثير لقطر يفوقونها في عدد السكان والمساحة الجغرافية بكثير، كالمملكة السعودية، ومصر، وغيرهما.

6. العلاقة مع دول الخليج العربي؛ لما تشكل من أهمية وثقل سياسي واقتصادي وإستراتيجي، لاسيما على صعيد الشرق الأوسط، غير أن مجريات الأحداث في الإقليم وضعت تحديات أمام استقرار العلاقات وتطورها مع هذه الدول؛ فقد حرصت أنقرة على أن لا تظهر علاقتها المتقدمة مع الدوحة على حساب دول الخليج الأخرى، كما سعت قطر للموازنة بين علاقاتها مع تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي الذي تنتمي إليه.²¹¹ من ناحية أخرى شهدت العلاقات التركية الخليجية عددًا من الأزمات مع بعض هذه الدول، لاسيما الإمارات العربية المتحدة، ومن ذلك اتهامات تركيا لها بمحاولة زعزعة أمنها الداخلي، وضرب اقتصادها، والسعي للإطاحة بالنظام الحاكم فيها، كما شكل الربيع العربي ساحة صراع بين تركيا وقطر من جهة، والمحور السعودي من جهة أخرى، وفي هذا السياق جاء سحب السفير الإماراتي من أنقرة منذ 2013، نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول القضايا الإقليمية وفي مقدمتها مصر؛ ففي الوقت الذي دعمت في الإمارات إسقاط الرئيس محمد مرسي، اعترضت تركيا بشدة على ذلك ونددت به، وعدته انقلابًا على أول رئيس مدني منتخب.

أما قطر فهي جزء من الخليج العربي وأحد دول مجلس التعاون الخليجي، والذي شهد تفككًا ونزاعات داخلية في السنوات الأخيرة لاسيما بعد اندلاع ثورات الربيع العربي مطلع العقد

²¹¹ . تبنت تركيا سياسة منفتحة تجاه مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمته المملكة السعودية على كل المستويات، محورها الرئيس الاقتصادي، وقد كانت بداية العلاقة المؤسسية بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي تستند إلى الاتفاق الإطاري بين تركيا والدول الأعضاء في مجلس التعاون حول التعاون الاقتصادي الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 30 أيار/مايو 2005 في مدينة المنامة. حيث هدف هذا الاتفاق إلى رصد قضايا التعاون في الأنشطة الاقتصادية التعاونية، وتحديد مجالات التعاون الجديدة، وبهذا الصدد تقرر إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي. (وزارة الخارجية التركية، "العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدى الخليج العربي"، تاريخ الاسترجاع (2018/03/15)).

وبتأسيس آلية الحوار الإستراتيجي التي أنشئت بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2 سبتمبر/ أيلول 2008، اكتملت البنية التحتية اللازمة لتعميق العلاقات بين الجانبين في جميع المجالات، ومنها الاقتصادية والسياسية والثقافية. كما تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء آلية الحوار الإستراتيجي بين مجلس التعاون وتركيا في مدينة جدة بتاريخ 2 سبتمبر/ أيلول 2008 في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتركيا²¹¹. وعقد حتى نهاية عام 2016 خمسة اجتماعات للحوار الإستراتيجي الرفيع المستوى في هذا الإطار. (جدة 2008، إسطنبول 2009، الكويت 2010، إسطنبول 2012، الرياض 2016). (المرجع نفسه).

الثاني من القرن الواحد والعشرين، فمع تطورت الخلافات بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، سحبت الدول الثلاث سفراءها من الدوحة عام 2014²¹²؛ احتجاجاً على سياسة قطر الخارجية والأدوار التي تلعبها قطر في عدد من الأزمات في الشرق الأوسط، كما تطور الخلاف ليسفر عن أزمة محتدمة بين الفريقين، وقطعية على المستويات كافة؛ الدبلوماسية، والسياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، في يونيو/حزيران 2017.²¹³

المطلب الثاني: الشراكة الإستراتيجية التركية القطرية

أدرك صناع القرار في كل من تركيا وقطر أهمية تطوير العلاقات الثنائية على المستويات كافة؛ لتحقيق التكامل بينهما من ناحية، وللتعاون في الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، لذلك شهدت الأعوام التالية زخماً غير مسبوق بين الجانبين، عبر مأسسة العلاقة بإنشاء لجنة إستراتيجية عليا تشرف على المجالات كافة في العلاقات الثنائية. وهذا ما أكدته تصريح السفير القطري في تركيا سالم بن مبارك آل شافي: "ما أنجزناه بعد العام 2013 على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين يفوق كل ما أنجز سابقاً".²¹⁴ وحول أسباب تطور العلاقات الثنائية بين تركيا وقطر، أكد أحمد داود أوغلو رئيس وزراء تركيا السابق أن الجانبين يتمتعان بعلاقات ممتازة وقوية في المجالات كافة، ويمتلكان رؤية مشتركة حيال القضايا كافة في المنطقة، وأن ذلك أحد أهم الأسباب التي تقف وراء تطور العلاقات بصورة سريعة وعميقة في السنوات الأخيرة.²¹⁵

²¹² وكالة أنباء الإمارات (وام)، "الإمارات والسعودية والبحرين: بيان مشترك"، (2014/3/5).

²¹³ وكالة الأنباء السعودية (واس)، "المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر"، (2017/6/5).

²¹⁴ سالم بن مبارك آل شافي، "قطر وتركيا: نموذج فريد للعلاقات الثنائية الإقليمية"، مجلة رؤية تركية، أنقرة: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ع 13 (2015)، 7.

²¹⁵ صحيفة الراية، "محاضرة لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بجامعة قطر بعنوان التعاون التركي القطري: التحديات الإقليمية آفاق أوسع"، (29 أبريل/ نيسان 2016).

أولاً: مؤسسات التعاون التركي القطري

توجت العلاقة بين البلدين بتشكيل لجنة إستراتيجية عليا يرأسها زعيما البلدين؛ لتشرف بصورة مباشرة على ملفات العمل المشتركة في كل المجالات، لتنتقل العلاقة إلى مرحلة تحالف حقيقي قائم على أساس شراكة سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية وثقافية، حيث وقعت اتفاقية اللجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2014.²¹⁶

وقبل انعقاد الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين جرى عقد اجتماعين تحضيريين رفيعي المستوى، أولهما الاجتماع الذي عقد بين خالد بن محمد العطية وزير الخارجية، ومولود شاويش أوغلو وزير الخارجية التركي في شهر مايو 2015 في مدينة أنطاليا. الاجتماع شهد إنجاز عدد من مشاريع الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم بين الجانبين، التي تم توقيعها أثناء زيارة رئيس الجمهورية التركية في نهاية العام 2015. وثانيهما اجتماع لجنة عمل متابعة الاتفاق المشترك للجنة الإستراتيجية العليا بين قطر وتركيا في 15 سبتمبر/ أيلول 2015 في أنقرة برئاسة سالم بن مبارك آل شافي سفير دولة قطر لدى الجمهورية التركية، وأوميت يالتشين نائب وكيل وزارة الخارجية التركية، وبحضور عدد من ممثلي البلدين من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.²¹⁷

أما الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين فقد عقد في الدوحة بتاريخ 02 ديسمبر/ كانون الأول 2015، برئاسة زعيمي البلدين، تم خلاله مناقشة القضايا التي تهم قطر وتركيا والمنطقة كافة، وقد تم التوقيع على 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم، وسيتم التواصل بين جميع الوزراء المعنيين على مدار السنة، ونوه الرئيس التركي بأن العلاقات التركية القطرية تشمل المجال التجاري والاستثماري، والتعاون الوثيق في المجال الثقافي بين البلدين، وأشار إلى أنه تم الاتفاق على دعم التعاون الثنائي في المجالات العسكرية والمالية والاقتصادية.²¹⁸

²¹⁶ . Adem Dönmez, "Türkiye-Katar Stratejik Geleceğinde Önemli Adım", 2 Aylık iş Dünyası ve Güncel Ekonomi Dergisi, yıl 23, sayı 72, (Kasım – Aralık 2015), 6.

²¹⁷ . وزارة الخارجية القطرية، "اجتماع لجنة عمل متابعة الاتفاق المشترك للجنة الإستراتيجية العليا بين قطر وتركيا"، 15 سبتمبر/ أيلول 2015، تاريخ الاسترجاع (02 سبتمبر/ أيلول 2017).

²¹⁸ . وزارة الخارجية القطرية، "سمو الأمير: موافق قطر وتركيا ثابتة ومتماثلة تجاه قضايا الإقليم"، (2015/12/02)، تاريخ الاسترجاع (02 سبتمبر/ أيلول 2017).

أبرز ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية العليا وفق البيان المشترك الصادر بتاريخ 2 ديسمبر/ كانون الأول 2015²¹⁹:

في مجال السياسة والدبلوماسية: أكد الجانبان على أهمية تطوير علاقتهما الدبلوماسية وتفعيلهما، بالإضافة إلى رفع مستوى التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وفي مجال الأمن: رحبت اللجنة بالتوقيع على بروتوكول التعاون بين قوات الأمن الداخلي (لخويا) بدولة قطر وقوة الدرك الوطني بالجمهورية التركية. وبروتوكول التعاون في مجال التدريب والتعليم بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية. وفي مجال المالية: رحبت اللجنة بالتوقيع على اتفاقية تعاون في مجال تطوير إدارة المالية العامة بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية. وفي مجال الطاقة والصناعة: رحبت اللجنة بالتوقيع على اتفاقية التعاون في قطاع الغاز الطبيعي بين قطر للبترول وبوتاس التركية لتوريد الغاز. وفي مجال البنوك والمصارف: رحبت اللجنة بالتوقيع على مذكرات التفاهم التالية²²⁰:

1. مذكرة تفاهم بين بنك قطر للتنمية وبنك التصدير والاستيراد التركي.
2. مذكرة تفاهم بين بنك قطر للتنمية وبنك التنمية الصناعية التركي.
3. مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأعمال المتبادلة بين بنك قطر للتنمية وترك إيكزيبانك.

كما رحبت اللجنة بالتوقيع على اتفاق بخصوص المشاريع المتوسطة والصغيرة.

وفي مجال النقل والمواصلات: رحبت اللجنة بالتوقيع على: مشروع اتفاقية النقل البحري. ومذكرة تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات الأهلية للعاملين في البحر بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية. وفي مجال الصحافة والإعلام: رحبت اللجنة بالتوقيع على بروتوكول التعاون في مجال الصحافة والإعلام بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية.²²¹

²¹⁹ . وزارة الخارجية القطرية، "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية"، (2015/12/02)، تاريخ الاسترجاع (08 سبتمبر/ أيلول 2017).

²²⁰ . المرجع نفسه.

²²¹ . وزارة الخارجية القطرية، "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية"، (2015/12/02)، تاريخ الاسترجاع (08 سبتمبر/ أيلول 2017).

أما الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية العليا بين قطر وتركيا، فقد عقد في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2016 بمدينة طرابزون التركية برئاسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني؛ لمتابعة ملفات العمل المشترك على الصعيدين الداخلي والخارجي.²²² وقد سبق هذا الاجتماع اجتماع تحضير في الدوحة بتاريخ 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، حيث اجتمع وزير الخارجية القطري ونظيره التركي في إطار اجتماعات اللجنة التشاورية التركية القطرية. وجرى استعراض شامل للعلاقات الثنائية في المجالات كافة، لاسيما في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة، والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.²²³

كما انعقد الاجتماع الثالث بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول 2017 في الدوحة. وخلال هذه الاجتماعات، تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات؛ ما أسهم في تعزيز التعاون بين البلدين، فقد تم إبرام 40 اتفاقية خلال الاجتماعات الثلاثة للجنة الإستراتيجية العليا.²²⁴

أما الاجتماع الرابع فعقد في إسطنبول في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، وجرى خلاله بحث آليات تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وغيرها من المجالات الأخرى، كما ناقش الجانبان وجهات النظر في المسائل الإقليمية.²²⁵

وفي الاجتماع الخامس الذي عقد في الدوحة في 25 ديسمبر/ كانون الأول 2019، جرى التوقيع على سبع اتفاقيات ومذكرات في مجالات مختلفة، مالية وتجارية وصناعية وتكنولوجية وإدارية

²²² . وزارة الخارجية التركية، "العلاقات التركية القطرية"، تاريخ الاسترجاع (2 ديسمبر/ كانون الأول 2017).

²²³ . T.C. Dışişleri Bakanlığı (DP), "Dış Politika Kronolojisi: Kasım 2016" (Erişim 5 kasım 2017).

²²⁴ . وزارة الخارجية التركية، "العلاقات السياسية بين تركيا وقطر"، تاريخ الاسترجاع (10 مارس/ آذار 2019).

²²⁵ . دولة قطر، الديوان الأميري، سمو الأمير والرئيس التركي يترأسان اجتماع اللجنة الإستراتيجية العليا الرابع، في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018. تاريخ الاسترجاع (5 مارس/ آذار 2019).

<https://diwan.gov.qa/briefing-room/news/foreign-visits/2018/november/26/hh-the-amir-and-president-of-turkey-cochair-the--qatar-turkey-high-level-strategic-committee-meeting>

وغيرها،²²⁶ منها: تعديل الاتفاقية المتعلقة بتبادل العملات المحلية بين مصرفي البلدين المركزيين، واتفاقية بشأن التعاون الصناعي والتكنولوجي، ومذكرة تفاهم بين هيئة مركز قطر للمال ومكتب التمويل التابع لرئاسة الجمهورية التركية، ومذكرة تفاهم بين وكالة ترويج الاستثمار في دولة قطر ومكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية التركية، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال التخطيط المدني، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال المعايير بين هيئة الأشغال العامة (أشغال) في دولة قطر ومعهد المعايير التركي (TSE) في الجمهورية التركية.²²⁷

وكحصوله للتعاون التركي القطري منذ أواخر عام 2014 وخلال السنوات الخمس التالية عقد زعيما البلدين 26 قمة، وخمسة اجتماعات للجنة الإستراتيجية العليا، وعشرات الاجتماعات التحضيرية بين الوزراء والمسؤولين من البلدين، نتج عن هذه اللقاءات توقيع 55 اتفاقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية وغيرها.²²⁸

ثانياً: مجالات من التعاون المشترك بين تركيا وقطر

1. محاربة الإرهاب داخل تركيا

واجهت تركيا في العامين 2015-2016 موجة غير مسبقة من الهجمات التفجيرية وإطلاق النار ضد أهداف عسكرية ومدنية في أنحاء متفرقة من البلاد، وقفت خلفها تنظيمات مسلحة أهمها "داعش"، وحزب العمال الكردستاني، وبعض الجماعات اليسارية المتطرفة، وقد شهدت إسطنبول وأنقرة أعنف هذه الهجمات التي راح ضحيتها المئات من المواطنين الأتراك. ومن ذلك، أن أعربت قطر عن إدانتها واستنكارها الشديدين التفجيرات التي شهدتها: العاصمة التركية أنقرة في 17 فبراير/ شباط 2016 في "كزيلاي" أحد أهم

²²⁶ دولة قطر، الديوان الأميري، "سمو الأمير والرئيس التركي يتراسان الاجتماع الخامس للجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين" (25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، تاريخ الاسترجاع (26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019).

²²⁷ وكالة الأناضول، "بيان: تركيا وقطر ماضيتان في تعزيز التعاون الإستراتيجي طويل المدى" (25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، تاريخ الاسترجاع (26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019).

²²⁸ وكالة الأناضول، "تركيا وقطر.. 26 قمة في فترة قياسية تعكس عمق العلاقات"، (24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، تاريخ الاسترجاع (9 أبريل/ نيسان 2020).

ميادينها²²⁹، وقرب مسجد رئيس في مدينة بورصة في 27 أبريل/ نيسان 2016.²³⁰ كذلك في مطار أتاتورك الدولي بمدينة إسطنبول التركية في 28 يونيو/ حزيران 2016²³¹، حيث وصفت هذه الهجمات بالإجرامية الجبانة التي تتنافى مع القيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية والشرائع السماوية كافة، وتستهدف المدنيين، وأكدت في الوقت نفسه على تضامنها مع الجمهورية التركية الشقيقة، وتأييدها الكامل للإجراءات الأمنية والتدابير التي تتخذها كافة من أجل حفظ أمنها واستقرارها.²³²

2. محاولة الانقلاب العسكري في تركيا

في 15 يوليو/ تموز 2016 حاولت مجموعات من الجيش التركي تنفيذ انقلاب على الحكومة التركية المنتخبة، وقامت بالاستيلاء على مقر الإذاعة والتلفزيون الرسمي، وقصف البرلمان التركي، وقطع الطرق، وإغلاق الميادين، والسعي إلى اعتقال رئيس البلاد، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد اكتشاف أمر الانقلابيين مبكرًا، وتلبية الجماهير لدعوة الرئيس بالخروج إلى الميادين، وصد الانقلاب بمساعدة الشرطة وجهاز المخابرات.²³³

بادرت قطر منذ اللحظة الأولى لوصول أنباء عن محاولة انقلابية في تركيا لإعلان وقوفها إلى جانب الحكومة التركية، ورفض أي محاولة لتغيير الحكم في البلاد بالقوة، وأعربت

²²⁹ . وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تستنكر بشدة تفجير أنقرة الإجرامي" (2016/02/17)، تاريخ الاسترجاع (5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

²³⁰ . وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تدين تفجير مدينة بورصة التركية" (2016/04/27)، تاريخ الاسترجاع (5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

²³¹ . وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تدين بشدة التفجير الذي استهدف مطار أتاتورك بإسطنبول" (2016/06/28)، تاريخ الاسترجاع (5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

²³² . وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تدين بشدة التفجير الذي استهدف مطار أتاتورك بإسطنبول".

²³³ . İsmail Çağlar vd., "15 Temmuz'da Medya: Darbe ve Direnişin Mecrası" (Ankara: Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı "SETA", 2017) 27.

عن استنكارها وإدانتها الشديدين لمحاولة الانقلاب العسكري والخروج على القانون وانتهاك الشرعية الدستورية في جمهورية تركيا الشقيقة.²³⁴

3. حصار قطر في يوليو/ تموز 2017

ظهرت كذلك متانة العلاقات التركية القطرية مع الإعلان عن حصار قطر من ثلاث دول خليجية، وهي السعودية والإمارات المتحدة والبحرين بالإضافة إلى مصر، على المستويات المختلفة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية وفي شتى المجالات. وقد عملت تركيا على مساندة قطر منذ اليوم الأول لحصارها، ومنع انهيارها اقتصادياً، والحيلولة دون احتلالها عسكرياً. وفي هذا الصدد، جاء استكمال موافقة البرلمان التركي على اتفاقية التعاون العسكري²³⁵ التي تتيح لتركيا إرسال قواتها إلى قاعدتها العسكرية التي أقيمت على الأراضي القطرية في الأعوام الثلاث التي سبقت الأزمة²³⁶، وعلى صعيد تخفيف الحصار الاقتصادي عن قطر، بادرت الحكومة التركية إلى إطلاق ما يشبه الجسر الجوي؛ لمنع حدوث أزمة في المواد الغذائية الضرورية والحيوية، التي كانت تحصل عليها الدوحة من دول الحصار.²³⁷

4. تكامل الأدوار في المحافل الدولية: يعتمد البلدان إلى مساندة بعضهما بعضاً في المحافل الدولية، ومن ذلك: العمل المشترك في الأمم المتحدة، ابتداء من تبادل الدعم للترشح لعضوية مجلس الأمن التي فازت بها قطر في عامي 2006-2007 وتركيا في عامي

²³⁴ . وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تستنكر وتدين محاولة الانقلاب العسكري في تركيا" (2016/07/16)، تاريخ الاسترجاع (15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

²³⁵ . Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 7023, kabul tarihi (7/6/2017), (Resmi Gazete ile yayımı: 9/6/2017).

²³⁶ . T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 29380, "Milletlerarası Andlaşma", Karar Sayısı: 7649 (8 Haziran 2015), 6.

²³⁷ . علي باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، عز الدين عبد المولى – الحواس نقية، صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)،

2009-2010، وفي ترشيحات أخرى لم يفوزا بها، كما عملت أنقرة والدوحة بمشاريع قرارات نالت ثقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيضاً دعمتا مشاريع قرارات لكلا الدولتين والقرارات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، منها على سبيل المثال: القرارات المتعلقة بفلسطين دعمها البلدان وسخرتا جهدهما الدبلوماسي؛ لحشد التأييد للقرارات التي تصب في مصلحة الفلسطينيين، مثل: قرار رفع تمثيل دولة فلسطين إلى صفة دولة "مراقب" في الأمم المتحدة عام 2012، وقرار مطالبة "إسرائيل" بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 2015، وقرار يؤكد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم عام 2017، والعمل على منع تمرير قرارات تضر بالفلسطينيين وقضيتهم، كقرار تجريم المقاومة الفلسطينية من المرور في الأمم المتحدة الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018.²³⁸

من جانب آخر، المشاركة برؤى مشتركة ومواقف منسجمة في التجمعات الدولية التي تهدف لحل أزمات في الشرق الأوسط، منها على سبيل المثال: مسار جنيف للتفاوض حول سبل حل الأزمة السورية، فقد بدأ مسار جنيف باستضافة مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا يوم 30 يونيو/ حزيران 2012 اجتماعاً لـ "مجموعة العمل من أجل سوريا" بناء على دعوة [كوفي أنان] مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا في ذلك الوقت. وقد شاركت تركيا وكذلك قطر، بصفتها رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا، في الاجتماع بوزير خارجيتهما.²³⁹ وقد حمل البلدان رؤيتهما المشتركة للحل في سوريا، والتي تبنت مطالب المعارضة المتمثلة بضرورة إسقاط بشار الأسد عن سدة الحكم، وإقامة دولة مدنية ديمقراطية تعددية، مع الحفاظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها وإعادة إعمارها.²⁴⁰

²³⁸ . الأمم المتحدة، "قرارات الجمعية العامة"، تاريخ الاسترجاع (13 ديسمبر/ كانون الأول 2019).

²³⁹ . شارك كذلك الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والعراق والكويت والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا الأمم المتحدة، "البيان الختامي عن مجموعة العمل من أجل سوريا"، (30 يونيو/ حزيران 2012).

²⁴⁰ . الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "ثوابت الائتلاف"، (6 أكتوبر/ تشرين الثاني 2012)، تاريخ الاسترجاع (3 مارس/ آذار 2019).

ومن الأمثلة كذلك، اجتماع باريس إبان الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014، حيث حملت كل من قطر وتركيا رؤية الجانب الفلسطيني للاجتماع الذي شارك فيه وزيراً خارجية البلدين إلى جانب وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وممثل للاتحاد الأوروبي، وقد دعا المجتمعون إلى تمديد الهدنة الإنسانية بين "إسرائيل" والمقاومة الفلسطينية، وإلى وقف إطلاق النار بشكل دائم بما يلبي متطلبات "إسرائيل" الأمنية، والمتطلبات الفلسطينية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.²⁴¹

²⁴¹ . صحيفة النهار اللبنانية، "وزراء الخارجية المشاركون في اجتماع باريس: لتمديد الهدنة في غزة"، (26 يوليو/ تموز 2014).

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية والثقافية التركية القطرية

تميزت العلاقات الثنائية التركية القطرية على الصعيدين الاقتصادي والثقافي بين العامين 2002-2019 بالتطور المستمر، بالتوازي مع تحسن العلاقات الثنائية في مجالات التعاون الأخرى السياسية والأمنية والعسكرية.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية التركية القطرية

مع تنامي العلاقات السياسية بين تركيا وقطر تشهد العلاقات الاقتصادية تقدماً ملحوظاً لاسيما في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين البلدين، فالعلاقات التركية القطرية متكاملة وليست تنافسية، فمثلاً تركيا مستهلك للطاقة وقطر منتجة لها، حيث تعد قطر من أكبر منتجي الغاز الطبيعي ومصدره في العالم، فقد حققت في عام 2010 مثلاً أحد أهدافها طويلة الأمد، وهو الوصول بالقدرة الإنتاجية الوطنية إلى 77 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً²⁴²، بينما بلغ إجمالي واردات تركيا عام 2011 من الغاز الطبيعي 41.7 مليار متر مكعب²⁴³، وهو ما شكل فرصة للتكامل بينهما، غير أن البعد الجغرافي النسبي بين البلدين إلى جانب توفر مصادر قريبة من تركيا للغاز الطبيعي كروسيا وإيران وأذربيجان شكلت بديلاً عن الغاز القطري.

كما أن قطر بحاجة إلى الشركات التركية في مجال الإنشاءات للمدن ومشاريع كأس العام 2022 ورؤية قطر 2030، في المقابل تحتاج تركيا للاستثمارات القطرية لاسيما في القطاع المالي وتوفير العملات الأجنبية، كما تشكل قطر منفذاً رئيساً لتسويق منتجات تركيا الدفاعية، وقد لخص رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو هذا المعنى بقوله: "كل ما تحتاجه قطر يوجد في تركيا، وكل ما تحتاجه تركيا يوجد في قطر".²⁴⁴

²⁴² شركة قطر غاز، دولة قطر ونفلة نوعية، تاريخ الاسترجاع (17 مايو/ أذار 2017).

²⁴³ غاريث وينرو، "ممر الغاز الجنوبي ودور تركيا"، مجلة رؤية تركية، أنقرة: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ع 12 (2014)، 114.

²⁴⁴ ديلي صباح، داود أوغلو يزور مقر القيادة العسكرية التركية في قطر ويثني على الثقة القطرية"، (28 أبريل/ نيسان 2016)، تاريخ الاسترجاع (01 سبتمبر/ أيلول 2017).

أولاً: مؤسسات التعاون الاقتصادي التركي القطري

كثفت تركيا وكذلك قطر من جهودهما المشتركة لرفع حجم التبادل التجاري، وزيادة الاستثمارات بما يتناسب مع العلاقات السياسية الممتازة، ولتحقيق هذا الهدف جرت زيارات متبادلة لقيادات البلدين والمسؤولين على أعلى مستوى، وأسست عدة جهات تخصصية، من بينها: اللجنة الاقتصادية المشتركة، ومجلس الأعمال القطري - التركي، وجمعية رجال الأعمال التركية القطرية.²⁴⁵

مجلس الأعمال التركي القطري: في عام 2006، وقعت رابطة رجال الأعمال القطريين²⁴⁶ اتفاقية مع مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (DEİK)²⁴⁷؛ لإنشاء مجلس الأعمال التركي القطري، والغرض من المجلس هو زيادة حجم التجارة بين البلدين، وتحديد فرص الأعمال وتطويرها، والاستثمار في كل من تركيا وقطر، لذا ينظم المجلس اجتماعات لأعضاء مجتمعات الأعمال التجارية الخاصة بهم على منصات مختلفة، ويضمن تبادل المعلومات حول مجالات الأعمال المحتملة، كما يعمل المجلس على جذب رأس المال القطري إلى تركيا، وتعزيز الاقتصاد التركي في قطر، في ضوء كأس العالم 2022 التي ستستضيفها قطر، ويركز المجلس جهوده على قطاعات البناء والصحة والغذاء، والتعاون في الصناعات الدفاعية.²⁴⁸

²⁴⁵ . وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 68.

²⁴⁶ . تأسست الرابطة عام 2002، وهي منظمة مستقلة غير حكومية مكونة من مجموعة من رجال الأعمال الذين يعملون معًا لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية والمدنية بدولة قطر، وقد أقامت الرابطة علاقات عمل ائتمانية وقوية بشكل ملحوظ ومثمر في إطار مجتمع رجال الأعمال ككل.

²⁴⁷ . تأسس هذا المجلس في 1986، ويتولى مهام تنسيق فعاليات القطاع الخاص في مجال تسيير العلاقات الاقتصادية الخارجية والبحث عن إمكانية الاستثمارات داخل البلاد وخارجها، والمشاركة في زيادة صادرات تركيا وما شابهها من أعمال، ويأتي على رأس هذه النشاطات ما يخص القطاع الخاص من نشاطات التجارة الخارجية والاستثمارات الدولية والخدمات وأعمال التعهدات والفعاليات اللوجستية، وفي عام 2014 تم إعادة هيكلة المجلس؛ ليتمكن من رعاية كامل العلاقات الاقتصادية الخارجية للقطاع الخاص، وأضحى منظمة تطوعية لدبلوماسية الأعمال، مؤلفة من مؤسساته الرئيسة وأعضائه ومجالس أعماله، إضافة إلى المبادرين الرئيسيين وممثلي عالم الأعمال في تركيا.

²⁴⁸ . Foreign Economic Relations Board of Turkey (DEİK), "Turkey - Qatar Business Council", (15 April 2020).

اللجنة الاقتصادية المشتركة: عقدت اجتماعات الدورة السادسة للجنة الاقتصادية التركية القطرية يومي 23-24 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 في الدوحة، ويترأس هذه اللجنة عن الجانب التركي براءت ألبيرق وزير الخزانة والمالية.²⁴⁹

ثانيًا: العلاقات التجارية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدوحة وأنقرة نموًا مطردًا على صعيد زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وحجم الاستثمارات، على الرغم من أن حجم التبادل التجاري، الذي نما بشكل متسارع، وتضاعف 3 مرات في السنوات الأخيرة²⁵⁰، لكنه لا يزال متواضعًا بالمقارنة مع حجم التبادل التجاري بن تركيا ودول عربية أخرى، حيث يشكل حجم التبادل التجاري التركي القطري ما نسبته حوالي 1.7% فقط من حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية سنة 2014، والذي بلغ 45 مليارًا و260 مليون دولار وفق أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة القطري.²⁵¹

كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الخليج 12 ضعفًا خلال 15 عامًا، ليبلغ حوالي 24 مليار دولار عام 2015، بالمقارنة مع نحو ملياري دولار عام 2000، ويميل الميزان التجاري لصالح تركيا، حيث بلغت صادراته لدول الخليج حوالي 15 مليار دولار، في حين بلغت قيمة صادرات دول الخليج إلى تركيا حوالي 9 مليار دولار. وقد احتلت الإمارات المتحدة النصيب الأكبر من حجم التبادل التجاري الخليجي التركي، حيث بلغت قيمة مبادلاتها التجارية مع تركيا حوالي 10 مليارات، تلتها السعودية بحوالي 9.5 مليار دولار، وحلت ثالثًا قطر بفارق كبير، حيث

²⁴⁹ . الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، "المشهد الاقتصادي لقطر والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وقطر"، تاريخ الاسترجاع (4 مارس/ آذار 2020).

Ekonomi Bakanlığı, "Türkiye-Katar Ticareti" (11 Mayıs 2017) ; Ekonomi Bakanlığı, "Uluslararası Doğrudan Yatırımlar: 2016 Yılı Raporu" (Eylül 2017).

²⁵¹ . موقع وزارة الاقتصاد القطرية، "وزير الاقتصاد والتجارة: 45 مليار دولار حجم التبادل التجاري العربي مع تركيا" (2015/04/2)، تاريخ الاسترجاع (15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

بلغت تجارتها البينية مع تركيا حوالي ملياري دولار، تلتها الكويت بحوالي مليار ونصف المليار، ثم سلطنة عمان والبحرين بحوالي مليار دولار لكل منهما.²⁵²

ومن هنا تتبين الأهمية الكبيرة للحفاظ على علاقات تركيا بالسعودية والإمارات، وهي أسواق مهمة جداً لأنقرة بالمقارنة مع قطر التي تشهد علاقاتها بالإمارات والسعودية قطيعة كاملة، وعلى كل المستويات منذ منتصف عام 2017، لذا تسعى أنقرة للحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع أبوظبي والرياض، بالفصل بين المسارين الاقتصادي والسياسي، وحساب كل خطواتها في الخليج بما في ذلك العلاقة مع الدوحة.

حجم التبادل التجاري بين البلدين

جدول رقم (1): مؤشرات التجارة الخارجية التركية القطرية (1000 دولار أمريكي)²⁵³

السنة	صادرات تركيا إلى قطر	حجم التبادل التجاري	التوازن
2002	15.572	10.659	4.913
2003	15.688	8.310	7.377
2004	35.026	17.727	17.299
2005	82.045	50.724	31.320
2006	342.146	66.410	275.736
2007	449.962	29.643	420.319

²⁵² . اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، "العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية"، المنامة: منتدى

الأعمال والاستثمار الخليجي التركي الثاني 1-2/11/2016، (سبتمبر / أيلول 2016).

²⁵³ . Ekonomi Bakanlığı, "Türkiye-Katar Ticareti, (6 Mart 2020) ; Türkiye İstatistik Kurumu, "Dış Ticaret İstatistikleri Veri Tabanı: Ülkelere göre dış ticaret".

914.659	1.233.365	159.352	1.074.012	2008
203.710	375.015	85.652	289.363	2009
14.496 -	339.595	177.046	162.549	2010
482.187 -	858.463	670.325	188.137	2011
209.007 -	723.989	466.498	257.491	2012
129.904 -	597.942	373.923	244.077	2013
49.746 -	739.358	394.552	344.806	2014
62.590	784.546	360.978	423.568	2015
168.066	710.233	271.083	439.149	2016
385.363	913.615	264.126	649.489	2017
761097	1.431.737	335.320	1.096.417	2018
897.908	1.427.322	264.707	1.162.615	2019

يتضح من الجدول رقم (1)؛ أن الفترة بين العامين 2002-2005 شهدت تصاعداً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين تركيا وقطر، لينتقل من حوالي 26 مليون دولار عام 2002 إلى حوالي 133 مليون دولار عام 2005، أي أكثر من خمسة أضعاف، وذلك بسبب زيادة الاعتماد المتبادل بين البلدين؛ كنتيجة لتحسن العلاقات السياسية بينهما مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، حيث بلغ حجم التبادل التجاري حوالي 14 مليون دولار فقط في عام 2001، وقد حقق الحزب نجاحات كبيرة في الملف الاقتصادي، ومنها: زيادة الإنتاج، ومضاعفة صادرات البلاد. وفي العامين 2006 و2007 تخطى حجم التبادل التجاري حاجز الـ400 مليون دولار، ويميل الميزان التجاري لصالح تركيا بفارق متزايد بشكل كبير، إذ لم تتجاوز صادرات قطر لتركيا عام

2007 حاجز الـ 30 مليون دولار، ومن أهم الصادرات التركية الأسرع نموًا كان حديد الإنشاءات.²⁵⁴

وقد شهد عام 2008 قفزة في حجم التجارة البينية بين تركيا وقطر تجاوزت 1.2 مليار دولار، حيث ارتفعت الصادرات التركية لتتجاوز المليار دولار للمرة الأولى للعديد من الأسباب المتعلقة بالنمو الاقتصادي التركي، كذلك استكمال مؤسسات العلاقات التركية الخليجية بانطلاق الحوار الإستراتيجي بين الجانبين عام 2008²⁵⁵، بينما تراجع حجم التبادل التجاري بصورة حادة ليبلغ حوالي 375 مليون دولار فقط في عام 2009 تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية²⁵⁶، فقد تراجعت الصادرات التركية في هذا العام إلى الربع تقريبًا، وقد استمر تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية إلى السنوات اللاحقة ليتعافى الاقتصاد القطري بصورة أسرع من الاقتصاد التركي، فبين العامين 2010 و2014 أصبح الميزان التجاري يميل لصالح قطر، والتي حققت ذروة صادراتها لتركيا عام 2011 لتتجاوز الـ 670 مليون دولار، وهي الأكبر في مسار علاقاتها الاقتصادية مع تركيا حتى العام 2019. وفي العام 2015 عاد الميزان التجاري لصالح تركيا، واستمر كذلك حتى عام 2019 مع زيادة كبيرة في الفرق بين حجم صادرات البلدين بلغت ذروتها عام 2019 بحوالي 897 مليون دولار، وقد تكرر ذلك في عام 2008.²⁵⁷

²⁵⁴ . Ekonomi Bakanlığı, "Türkiye-Katar Ticareti" (11 Mayıs 2017).

²⁵⁵ . Ufuk Yıldırımoglu, "Uluslararası Ticaret, Türkiye – Katar İlişkileri Ve Taşımacılık", Yüksek Lisans Tezi, Lojistik ve Tedarik Zinciri Yönetimi Programı, İstanbul: Maltepe Üniversitesi, (2018), 28.

²⁵⁶ . بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت لتتأثر دول العالم الأخرى خصوصًا المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي، ولتسبب ركودًا حادًا في الاقتصاد العالمي امتد إلى سنوات. انظر: الأمم المتحدة، تقرير الحالة الاقتصادية والتوقعات في العالم (WESP)، للأعوام 2008، 2009، 2010، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

²⁵⁷ . Ekonomi Bakanlığı, "Türkiye-Katar Ticareti" (11 Mayıs 2017) ; Ekonomi Bakanlığı, "Uluslararası Doğrudan Yatırımlar: 2016 Yılı Raporu" (Eylül 2017).

وبعد أزمة حصار قطر منتصف عام 2017، سارعت تركيا لتزويد قطر بالمواد الغذائية، لتتجاوز الصادرة التركية إلى قطر عام 2018 حاجز المليار دولار²⁵⁸، وبزيادة 70% بالمقارنة بعام 2017، لتكون واحدة من أكثر ثلاث دول تحقق نسبة زيادة في استقبال الصادرات التركية.²⁵⁹

وفي عام 2019 بلغ حجم التبادل التجاري 1.2 مليار دولار، وكانت أكبر ثلاثة صادرات تركية إلى قطر هي صناعة الدفاع والطيران بقيمة 186.2 مليون دولار، والمنتجات الكيماوية بقيمة 121.8 مليون دولار، وقطاع الأثاث والورق والمنتجات الحرجية بقيمة 91.7 مليون دولار.²⁶⁰

ولتعزيز العلاقات التجارية وفرص التعاون المشترك بين البلدين في القطاعات المختلفة يعقد البلدان معارض للتعريف بالفرص التجارية والاستثمارية، ومن ذلك مثلاً؛ معرض "إكسبو تركيا في قطر" عام 2018، والذي عقد تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والأمير القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ويركز المعرض على الفرص الاستثمارية في سبعة قطاعات رئيسية، وهي الأغذية، والأثاث والديكور، وتكنولوجيا المعلومات، والآلات والمعدات الآلية، والإنشاءات، والعقارات، والصحة.²⁶¹

من جانب آخر وقعت كل من تركيا وقطر اتفاقية لتبادل العملات بين البنكين المركزيين في تركيا وقطر بقيمة ما يعادل ثلاثة مليارات دولار من الليرة التركية والريال القطري خلال أزمة تراجع العملة التركية المحلية أمام العملات الأجنبية في أغسطس/ آب من عام 2018، على إثر عقوبات أمريكية فرضتها على الاقتصاد التركي جراء خلافات سياسية بين الجانبين، وقد أوضحت الاتفاقية أن الهدف من مبادلة العملة تعزيز التبادل التجاري بالعملات المحلية، ودعم الاستقرار المالي في

²⁵⁸ . Ekonomi Bakanlığı, "Türkiye-Katar Ticareti, (6 Mart 2020) ; Türkiye İstatistik Kurumu, "Dış Ticaret İstatistikleri Veri Tabanı: Ülkelere göre dış ticaret".

²⁵⁹ . Türkiye İhracatçıları Meclisi "İhracat 2019 raporu" (2020), 11.

²⁶⁰ . Türkiye İstatistik Kurumu, "Dış Ticaret İstatistikleri Veri Tabanı: Fasıl ve ülkelere göre dış ticaret".

²⁶¹ . حكومة قطر الإلكترونية، "معرض "إكسبو تركيا في قطر" 2018"، تاريخ الاسترجاع (5 يناير/ كانون الثاني 2019).

البلدين.²⁶² وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 تم رفع السقف الإجمالي لاتفاق مبادلة العملة إلى ما يعادل خمسة مليارات دولار من عملة البلدين المحلية²⁶³، ثم تم رفعها إلى 15 مليار دولار في مايو/ أيار 2020.²⁶⁴

ثالثاً: اتجاهات الاستثمار

عززت قطر من استثماراتها المباشرة في تركيا لدعم اقتصادها وتثبيت الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية، حيث خسرت العملة المحلية قرابة نصف قيمتها في أغسطس/ آب من عام 2018، وفي نفس الشهر تعهدت قطر بتقديم 15 مليار دولار؛ لدعم العملة المحلية في تركيا، وقد تركزت الاستثمارات القطرية في تركيا في القطاعات الإستراتيجية مثل التمويل، والطاقة، والإنشاءات، والزراعة²⁶⁵، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات القطرية في تركيا حتى نهاية عام 2019 ما يقرب من 22 مليار دولار.²⁶⁶ كما وقعت أنقرة والدوحة، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين المكتب المالي لرئاسة الجمهورية التركية ومركز قطر للمال، على هامش زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان، في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 إلى قطر، وقد أعلن مركز قطر للمال أن

²⁶² . Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası (TCMB), "TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Anlaşmasına İlişkin", Basın Duyurusu, Sayı: 2018-33, (20 Ağustos 2018).

²⁶³ . Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası, (TCMB), "TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Tadil Anlaşmasına İlişkin", Basın Duyurusu Sayı: 2019-46, (26 Kasım 2019).

²⁶⁴ . Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası, (TCMB), "TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Tadil Anlaşmasına İlişkin", Basın Duyurusu Sayı: 2020-29, (20 Mayıs 2020).

²⁶⁵ . Hürriyet Gazetesi internet sitesi. "Katar Emiri bu mesajı verdi Erdoğan Twitter'dan paylaştı". 15 Ağustos 2018, (Erişim 16 Nisan 2019).

²⁶⁶ . وكالة الأناضول، "بعلاقات شاملة متطورة: تركيا وقطر تقدمان نموذجاً للتعاون"، (16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019). تاريخ الاسترجاع (1 أبريل/ نيسان 2020).

قطر تعتزم إطلاق استثمارات جديدة في تركيا بقيمة 7 مليارات دولار، ستركز في مجالي العقارات والصيرفة.²⁶⁷

كما توجد أكثر من 180 شركة تركية وتركية قطرية في مختلف المجالات في قطر، وقد استثمرت الشركات ما يقدر بنحو 17.4 مليار دولار في قطر، معظمها متصل بكأس العالم لكرة القدم 2022.²⁶⁸ حيث تشهد قطر طفرة عمرانية ونهضوية منذ سنوات غير أنها تكتفت مؤخراً بما يتماشى مع طوح قطر في استضافة كأس العالم لكرة القدم بشكل مشرف.

وتم التوقيع في أنقرة على عقد مشروع إنشاء خط الخور السريع بقيمة إجمالية قدرها 7.6 مليار ريال الذي ستنفذه شركة "تكفن" التركية في إطار التعاون المشترك بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية.²⁶⁹

وفي قطاع الزراعة، أنشئت مشاريع زراعية مشتركة بالاستزراع والإنتاج في تركيا وجلبها إلى قطر.²⁷⁰ أما في قطاع الطاقة، فتركيا متعطشة للطاقة، وتسعى لتنويع مصادرها، حيث تعتمد بصورة رئيسة على روسيا وإيران، أما قطر فتتملك مخزوناً هائلاً من الغاز الطبيعي وتسعى لتسويقه، وهذا ما شكل فرصة للتعاون في هذا المجال، ولتحقيق ذلك وقعت كل من شركة النفط الوطنية القطرية وشركة خطوط أنابيب نقل البترول التركية "بوتاش" مذكرة تفاهم أولية؛ لاستيراد تركيا الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر على المدى الطويل وبشكل منتظم، وذلك خلال اجتماع

²⁶⁷ . وكالة الأناضول، "قطر بصدد استثمارات جديدة في تركيا بقيمة 7 مليارات دولار"، (3 ديسمبر/ كانون الأول 2019). تاريخ الاسترجاع (1 أبريل/ نيسان 2020).

²⁶⁸ . وكالة الأناضول، "رسائل زيارة أردوغان إلى قطر وانعكاساتها على أزمة الخليج" (28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019)، تاريخ الاسترجاع (01 أبريل/ نيسان 2020).

²⁶⁹ . وزارة الخارجية القطرية، "التوقيع في أنقرة على عقد مشروع إنشاء خط الخور السريع بقيمة إجمالية قدرها 7.6 مليار ريال"، (23 أغسطس/ آب 2016). تاريخ الاسترجاع (30 سبتمبر/ أيلول 2017).

²⁷⁰ . صحيفة الراية، "محاضرة لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بجامعة قطر بعنوان التعاون التركي القطري: التحديات الإقليمية، آفاق أوسع".

اللجنة الإستراتيجية العليا التركية القطرية، الذي عقد في الدوحة في ديسمبر/ كانون الأول 2015.²⁷¹

وفي قطاع السياحة، وبالتزامن مع تطور العلاقات الثنائية التركية القطرية بصورة كبيرة لاسيما بعد العام 2014 حيث بداية مرحلة جديدة من العلاقات التركية القطرية، شهد عدد السياح القطريين الذين يزورون تركيا تزايداً كبيراً، فقد تضاعف عددهم ثلاث مرات بين العامين 2015 و2018، حيث جاء تعدادهم خلال هذه الفترة كالاتي: 35832 عام 2015، 32681 عام 2016، 48784 عام 2017، 96327 عام 2018.²⁷² وبعد أن بلغ عدد السياح القطريين في تركيا حوالي 1400 سائحاً فقط في عام 2002.²⁷³

وقد ساهم في تشجيع قطاع السياحة وزيادة أعداد السياح إلغاء التأشيرة بين البلدين بعد التوقيع على اتفاقية إلغاء التأشيرة بينهما لحاملي جوازات السفر (العادية) في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2015، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 28 مايو 2016.²⁷⁴

المطلب الثاني: العلاقات الثقافية والعلمية التركية القطرية

يشكل الدين والثقافة قاعدة مشتركة لقطر وتركيا، يركز عليها الشعبان في علاقاتهما البينية، كما يساهم التاريخ في تعزيز هذه العلاقات، ومع نجاح البلدين في بناء شبكة علاقات قوية وإستراتيجية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية ترسخت الصلات الثقافية، ونمت أواصر الأخوة والتقارب بين الشعبين.

²⁷¹ . وزارة الخارجية القطرية، "سفير قطر في أنقرة: تحضيراتنا متواصلة لتصدير الغاز إلى تركيا" (25 مارس/ آذار 2016)، تاريخ الاسترجاع (29 سبتمبر/ أيلول 2017).

²⁷² . الجمهورية التركية، وزارة الخارجية، "المشهد الاقتصادي لقطر والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وقطر"، تاريخ الاسترجاع (4 مارس/ آذار 2020).

²⁷³ . ديلي صباح، "العلاقات التركية- القطرية ومراحل تطورها"، (2 ديسمبر/ كانون الأول 2015).

²⁷⁴ . وزارة الخارجية القطرية، "اتفاقية إلغاء التأشيرة بين قطر وتركيا تدخل حيز النفاذ"، (30 مايو/ أيار 2016)، تاريخ الاسترجاع (30 سبتمبر/ أيلول 2017).

ولم يشهد العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية علاقات ثقافية كبيرة بين تركيا وقطر كالتى شهدتها الأعوام التالية، ففي الرابع من ديسمبر/ كانون الأول 2013 ، افتتح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المقر الجديد لسفارة بلاده في الدوحة، وأعلن عن إنشاء مركز ثقافي تركي (يونس إمرة) في قطر، وفي سبتمبر/ أيلول 2014، انطلقت أشغال بناء قرية تركية في الدوحة أثناء زيارة الرئيس التركي، وصممت القرية لتشغل ما يقارب 400 ألف متر مربع، تضم الأسواق العثمانية التقليدية، والفنادق، والمرافق الخدمية الأخرى.²⁷⁵

وتتويجاً لمسيرة التبادل الثقافي، وتعزيزاً للعلاقات الثقافية البينية، أعلن العام 2015 عامًا ثقافيًا قطريًا تركيًا²⁷⁶، عقد فيه سلسلة من البرامج والنشاطات والمعارض والملتقيات الثقافية القطرية والتركية في البلدين. وجاء هذا الإعلان استكمالاً، لنشاطات ثقافية ثنائية أطلقها الجانبان القطري والتركي، خلال الفترة الماضية، فأقيم الكرنفال التركي عن ثقافة الأناضول في الحي الثقافي (كتارا) في الدوحة، كما أقيمت احتفالات ثقافية قطرية في أنقرة.²⁷⁷

وفي سبتمبر/ أيلول 2018، تم تدشين مشروع "تركيا- قطر: الحوارات الفنية بين الثقافات"، والذي تضمن معارض فنية، ومؤتمرات، وعروضاً موسيقية، ومهرجانات، وورش عمل تشمل شتى فروع الفن التقليدية والحديثة، وفي يوليو/ تموز 2019 شهدت قناة البسفور في إسطنبول انطلاق رحلة "فتح الخير" البحرية، لتنتقل منها إلى أوروبا وشمال أفريقيا، حاملة رسالة الثقافة والتراث القطري، وللترويج لمونديال 2022.²⁷⁸

ولإيجاد المزيد من الروابط وتقريب الشعبين التركي والقطري ، افتتح سالم بن مبارك آل شافي سفير قطر لدى تركيا شارع "قطر" في حي "صارير"، أحد أهم وأرقى أحياء الشطر الأوروبي من مدينة إسطنبول المطلّة على البوسفور، وقال في كلمته بهذه المناسبة: "إن تسمية شارع في

²⁷⁵ . وزارة الخارجية القطرية "العلاقات التركية القطرية"، 73.

²⁷⁶ . سالم بن مبارك آل شافي، "قطر وتركيا: نموذج فريد للعلاقات الثنائية الإقليمية"، 12.

²⁷⁷ . وزارة الخارجية القطرية، "العلاقات التركية القطرية"، 72.

²⁷⁸ . صحيفة بني شفق، "بعلاقات شاملة متطورة: تركيا وقطر تقدمان نموذجاً للتعاون"، 16 نوفمبر/ تشرين الثاني

2019. تاريخ الاسترجاع (25 مايو/ أيار 2020).

مدينة إسطنبول باسم "قطر" هو خير دليل على روابطنا التاريخية والثقافية العميقة"،²⁷⁹ وهذا هو الشارع الثاني في تركيا الذي أصبح يحمل اسم "قطر" بعد أن كان سفير دولة قطر لدى تركيا قد اختار اسم "قطر" أيضًا لشارع آخر مشهور في العاصمة التركية أنقرة، وقام بافتتاحه بالتزامن مع الاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر.²⁸⁰

وفي مجال الشباب والرياضة عبر الجانبان التركي والقطري في الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية العليا عن رغبتيهما في توطيد التعاون بينهما في هذا المجال، وقد ترجم ذلك عبر التوقيع على الآتي²⁸¹:

1. اتفاق التعاون في مجال الشباب والرياضة بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية التركية.

2. مشروع البرنامج التنفيذي الأول لاتفاق التعاون في مجال الشباب والرياضة.

وفي المجال العلمي والأكاديمي سعى الجانبان التركي والقطري إلى تعزيز التعاون والشراكة في مختلف التخصصات، فقد تم توقيع عدد من الاتفاقيات في هذا الصدد، منها: اتفاقية تعاون بين جامعتي قطر وإسطنبول لتبادل الطلبة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس ورسائل الدكتوراه، والتعاون في إنشاء المشاريع والدراسات البحثية والأنشطة الأكاديمية.²⁸²

²⁷⁹ . وزارة الخارجية القطرية، "افتتاح شارع قطر في مدينة إسطنبول التركية"، (20 أبريل/ نيسان 2015). تاريخ الاسترجاع 30 سبتمبر/ أيلول 2017.

²⁸⁰ . المرجع السابق.

²⁸¹ . وزارة الخارجية القطرية، "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية"، (02 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، تاريخ الاسترجاع (8 سبتمبر/ أيلول 2017).

²⁸² . صحيفة الراية، "محاضرة لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بجامعة قطر بعنوان التعاون التركي القطري: التحديات الإقليمية، آفاق أوسع".

المبحث الثالث: العلاقات الأمنية والعسكرية التركية القطرية

شهدت العلاقات الأمنية العسكرية التركية القطرية كذلك تطورًا ترافق مع تطور العلاقات السياسية، وتعزز بدخول مرحلة الشراكة الإستراتيجية بين البلدين عام 2014.

المطلب الأول: العلاقات الأمنية التركية القطرية

في إقليم متفجر شديد الاضطراب كالشرق الأوسط تتصارع فيه المصالح الدولية والإقليمية، تبحث الدول عن تحالفات تحميها، وتحفظ وحدة أراضيها. فمنذ الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق الذي جاء عقب هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية؛ دخل الشرق الأوسط في موجة من العنف غير المسبوقة مرورًا بظهور التنظيمات المتشددة، واتخاذ الغرب لها كذريعة للتدخل المباشر في المنطقة، وصولاً إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، وإعادة تشكيل خارطة القوى والتحالفات في المنطقة.

لذا يعد البعد الأمني وما يتهدد قطر وتركيا عاملاً من أهم عوامل التقارب بينهما، حيث يشتركان في الكثير من المهددات الإقليمية والدولية، فالبلدان يطمحان إلى لعب دور مؤثر وفاعل في الشرق الأوسط، كما لا ينتميان لأي من المحورين المتصارعين في الشرق الأوسط، المحور الإيراني والمحور السعودي، ولا تمتلك الدوحة وأنقرة علاقات حميمة بإسرائيل حليفة الغرب وراعية مصالحه في الشرق الأوسط، على الرغم من وجود مستوى ما من العلاقة مع تل أبيب، كما تقيمان علاقة متقدمة مع حركة حماس المصنفة على قوائم الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ومن هذه التهديدات المشتركة على الصعيد الأمني ما ذكره رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو حول التهديدات الإرهابية المتنامية والجماعات الإرهابية المنتشرة في بعض البلدان، والتي يقف خلفها دول وحكومات. وأكد أن العلاقات التركية القطرية مثال ممتاز على العمل من أجل الاستقرار والسلام في المنطقة، مضيفاً "أن تركيا تريد شريكاً مثل قطر؛ لتعزيز علاقتها القوية مع

الخليج، وقطر بحاجة إلى شريك مثل تركيا في أوروبا والمنطقة الآسيوية الأوروبية بشكل عام".²⁸³

وعلى صعيد الاتفاقيات والتفاهات المشتركة بين تركيا وقطر؛ فقد تم توقيع بروتوكول تعاون أمني بين تركيا وقطر عام 2011، تمخض عنه تشكيل اللجنة الأمنية المشتركة بين وزارتي الداخلية في البلدين، حيث تعقد اجتماعاتها بالتناوب بينهما، وقد عقد 4 اجتماعات حتى نهاية عام 2019، حيث وقعت تركيا وقطر، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، اتفاقية تعاون أمني تتضمن التدابير الأمنية اللازم اتخاذها خلال تنظيم بطولة نهائيات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 في قطر، كذلك تبادل الخبرات الأمنية بين البلدين، إلى جانب الاتفاق على إرسال تركيا كواحد أمنية إلى قطر، وعناصر من القوات الخاصة مختصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.²⁸⁴

ويشكل التعاون الأمني المشترك بين تركيا وقطر أحد أهم مخرجات اجتماع اللجنة الإستراتيجية العليا التي وقعت في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2014، وجاء كثمرة للتحالف على المستوى السياسي بين البلدين، كما تعزز في السنوات التالية، وتم إبرام العديد من التفاهات والاتفاقيات في المجال الأمني خلال اجتماعات اللجنة الإستراتيجية العليا.²⁸⁵

وفي أعقاب الاجتماع الخامس للجنة أشار الرئيس أردوغان إلى أن العلاقات الأمنية والعسكرية المشتركة تشكل محور التعاون بين البلدين، حيث قال: تشكل مشاريعنا المشتركة في مجالات الصناعة العسكرية والأمنية والدفاعية العمود الفقري لعلاقتنا الثنائية مع قطر، نحن لا نعد أمن قطر منفصلاً عن أمن بلدنا.²⁸⁶

²⁸³ . صحيفة الراية، "محاضرة لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بجامعة قطر بعنوان التعاون التركي القطري: التحديات الإقليمية، آفاق أوسع".

²⁸⁴ . وكالة الأناضول، "بعلاقات شاملة متطورة: تركيا وقطر تقدمان نموذجاً للتعاون"، (16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019). تاريخ الاسترجاع (1 أبريل/ نيسان 2020).

²⁸⁵ . رئاسة الجمهورية التركية، "لا فرق لدينا بين أمننا وأمن قطر"، (2019/11/25).

²⁸⁶ . The Presidency of the Republic of Turkey, Directorate of Communications (DoC), "We don't deem Qatar's security separate from that of our country", (25 November 2019). (Access: 13 May 2020).

لذلك حرص البلدان على التعاون في صد التهديدات التي يتعرض لها أحدهما، ومن ذلك دعم تركيا لقطر في أزمة حصارها عام 2017 وإسنادها؛ للحيلولة دون خضوعها للضغط وسقوط نظام الحكم فيها، وذلك على كل المستويات بما فيها المستويين الأمني والعسكري، ووفرت أمنها الغذائي اليومي الذي قطعت إمداداته بفعل إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية معها من قبل دول الحصار²⁸⁷، كما حرصت قطر على لعب ذات الدور مع تركيا في الأزمات التي لحقت بها، ومنها أمن الطاقة الذي تعرض للتهديد خلال أزمة إسقاط الطائرة الحربية الروسية عام 2015²⁸⁸، حيث تعتمد تركيا بشكل رئيس على استيراد الغاز الطبيعي من روسيا، وقد تعهدت قطر بتعويض تركيا عن أي نقص في هذه الإمدادات، وتم توقيع مذكرة تفاهم أولية، لاستيراد تركيا الغاز الطبيعي المسال من دولة قطر على المدى الطويل وبشكل منتظم²⁸⁹، ومن ذلك أيضاً رفض قطر لمحاولة الانقلاب العسكرية في تركيا منتصف عام 2016، حيث كانت أول دولة تعلن موقفها وتأييدها للرئيس أردوغان، في المقابل كانت مواقف دول خليجية وعربية وغربية متأخرة ومتذبذبة.

وقد أيدت قطر حق تركيا في الدفاع عن نفسها، ومواجهة الإرهاب، وحماية حدودها الشرقية والجنوبية؛ ومن ذلك تأييدها للحملات العسكرية التركية في شمال سوريا، مثل: عملية "درع الفرات" شمال حلب، و"غصن الزيتون" في مدينة عفرين، و"نبع السلام" في شمال سوريا شرق نهر الفرات، حيث انفردت قطر بتأييد جميع هذه العمليات، بينما عارضت دول عربية أخرى، وقد تحفظت قطر على بيان جامعة الدول العربية الذي أدان عملية "نبع السلام" في سوريا، وعدّها غزواً لأراضٍ عربية، وتعدّياً على سيادتها، وطالب بتوقفها فوراً.²⁹⁰ كذلك أيدت الأنشطة التركية

²⁸⁷ . علي باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، 70.

²⁸⁸ . The Russian Government, "On arriving in Yekaterinburg from Southeast Asia, Dmitry Medvedev comments on events related to the Russian Su-24 aircraft", (25 November 2015), (Access: 13 November 2019).

²⁸⁹ . جرى التوقيع بين كل من شركة النفط الوطنية القطرية وشركة خطوط أنابيب نقل البترول التركية "بوتاش". (وزارة الخارجية القطرية، "سفير قطر في أنقرة: تحضيراتنا متواصلة لتصدير الغاز إلى تركيا" (25 مارس/ آذار 2016)، تاريخ الاسترجاع (29 سبتمبر/ أيلول 2017)).

²⁹⁰ . وكالة الأناضول، "بيان الجامعة العربية عن "نبع السلام" .. ليبيا ترفض وقطر والصومال تتحفظان"، (13 أكتوبر/ تشرين الأول 2019). تاريخ الاسترجاع (15 يونيو/ حزيران 2020).

العسكرية شمال العراق لمحاربة التنظيمات المسلحة، وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني، بينما أدانت جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام نبيل العربي ما اعتبرته خرقاً لسيادة العراق.²⁹¹

وقد ساهم العمل المشترك بين تركيا وقطر خارج حدودهما في الأزمات الإقليمية، لاسيما في الأزمة السورية، في تعزيز العلاقات الاستخباراتية بينهما، حيث استمر التنسيق الميداني المشترك مع المعارضة السورية المسلحة، لاسيما الجيش السوري الحر، لعدة سنوات؛ لتنظيم صفوفها، وتدريبها، وتسليحها، وتقديم الاستشارات، وغير ذلك من الأمور التي تطلبت تنسيقاً على مختلف المستويات، وبشكل دائم بين الأجهزة المختصة في كل من تركيا وقطر.

المطلب الثاني: العلاقات العسكرية التركية القطرية

نتيجة للعلاقات المتكاملة والشراكة الإستراتيجية بين تركيا وقطر؛ مثل التعاون العسكري لتتويجاً لهذا المسار المتنامي خلال عقدين من الزمن، هذا التعاون الذي شمل جوانب مختلفة منها؛ التدريب، وتقديم الاستشارات، وتبادل الخبرات، والدعم اللوجستي، ومبيعات الصناعات الدفاعية، وصولاً لنشر القوات المسلحة، والحق في إقامة قواعد عسكرية.

أولاً: الاتفاقيات العسكرية، والقاعدة العسكرية التركية في قطر

تعود بداية العمل العسكري المشترك بين تركيا وقطر إلى العام 2007، حيث وقعت اتفاقية للتعاون في المجالات العسكرية المتعلقة بالتدريب والتقنية والعلوم العسكرية.²⁹² وفي يونيو/ حزيران 2015، دخلت اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وقطر حيز التنفيذ، والتي أبرمت في عام 2014 في مجالات التدريب العسكري، والصناعة الدفاعية، وتمركز القوات المسلحة التركية على

²⁹¹ . جامعة الدول العربية، بيانات، "الأمين العام يعرب عن استنكار الجامعة العربية للقصف التركي في شمال العراق"، (4 أغسطس/ آب 2015).

²⁹² . T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 26958, "Milletlerarası Andlaşma", Karar Sayısı: 2008/13934 (5 Ağustos 2008), 6.

الأراضي القطرية.²⁹³ وبناء على هذه الاتفاقية أنشأت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في منطقة الخليج على الأراضي القطرية.

وفي ديسمبر/ كانون أول 2015، وقع وزير الدفاع التركي والقطري اتفاقاً يسمح لتركيا بنشر قواتها على الأراضي القطرية.²⁹⁴ ومنذ ذلك الحين، تقوم تركيا ببناء قاعدة عسكرية في قطر من المقرر أن تستضيف 3000 جندي تركي، بما في ذلك قوات المشاة، فضلاً عن القوات الجوية والبحرية. وكان مئات الجنود الأتراك يقومون بالفعل بتدريب الجيش القطري. هذا التحالف العسكري يتفهم العلاقات الوثيقة والشعور بالتهديدات المشتركة. كما يمثل تقدماً حقيقياً في الوجود الإقليمي لتركيا، وقدرتها على التأثير في ما وراء حدودها المباشرة.²⁹⁵

وقد بررت تركيا وجودها العسكري في قطر بأنه يهدف إلى الإسهام في الحفاظ على أمن المنطقة، وتقديم الدعم لقطر على صعيد التدريب العسكري، وأن هذا التمرکز العسكري ليس موجهاً ضد أي دولة، كما أن إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر تتوافق مع الرؤية المشتركة مع دول المنطقة حيال الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.²⁹⁶ كما أن أمن واستقرار قطر هو أمن واستقرار تركيا، فأنقرة تريد خليجاً مستقراً وآمناً.²⁹⁷

²⁹³ . T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 29380, "Milletlerarası Antlaşma", Karar Sayısı: 2015/7649 (8 Haziran 2015), 6.

²⁹⁴ . وزارة الخارجية التركية، "التصريحات والبيانات الصحفية" (30 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، تاريخ الاسترجاع (24 سبتمبر/ أيلول 2017).

²⁹⁵ . Steven A. Cook - Hussein Ibish, "Turkey and the GCC: Cooperation Amid Diverging Interests", (The Arab Gulf States Institute in Washington "AGSIW", 28 February 2017), 18.

²⁹⁶ . رد السفير حسين مفتي أوغلو الناطق باسم وزارة الخارجية على سؤال حول الأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام فيما يتعلق بطلب بعض الدول إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر. وزارة الخارجية التركية، "التصريحات والبيانات الصحفية"، (25 يونيو/ حزيران 2017).

²⁹⁷ . ديلي صباح، "داود أوغلو يزور مقر القيادة العسكرية التركية في قطر ويثني على الثقة القطرية"، 28 أبريل/ نيسان 2016، تاريخ الاسترجاع (01 سبتمبر/ أيلول 2017).

وكما هو حال القواعد أو العناصر العسكرية الأجنبية الأخرى الموجودة في دول المنطقة، فإن وجود تركيا العسكري في قطر أيضًا يستند في الأساس إلى قرار اتخذته البلدان استنادًا إلى حقوقهما السيادية.²⁹⁸

وتتمتع قطر بموقع جيو إستراتيجي مطل على الخليج العربي الغني بالنفط، ويتوسط دول الخليج، الأمر الذي ساهم في إقدام تركيا لتقييم فيها أولى قواعدها العسكرية خارج حدودها، وذلك؛ لتعزيز نفوذها، وحماية مصالحها الإقليمية، وزيادة صادراتها الدفاعية التي تطورت كثيرًا بعد افتتاح القاعدة العسكرية، حيث تصدر قطر قائمة الدول المستوردة لصناعات تركيا الدفاعية، وتمثل بوابة لتركيا على الدول العربية. في المقابل تحتاج قطر إلى التواجد التركي العسكري على أراضيها؛ لحماية أمنها، والاستمرار في سياستها الخارجية المستقلة عن دول الخليج الأخرى، لاسيما المملكة السعودية والإمارات المتحدة، بالإضافة إلى مهام التدريب والاستشارات التي يقوم بها مئات العسكريين الأتراك في قطر.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في العلاقات العسكرية الثنائية

1. القوات المسلحة: تمتلك تركيا جيشًا كبيرًا يبلغ قوامه 477 ألفًا²⁹⁹؛ ليحل في المركز الثاني في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لدى قطر 12 ألف عسكري فقط في قواتها المسلحة³⁰⁰، هذا الفرق الهائل يبين بوضوح حاجة قطر الماسة لعقد شراكة إستراتيجية مع دولة تملك جيشًا قويًا كتركيا.
2. الصناعات الدفاعية: في عام 2019 أصبح لدى تركيا اكتفاء ذاتيًا بنسبة 65% من العتاد بفضل صناعاتها الدفاعية³⁰¹، كما اتجهت للتصدير، ومنافسة الدول الكبرى، وتمثل قطر

²⁹⁸ . موقع وزارة الخارجية التركي، "التصريحات والبيانات الصحفية".

²⁹⁹ . CNN Türk, "TSK personel sayısı açıklandı", (20 Şubat 2019).

³⁰⁰ . globalfirepower (GFP), "Qatar Military Strength (2020)", (Access: 13 May 2020).

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=qatar

³⁰¹ . تجميع الباحث من موقع وزارتي الصناعة والتكنولوجيا، والدفاع الوطني على الإنترنت.

أكبر مستوردي صناعاتها الدفاعية، بالإضافة إلى دورها في تسويقها عالميًا عبر المعارض التي تقام على أراضيها، مثل: معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري (ديمدكس)، وهو الأكبر على مستوى الشرق الأوسط في مجاله.³⁰²

3. المساحة الجغرافية: تركيا وقطر مختلفتان في المساحة الجغرافية بشكل كبير، حيث تبلغ مساحة تركيا 780043 كم²³⁰³، حوالي 68 ضعف مساحة قطر التي تبلغ 11521 كم² فقط³⁰⁴، هذا الاختلاف في حجم المساحة الجغرافية لصالح تركيا يزيد من أهميتها بالنسبة إلى قطر، ويعوضها عن النقص في المساحة اللازمة لتدريب القوات المسلحة القطرية لاسيما القوات الجوية.

4. الموقع الجغرافي: تتميز قطر بموقعها المتوسط بين دول الخليج العربي، والمطلّة على الخليج ذي الأهمية الإستراتيجية، والذي يعطيها أهمية جيوسياسية جاذبة بالنسبة إلى تركيا كقوة إقليمية كبرى، كما تشكل قطر بالنسبة لها بوابة لدول الخليج والعالم العربي كذلك، غير أن موقع قطر بين القوى الإقليمية الكبرى، ومنها إيران والسعودية يشكل تهديدًا كبيرًا لقطر، وتحديًا أمام تركيا؛ كونها قوى متنافسة ومتصارعة.

ثالثًا: المبيعات العسكرية التركية إلى قطر

شهد قطاع الصناعات الدفاعية التركي تطورًا كبيرًا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وحظي باهتمام كبير من أعلى هرم السلطة في البلاد، كما نجحت الشركات التركية في تقديم وسائل قتالية متنوعة ومنافسة وجدت قبولًا لدى العديد من الدول حول العالم، وفي مقدمتها قطر التي تربطها علاقات وثيقة بتركيا، وقد بلغت صادرات تركيا من الصناعات الدفاعية والجوية 2,740,906 دولار أمريكي عام 2019.³⁰⁵

وفي 2 يوليو/ تموز 2012 بأنقرة تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع في كل من تركيا وقطر حول التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وقد استندت هذه المذكرة على الاتفاقية التي وقعت عام

³⁰² . انظر: معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري (ديمدكس). <https://dimdex.com/ar/about/>.

³⁰³ . Turkish Statistical Institute, "Turkey in Statistics: For statistical data and information requests", (2014), 3.

³⁰⁴ . حكومة قطر الإلكترونية، معلومات عن قطر: المساحة. تاريخ الاسترجاع (5 يناير/ كانون الثاني 2019).

³⁰⁵ . Türkiye İhracatçılar Meclisi, "Yillik İhracat rakamları", 2020.

2007 للتعاون في المجالات العسكرية المتعلقة بالتدريب والتقنية والعلوم العسكرية³⁰⁶، وهدفت لتطوير الصناعات الدفاعية عبر استخدام قدرات البلدين العلمية والفنية في المعدات العسكرية والأسلحة، وتبادل المعلومات العلمية والفنية والوثائق ذات الصلة، وتسويق المنتجات النهائية لطرف ثالث باتفاق مشترك، والمشاركة في معارض وندوات الصناعات الدفاعية التي ينظمها البلدان.³⁰⁷

وقد أسست كل من تركيا وقطر شركات مشتركة؛ لتعزيز الصناعات الدفاعية، وزيادة جودتها وكفاءتها، ومن ذلك: تأسيس شركة تحت اسم "برق" في قطر برأس مال نحو 275 ألف دولار، وذلك في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، بالاشتراك بين شركة "أسيلسان" للصناعات الدفاعية التركية و"SSTEK" لتقنيات الصناعات الدفاعية التركية وشركة "برزان القابضة" التابعة لوزارة الدفاع القطرية. وتهدف الشركة لإنتاج أنظمة قيادة وتحكم، وكاميرات الرؤية الحرارية والليالية، وأنظمة تشفير، وأنظمة أسلحة تحكم عن بعد.³⁰⁸

وقد عقدت عشرات صفقات السلاح بين تركيا وقطر خلال العقد الثاني من حكم حزب العدالة والتنمية، ومن أبرز صفقات السلاح التي جرت بين الجانبين تلك التي تم توقيعها في قطر على هامش معرض ومؤتمر الدوحة للدفاع البحري "ديمدكس 2018"³⁰⁹، ومنها:

1. وقعت شركة "بي إم سي" التركية للصناعات العسكرية، اتفاقية مع القوات المسلحة القطرية، تشتري بموجبها الأخيرة 85 سيارة مدرعة.³¹⁰

³⁰⁶ . مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع في كل من تركيا وقطر حول التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، الديباجة، (2 يوليو/ تموز 2012).

³⁰⁷ . مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع في كل من تركيا وقطر حول التعاون في مجال الصناعات الدفاعية، المادة رقم (4).

³⁰⁸ . وكالة الأناضول، تأسيس شركة تركية قطرية للصناعات الدفاعية، (4 أكتوبر/ تشرين أول 2018). تاريخ الاسترجاع (2 فبراير/ شباط 2020).

³⁰⁹ . يعقد المعرض بصورة دورية منذ عام 2008، وقد شهدت نسخته لعام 2018 عروضاً ضخمة للشركات العالمية التي يصل عددها إلى 180 عارضاً من أكثر من 60 بلداً في مجال الصناعات البحرية والعسكرية، حيث بلغ إجمالي قيمة الصفقات أكثر من 32 مليار دولار، وقد تميزت مشاركة تركيا فيه، حيث شاركت أكثر من 30 شركة تركية فيه. (انظر: معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري (ديمدكس).

(<https://dimdex.com/ar/about/>).

2. وقعت الشركة التركية "أسيلسان" المتخصصة في الصناعات العسكرية والإلكترونية اتفاقية مع شركة "برزان" القابضة التابعة لوزارة الدفاع القطرية، تشمل تزويدها بسلاح "صرب - ظفر" بعد إجراء تجارب عليه في صحراء قطر، ومن أهم ميزات المنظومة قدرتها على تلقيم الذخيرة من داخل المركبة القتالية دون الحاجة إلى خروج العناصر، فضلاً عن تصميمها الذي ينعكس إيجاباً على المركبة خلال العمليات في المناطق المأهولة.³¹¹
 3. وقعت كذلك قطر عقداً لشراء 28 مروحية من طراز (NH90)، إضافة إلى خدمات الدعم، والتدريب، والصيانة وأعمال البنى التحتية بقيمة تفوق الـ3 مليار يورو.³¹²
 4. كما وقعت شركتي "برزان" و"أسيلسان" اتفاقية شراكة؛ لنقل الخبرات التكنولوجية، وإنتاج أنظمة تحكم عن بعد بالأسلحة المثبتة، وأنظمة بصرية للمراقبة، لصالح القوات المسلحة القطرية.³¹³
 5. وقدمت البحرية القطرية طلباً لسفينتي تدريب (CTS) إلى شركة بناء السفن التركية الخاصة "أناضول"، وبحسب الشركة، فإن السفن يبلغ طولها 90 متراً، ووزنها 1950 طناً، وتحتوي على مهبط لطائرة عمودية متوسطة الحجم.³¹⁴
 6. وقعت القوات المسلحة القطرية مع شركة "بيكار" التركية لصناعة الطائرات اتفاقية لشراء 6 طائرات بدون طيار من طراز "بيرقدار TB2".³¹⁵
- وبعد أن افتتحت شركة "أسيلسان" مكتباً لها في الدوحة، قامت قطر بشراء عدد، لم يتم الكشف عنه، من أنظمة (STAMP-2) و (SARP RCWSs)؛ ليتم تركيبها على المركبات المدرعة

³¹⁰ . موقع الأمن والدفاع العربي (SDA)، "قطر تتعاقد على 85 مدرعة تركية على هامش معرض Dimdex 2018" (13 مارس/ آذار 2018)، تاريخ الاسترجاع (01 سبتمبر/ أيلول 2019).

³¹¹ . وكالة الأناضول، "أسيلسان التركية تختبر منظومة سلاح حديثة في صحراء قطر"، 02 ديسمبر/ كانون الأول 2018، تاريخ الاسترجاع (01 سبتمبر/ أيلول 2019).

³¹² . موقع الأمن والدفاع العربي (SDA)، "28 مروحية NH90 بقيمة تفوق الـ3 مليار يورو لصالح القوات القطرية" (13 مارس/ آذار 2018)، تاريخ الاسترجاع (01 سبتمبر/ أيلول 2019).

³¹³ . وكالة الأناضول، "تأسيس شركة تركية قطرية للصناعات الدفاعية"، (4 أكتوبر/ تشرين أول 2018). تاريخ الاسترجاع (2 فبراير/ شباط 2020).

³¹⁴ . İbrahim Sünnetci, "Turkey & Qatar Foul-Weather Friends!", Defence Turkey, (Issue 98/2018), 43.

³¹⁵ . موقع الأمن والدفاع العربي (SDA)، قطر تتعاقد على شراء 6 طائرات بدون طيار من إنتاج شركة "بيكار" التركية، (5 مارس/ آذار 2018). تاريخ الاسترجاع (2 فبراير/ شباط 2020).

ذات العجلات في القوات المسلحة القطرية.³¹⁶

وفي 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، تم توقيع عقد بين وزارة الدفاع القطرية وشركة "أصلان" التركية يتم بموجبه تسليم نظام "أمن الحدود المتنقلة المتكامل" إلى القوات المسلحة القطرية.³¹⁷

وخلال معرض ومؤتمر الدوحة للدفاع البحري "ديمكس 2016"، جرى التوقيع على العديد من صفقات السلاح، ومنها: توقيع البحرية القطرية مع شركة "أسيلسان" التركية عقدًا يتم بموجبه تزويدها بأنظمة تحكم عن بعد من طراز (STAMP 12.7mm)؛ ليتم دمجها في زوارق بحرية عالية السرعة ومتخصصة بإجراء دوريات بحرية، جرى في ذات الوقت التوقيع لشرائها من شركة "يونجا أونوك" التركية، بقيمة 41 مليون يورو.³¹⁸

وفي نسخة "ديمكس 2014"، وبعد منافسة شديدة مع 18 من أحواض بناء السفن الدولية، حصلت شركة "آريس" لبناء السفن على عقد بقيمة 55 مليون دولار أمريكي؛ لتقديم ما مجموعه 17 مركبًا متقدمًا لدائرة أمن السواحل والحدود القطرية.³¹⁹

³¹⁶ . İbrahim Sünnetci, "Turkey & Qatar Foul-Weather Friends!", Defence Turkey, (Issue 98/2018), 44.

³¹⁷ . Ibid, 44.

³¹⁸ . موقع الأمن والدفاع العربي (SDA)، تركيا تزود قطر بـ 6 زوارق بحرية بقيمة 41 مليون يورو، (5 إبريل/ نيسان 2016). تاريخ الاسترجاع (2 فبراير/ شباط 2020).

³¹⁹ . İbrahim Sünnetci, "Turkey & Qatar Foul-Weather Friends!", Defence Turkey, (Issue 98/2018), 45.

خاتمة الفصل الثالث

تعززت العلاقات التركية القطرية بالتوافق السياسي، والتكامل الاقتصادي، والشراكة الأمنية والعسكرية، على الرغم من الاختلاف الكبير في المساحة الجغرافية وعدد السكان؛ حيث غلب على العلاقات التركية القطرية التاريخية الانسجام والتعاون والعمل المشترك في غالب الأحيان منذ استقلال دولة قطر عام 1971، وفي عهد حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 سعت تركيا لاستعادة عمقها الاستراتيجي وعلاقاتها في الشرق الأوسط ومن بينها علاقاتها بدول الخليج العربي، حيث تم تأسيس آلية للحوار الإستراتيجي بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي في عام 2008، لتعزيز العلاقات البينية في مختلف المجالات، غير أن لقاءات الحوار الإستراتيجي والتي عقدت بصورة سنوية تعثرت مع اتساع رقعة الخلاف بين تركيا وقطر من جهة والسعودية والإمارات المتحدة من جهة أخرى نتيجة للتطورات السياسية والأمنية الإقليمية التي أعقبت ثورات الربيع العربي.

وقد رأت القيادة التركية في نظيرتها القطرية طرفاً موثقاً تفضل العمل معه في القضايا الثنائية والإقليمية، وذلك للانسجام بين القيادتين في البلدين، والصداقة الشخصية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والأمير القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ثم الأمير تميم بن حمد آل ثاني، كما أن رؤية البلدين للقضايا ذات الاهتمام المشترك متطابقة في الكثير منها، الأمر الذي يجعل من التقارب والعمل المشترك مطلباً لكليهما لتحقيق المصالح المشتركة في مختلف المجالات.

تطورت العلاقات الثنائية التركية القطرية لتنتقل من مرحلة التقارب والتعاون حتى عام 2014، إلى الشراكة الإستراتيجية ومأسسة العلاقة في مختلف المجالات، بتشكيل اللجنة الإستراتيجية العليا برئاسة زعمي البلدين، حيث التعاون والتنسيق الأمني المكثف، والعلاقات العسكرية الإستراتيجية بافتتاح القاعدة العسكرية التركية في قطر، والشراكة في مجال الصناعات الدفاعية، وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية تم مأسسة العلاقة وتطويرها، وعلى الرغم من زيادة حجم التبادل التجاري في السنوات الأخيرة، غير أنها لا زالت في محيط الملياري دولار فقط، في المقابل نما حجم الاستثمارات المتبادلة، لتصل الاستثمارات القطرية في تركيا إلى حوالي 22 مليار دولار، ونظيرتها التركية في قطر إلى 17.4 في عام 2019. إلى جانب عقد اتفاقية تبادل العملات، والتي بلغت ما يعادل 15 مليار دولار عام 2020.

الفصل الرابع

قضايا الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية

الفصل الرابع

قضايا الشرق الأوسط والعلاقات التركية القطرية

يشكل الشرق الأوسط أحد مركبات الأمن الإقليمي المعيارية السبعة التي حددها باري بوزان، والتي تتميز بغياب أي قوة على المستوى العالمي فيها؛ ما يسمح بتحديد القطبية المحلية حصرياً من قبل القوى الإقليمية. ويشهد الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة حالة متصاعدة من انعدام الأمن والاستقرار؛ نتيجة للصراعات المحتمدة فيه بين القوى الإقليمية، إلى جانب تدخلات القوى الدولية، الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات التركية القطرية.

ويتناول هذا الفصل تحليل العلاقات التركية القطرية في البعد الإقليمي، في ثلاث مستويات، وهي: المستوى الأول ويتناول دور تركيا وقطر تجاه التغيرات المحلية في قضايا الشرق الأوسط، أما المستوى الثاني فيركز على الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على العلاقات التركية القطرية، وفي المستوى الثالث يبحث التدخلات الدولية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على العلاقات التركية القطرية.

المبحث الأول: دور تركيا وقطر تجاه التغيرات المحلية في الشرق الأوسط

شكلت العديد من الدول في الشرق الأوسط عاملاً إضافياً في إذكاء الصراعات الإقليمية؛ نتيجة دخولها في أزمات أمنية أو تغيرات سياسية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، والتي أحدثت كسراً في منظومة القوى والمحاور في الشرق الأوسط، فقد سقطت أنظمة الحكم في بعض دول المحورين المتصارعين، الإيراني والسعودي، بفعل ثورات شعبية كمصر وتونس، وشهد بعضها الآخر حرباً أهلية امتدت لسنوات عديدة كما في سوريا واليمن. وأتاحت الفرصة لتصدر جماعة الإخوان المسلمين واسعة الانتشار في عدد من هذه الدول كمصر حتى يوليو/ تموز 2013، وتونس، وهو الأمر الذي لقي ترحيباً وتعاوناً من تركيا وقطر؛ لتشكلا بالإضافة إلى جانب جماعة الإخوان محوراً جديداً منافساً للمحورين التقليديين.

ولتركيا وقطر ردود أفعال متشابهة على الأحداث الأمنية والسياسية في سوريا ومصر وليبيا واليمن وتونس. فقد أكد الأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني والرئيس التركي رجب طيب

أردوغان على أن مواقف بلديهما ثابتة ومتماثلة في القضايا التي تخص المنطقة، وذلك خلال عقد الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين بالدوحة في ديسمبر/ كانون الأول 2015. حيث تمت مناقشة تطورات الأوضاع في سوريا وليبيا واليمن وغيرها.³²⁰

المطلب الأول: سياسة تركيا وقطر تجاه القضايا الأمنية

أولاً: الأزمة السورية

بدأت الثورة السورية مبكراً، غير أنها لم تفلح في إسقاط النظام الذي خرجت ضده؛ ما جعلها من أكثر الثورات تكلفة بشرية ومادية، كما تعقدت فيها الحسابات المحلية والإقليمية والدولية، فسوريا تقع في قلب المحور الإيراني، وبالتالي سارعت إيران لدعم حليفتها، وفي المقابل سعت السعودية وحلفائها إلى إسقاط النظام في سوريا عبر تسليح المعارضة، وتقديم الأموال لها.

من جانب آخر، وبعد اشتداد قمع النظام للمتظاهرين، وسقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، دعت قطر إلى التدخل المسلح، وتسليح المعارضة التي تقاتل ضد نظام الأسد، وذهبت منفردة، وبدأت في دفع الرواتب، وتوفير الأسلحة عبر تركيا للجيش السوري الحر والمجموعات المسلحة، وتعدُّ قطر أكبر مانح للمساعدات للمعارضة السورية.³²¹

كما سعت قطر بأن تؤدي نفس الدور الذي لعبته في الحرك الليبي، من خلال رئاستها لدورة مجلس الجامعة العربية، فبعدما نجحت في تجميد عضوية سوريا في الجامعة، أرادت استصدار قرار دولي بفرض حظر جوي للطيران على سوريا، تطبيقاً للسيناريو الليبي بتدخل قوات الناتو لضرب سوريا، ولكنها فشلت في ذلك على الرغم من تلقيها دعماً من منافستها السعودية، وذلك بسبب الفيتو الروسي الصيني بمجلس الأمن، وعدم جدية الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.³²²

³²⁰ . وزارة الخارجية القطرية، "سمو الأمير والرئيس التركي يترأسان الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين" (02 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، تاريخ الاسترجاع (15 ديسمبر/ كانون الأول 2017).

³²¹ . منذر أحمد شراب، *السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات العربية 2003-2012*، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2014)، 160.

³²² . المرجع نفسه، 160.

وقد شهد الملف السوري تنسيقاً كبيراً بين تركيا وقطر اللتين تصرفتا ككتلة واحدة (في الكثير من الأحيان)، حيث ساهمتا بشكل مشترك في تشكيل المجلس الوطني السوري، الجناح المدني في المعارضة السورية، إلى جانب جناحه العسكري الجيش السوري الحر؛ لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد. فقد استضافت تركيا مؤتمر المعارضة السورية الذي تمخض عنه "المجلس الوطني السوري" كمجلس انتقالي، ثم تطور ليصبح "الائتلاف الوطني السوري" بعد إضافة شخصيات وكتل جديدة عليه، وذلك خلال مجموعة من الاجتماعات التشاورية على مدار ثلاثة أيام في الدوحة من 8-11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.³²³

كما فرضت أنقرة عقوبات على النظام السوري، وسعت إلى عزله دولياً، واستصدار قرارات ضده في مجلس الأمن، وذلك بالتنسيق مع قطر وبعض دول الخليج الأخرى، وقد أقدمت تركيا على سحب سفيرها من دمشق بعد أن تم تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية في 13 تشرين الثاني 2011.

وبعد ظهور تنظيم "داعش"، لم تنضم تركيا للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة "داعش"، كما تأخرت بالسماح للتحالف باستخدام قاعد "إنجرلك" العسكرية، حيث رأت تركيا ضرورة العمل بصورة رئيسة لإسقاط نظام بشار الأسد، كما عارضت بشدة دعم الوحدات الكردية بالسلاح على اعتبار أنها الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني التركي المحظور في تركيا.

وطالبت تركيا بضرورة إقامة منطقة آمنة تستوعب السوريين المهجرين؛ للتخفيف من تدفقهم إلى تركيا، ولمنع الأكراد من السيطرة على كامل الشمال السوري تمهيداً لإقامة كيان خاص بهم، لاسيما بعد تصاعد سيطرة الأكراد على الأرض بعد طرد "داعش" من كوباني/عين العرب في عام 2015.

وقد شكلت هذه التطورات نقطة تحول في سياسة تركيا تجاه سوريا، حيث بدأت باستخدام القوة العسكرية تدريجياً، ابتداءً بالقصف المدفعي للشمال السوري؛ لمنع تقدم "داعش" أو القوات الكردية، ثم أقدمت تركيا على التوغل المحدود في التراب السوري لأغراض محددة؛ كنقل ضريح سليمان شاه إلى تركيا؛ بدعوى الحفاظ عليه في ظل المعارك التي تدور رحاها على الأراضي السورية، تبع ذلك مرحلة التدخل العسكري المباشر واسع النطاق عبر عمليات متتالية مثل: "درع

³²³ . الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "أهداف الائتلاف"، تاريخ الاسترجاع (2020/1/15).

الفرات" شمال حلب، و"غصن الزيتون" في مدينة عفرين، و"نبع السلام" في شمال سوريا شرق نهر الفرات.³²⁴

ثانيًا: الأزمة اليمنية

شهد اليمن كغيره من دول الربيع العربي حراكًا شعبيًا واسعًا، وثورة ضد الرئيس علي عبدالله صالح ونظام حكمه، الذي وُضع له حد عبر المبادرة العربية التي قضت برحيله عن الحكم. وقد تطابق الموقفان التركي والقطري من الثورة في اليمن، كما في دول الربيع العربي الأخرى، ودعمتا التحول الديمقراطي في البلاد المتمثل بالمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني.

ودعمت تركيا الحكومة اليمنية وفق قرار مجلس الأمن (2216)، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني. كما أكد وزير الخارجية التركي جاووش أوغلو دعم بلاده لدول مجلس التعاون في عملية عاصفة الحزم العسكرية في اليمن؛ لإعادة إحياء سلطة الدولة الشرعية.³²⁵

أما قطر فكانت أول طرف دولي دعا الرئيس صالح إلى التنحي عن السلطة، حيث كانت العلاقة مع صالح متردية وفي مستوى متدنٍ، غير أن العلاقات تحسنت بعد تولي الرئيس عبد ربه منصور هادي للحكم في اليمن، كما كان فرع الإخوان في اليمن -حزب الإصلاح- حلفاء لدولة قطر. وقد شاركت قطر كأحد "الدول العشر" المشرفة على تطبيق المبادرة الخليجية، والتي شملت إلى جانب دول الخليج الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، بينما دخلت تركيا ضمن سفراء مجموعة الدول الـ 18 الداعمة للمبادرة الخليجية في اليمن.

لعل زيارة الرئيس عبدالله جول كآخر رئيس يزور اليمن قبل انتقال السلطة للرئيس هادي؛ تفسر جدية توجه الأتراك لإقامة شراكة وتعاون مع الجمهورية اليمنية. وفي تلك الفترة نشطت تركيا في إقامة معارض ترويجية للجامعات التركية؛ بغرض استقطاب الطلاب إليها، فضلًا عن تقديم منح دراسية محدودة، حاولت الدبلوماسية التركية في اليمن عبر السفارة ومنظمة "تيكا" التركيتين تقديم

³²⁴ . Türkiye Cumhuriyeti Milli Savunma Bakanlığı, "Tum Yayın", (Erişim 15 Mart 2020).

³²⁵ . وزارة الخارجية القطرية، "سعادة وزير الخارجية يجري اتصالًا هاتفيًا بنظيره التركي"، 26 مارس/ آذار 2015، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2018).

دورات في اللغة التركية، وافتتاح معاهد تعليمية وحرفية، وإعادة ترميم بعض الآثار العثمانية، وتقديم عروض اقتصادية، وتعريف التجار الأتراك بفرص الاستثمار في اليمن. حاولت تركيا التأسيس لشراكة مع اليمن في الجانب الصحي والتعليمي والتقني والطاقة، غير أن الحكومة اليمنية، بسبب ضغوط خارجية، لم تستطع تهيئة الأجواء لذلك، ومع دخول المتمردين الحوثيين إلى العاصمة صنعاء في 21 مارس/ آذار 2014 تراجع الدور التركي كبقية الدول التي تعتمد على القوة الناعمة والدبلوماسية.³²⁶

وقد نددت كل من الدوحة وأنقرة بسيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، وأكدتا على دعم الرئيس هادي، وعلى دعمهما لعاصفة الحزم التي شنها تحالف الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية، ففي الوقت الذي شاركت فيه قطر في العمليات العسكرية ضد الحوثيين، أعلنت تركيا موقفها الداعم للحملة والمؤيد لها.³²⁷ غير أن تصاعد الخلافات الداخلية في البيت الخليجي، ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة مع حصار قطر في يوليو/ تموز 2017، ألقى بظلاله على التحالف، حيث أخرجت القوات القطرية منه.

ثالثاً: الأزمة الليبية بعد عام 2014

زاد تعقيد المشهد الليبي بعد ظهور اللواء المتقاعد خليفة حفتر في عام 2014، وتشكيله لقوات عسكرية تحت قيادة سميت بـ "الجيش الوطني الليبي"، وقد حصل على دعم برلمان طبرق الذي يتنازع السلطة مع حكومة السراج المعترف بها دولياً، وبذلك أصبح حفتر لاعباً رئيساً على الصعيد العسكري ثم السياسي، كذلك زادت حدة التنافس بين القوى الإقليمية، حيث يحظى حفتر بدعم من مصر والإمارات المتحدة والسعودية، والتي تسعى إلى السيطرة على كامل ليبيا عبر تقديم الدعم العسكري والاستخباري واللوجستي له.

وبين عامي 2017 – 2019 تعاظمت قوات حفتر، واستطاع السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، حيث استولى على الشرق وأجزاء من الجنوب، ليتوجه بعدها لمحاولة السيطرة على

³²⁶ . عاتق جار الله، "التنافس الدولي وحدود الدور التركي في اليمن"، تركيا بوست (8 يوليو/ تموز 2017).

³²⁷ . قناة تي ري تي العربية، "العلاقات التركية السعودية: مرحلة متميزة وعهد جديد للعلاقات المتينة بين الدولتين"، (28 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2018).

العاصمة الليبية طرابلس، وفي الرابع من أبريل/ نيسان 2019 أطلق خليفة حفتر حملة عسكرية واسعة؛ للسيطرة على طرابلس، الأمر الذي دفع بالفريق المقابل ولاسيما تركيا إلى الإسراع في إرسال التعزيزات العسكرية واللوجستية، وإرسال الخبراء لطرابلس؛ لتعديل الكفة، ومنع سقوط طرابلس في يد خصومها الإقليميين، فقد أبرمت حكومة السراج المعترف بها دوليًا مذكرة تفاهم مع تركيا في 27 نوفمبر/ تشرين ثاني 2019 تسمح بموجبها بالتدخل العسكري التركي في ليبيا³²⁸، وتشكل ليبيا أهمية كبيرة لتركيا من جوانب عديدة، منها: حفظ مصالح أنقرة البحرية، وبشكل خاص حقوق التنقيب عن الغاز الطبيعي، والذي يشهد صراعًا بين القوى المطلة على شرق المتوسط، حيث جرى التوقيع على مذكرة ثانية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين³²⁹ في اللقاء الذي جمع زعمي البلدين في إسطنبول، بالإضافة إلى ما تملكه ليبيا من موارد طبيعية، ومخزون هائل من النفط، وبيئة خصبة للاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات المختلفة الأخرى. وفي هذا السياق، جاء دعم قطر للحكومة الشرعية في طرابلس على الصعيدين الاقتصادي والأمني منسجمًا مع الدور التركي، ومكملاً له.

³²⁸ . T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 30990, "Türkiye Cumhuriyeti Hükûmeti ile Libya Devleti Ulusal Mutabakat Hükûmeti Arasında Güvenlik ve Askerî İş Birliği Mutabakat Muhtırasının Onaylanması Hakkında Karar", Karar Sayısı: 1926 (26 Aralık 2019), 5.

³²⁹ . T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 30976, "Türkiye Cumhuriyeti Hükûmeti ile Libya Devleti Ulusal Mutabakat Hükûmeti Arasında Akdeniz'de Deniz Yetki Alanlarının Sınırlandırılmasına İlişkin Mutabakat Muhtırasının Yürürlük Tarihinin 8 Aralık 2019 Olarak Tespit Edilmesi Hakkında Karar", Karar Sayısı: 1818 (12 Aralık 2019), 6.

المطلب الثاني: سياسة تركيا وقطر تجاه التغيرات السياسية

أولاً: التغيرات السياسية في تونس

انطلقت شرارة ثورات الربيع العربي في تونس نهاية عام 2010، وقد آتت أكلها مطلع عام 2011، حيث أفلح الثوار في إسقاط رئيس البلاد زين العابدين بن علي، وإنهاء حقبة من الحكم امتدت لعقود، كان فيها هذا النظام متوافقاً مع المحور السعودي، ومعادياً بشدة للإسلام السياسي.

وفي أول انتخابات برلمانية تصدرت حركة النهضة المنتمية فكرياً إلى الإخوان المسلمين قوائم الانتخابات، وفازت بمنصب رئيس الجمهورية، وشكلت الحكومة للمرة الأولى في تاريخ الحركة، عام 2012³³⁰، الأمر الذي فتح الباب للتحالف مع كل من تركيا وقطر اللتين تدعمان التيار الإسلامي المعتدل، وفي مقدمته جماعة الإخوان المسلمين.

في سبتمبر/ أيلول 2011 تم عقد اتفاقية تعاون وصداقة بين تركيا وتونس خلال زيارة رئيس الوزراء التركي في حينه رجب طيب أردوغان لتونس، وهي الزيارة الأولى له إلى تونس بعد الثورة، وقد تأسس في الزيارة لمجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين، الذي انعقدت دورته الأولى في يونيو/ حزيران 2013 خلال زيارة أردوغان الثانية لتونس بعد الثورة.³³¹ وقال السفير التونسي في أنقرة محمد فيصل بن مصطفى، إن العلاقات التونسية التركية تشهد زخماً كبيراً على عدة مستويات.³³² وفي عام 2014 بلغت المساعدات التركية الإغاثية والتنمية لتونس 200.7 مليون دولار أمريكي.³³³

في 11 فبراير/ شباط 2014 زار وزير الخارجية التركي حينها أحمد داود أوغلو تونس، والتقى الرئيس التونسي في حينه المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة مهدي جمعة؛ للتأكيد على وقوف تركيا إلى جانب تونس ومسارها الديمقراطي. وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول من نفس العام زار

³³⁰ . انظر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "نتائج الانتخابات التشريعية"؛ الهيئة المستقلة للانتخابات، "نتائج الانتخابات الرئاسية".

³³¹ . وكالة الأناضول، "أردوغان يصل إلى تونس في زيارة تستغرق يومين" (6 يونيو/ حزيران 2013)، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2018).

³³² . مقابلة لوكالة الأناضول مع السفير التونسي في أنقرة محمد فيصل بن مصطفى (26 أبريل/ نيسان 2018)، تاريخ الاسترجاع (5 مايو/ أيار 2018).

³³³ . TİKA, "Türkiye Kalkınma Yardımları: 2014 Raporu" (2015), 67.

وزير الخارجية التونسي في حينه منجي حمدي تركيا، والتقى بالرئيس رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء في حينه أحمد داود أوغلو، ووزير الخارجية مولود شاويش أوغلو، وقد تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الإستراتيجي بين البلدين في تركيا.³³⁴

في شهر سبتمبر/ أيلول 2014 عقدت الانتخابات التشريعية الثانية بعد الثورة، وقد فاز فيها حزب نداء تونس، رحبت تركيا بنتائج الانتخابات، ووصفها وزير الخارجية التركي بالانتخابات النزيهة والشفافة، والتي تشكل نموذجًا يحتذى به.³³⁵

كما توجت زيارة الرئيس التركي لتونس في ديسمبر/ كانون الأول 2017 بتوقيع عدد من الاتفاقيات، شملت عدة مجالات منها: المجال العسكري، والاستثمارات والبيئة.³³⁶ وقد أصبحت تونس وجهة للاستثمارات التركية، حيث استضافت 50 مؤسسة اقتصادية تركية على أراضيها عام 2018 في مجالات متعددة، ساهمت في توفير 2500 فرصة عمل.³³⁷

في ذات السياق جاء التعاون القطري مع تونس بعد الثورة، فقد ساندت قطر الثورة التونسية، والعملية الديمقراطية في تونس، وقدمت لها الدعم المادي واللوجستي، كما ساهمت قناة الجزيرة بدور بارز في تغطية الأحداث في تونس أولاً بأول، وقد رحبت قطر بفوز حركة النهضة في الانتخابات العامة، ووصولها إلى سدة الحكم؛ لتبدأ مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين، وقد شكلت علاقة الدوحة المتقدمة بالإخوان المسلمين، وبزعماء تونسيين، مثل المنصف المرزوقي رافعة لعلاقتها بهذا البلد، لاسيما في السنوات الأولى بعد الثورة.

وفي السنوات الأولى للثورة حرص المسؤولون القطريون على إقامة علاقات متقدمة مع تونس، ووضع برنامج للتعاون الإستراتيجي معها عبر تدشين اللجنة العليا المشتركة التونسية القطرية،³³⁸ والعمل في المجالات كافة، حيث تزيد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين على أكثر من ثمانين اتفاقاً ومذكرة. كما تأتي قطر في المرتبة الأولى عربياً، والثانية دولياً من حيث حجم

³³⁴ . Burhanettin Duran, vd., "Türk Dış Politikası Yıllığı", (Ankara: Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı "SETA", 2014), 291.

³³⁵ . Duran, vd., "Türk Dış Politikası Yıllığı", 292.

³³⁶ . مقابلة لوكالة الأناضول مع السفير التونسي في أنقرة محمد فيصل بن مصطفى، (2018/4/26).

³³⁷ . المرجع نفسه.

³³⁸ . سفارة دولة قطر في تونس، "العلاقات القطرية التونسية"، تاريخ الاسترجاع (2 مايو/ أيار 2018).

الاستثمار المباشر بتونس، باستثمارات تقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار موزعة على قطاعات الاتصالات، والبنوك، والسياحة، وغيرها.

ثانيًا: التغيرات السياسية في مصر

انطلقت الثورة المصرية مطلع عام 2011 تحديدًا في 25 يناير/ كانون الثاني 2011، وقد نجح الثوار في إزاحة حسني مبارك عن سدة الحكم، الأمر الذي فصح المجال أمام الحركات، والتيارات المجتمعية والدينية؛ لتتصدر المشهد السياسي في مصر، ولما كان التيار الإسلامي المعتدل المتمثل في حركة الإخوان المسلمين الأكثر تنظيمًا وشعبية وقوة بينها؛ استطاع الوصول إلى سدة الحكم في البلاد، كما حقق ذلك أيضًا في تونس، وبمستوى المشاركة الفاعلة في حكم عدد من الدول الأخرى، كاليمن، وليبيا، وكذلك المغرب التي خشيت من وصول رياح التغيير إليها.

وجدت كل من تركيا وقطر في تنحي مبارك وتولي المجلس العسكري لدفة الحكم في البلاد فرصة لمد جسور التعاون، وتحسين العلاقة مع مصر في ظل تراجع دور النخبة السياسية التقليدية، كما وجد فيها المجلس العسكري فرصة لتحسين الظروف الاقتصادية المتردية في البلاد.

وقد كانت تركيا أول من دعم الثورة المصرية، فقد أجرى الرئيس التركي في حينه عبدالله غول زيارة إلى القاهرة في 17 مارس/ آذار 2011 هي الأولى لرئيس دولة يزور مصر بعد ثورة يناير/ كانون الثاني³³⁹، وقد ركزت الزيارة على التعاون في المجالين الاقتصادي والعسكري، حيث أريد لمصر أن تكون بوابة للبضائع التركية إلى العالم العربي بعد تردي العلاقات التركية السورية، وفي ذات السياق جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي في حينه رجب طيب أردوغان في 12 سبتمبر/ أيلول 2011.³⁴⁰

³³⁹ . مقابلة شخصية مع عمرو دراج وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، إسطنبول.

³⁴⁰ . عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، الجزء الثاني، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو/ أيار 2016)، 532.

كما كان السفير التركي نشيطاً وساهم في تطوير العلاقة بين أنقرة والقاهرة، كما كانت أول زيارة لوزير التخطيط والتعاون الدولي المصري آنذاك عمرو دراج بعد توليه منصبه إلى تركيا.³⁴¹

ولدعم الاقتصاد المصري في ظل الثورة، قدمت أنقرة ملياري دولار أحدهما كوديعة في البنك المركزي المصري، والثاني كإيرادات من تركيا إلى مصر، التبادل التجاري استمر بحدود 4 مليارات دولار، وكان مخططاً لأن يصبح 5 مليارات. اتفاقية الرورو (RORO) خط مباشر بين مرسين والإسكندرية لمرور الصادرات التركية إلى مصر ثم الدول العربية، لكن تم إلغاء الاتفاقية من جانب مصر لاحقاً. وعلى الرغم من القطيعة في العلاقة بين تركيا ومصر على المستوى السياسي، غير أن العلاقات الاقتصادية لازالت مستمرة وتتطور.³⁴²

ومع وصول الإخوان إلى سدة الحكم في مصر بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي، وتحقيق أغلبية برلمانية؛ تعززت العلاقة كثيراً مع تركيا، خصوصاً مع فتور عدد من الدول العربية الكبيرة عن التعاون مع النظام الجديد في مصر، كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة. وقد جاءت زيارة مرسي إلى أنقرة في 12 أغسطس/ آب؛ لتعزيز العلاقات مع تركيا المتحمسة لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.³⁴³

غير أن ما جرى في 30 يوليو/ تموز 2013 بدد كل شيء، حيث تبنت تركيا موقفاً متشدداً من عزل الرئيس مرسي، وعدته انقلاباً عسكرياً على أول رئيس مدني منتخب في مصر، وزادت حدة الرفض بعد فض اعتصام رابعة بالقوة، وتم خفض التمثيل الدبلوماسي إلى قائم بالأعمال بعد اعتبار السفير التركي شخصاً غير مرغوب فيه، وتراجعت العلاقة بين البلدين لأدنى مستوياتها على كل الأصعدة.³⁴⁴

لم يختلف الموقف القطري عن الموقف التركي من التطورات السياسية في مصر عبر مراحلها المختلفة، وعمد الجانبان للتنسيق والعمل المشترك في بعض مراحلها؛ حيث اعتبرت قطر أن المجلس العسكري حمى ثورة 25 يناير/ كانون الثاني وانحازت إليها، ودعمت التحول الديمقراطي في مصر، كما زار مصر أمير قطر في حينه حمد بن خليفة آل ثاني في 3 أيار/ مايو 2011، وهو

³⁴¹ . مقابلة شخصية مع عمرو دراج وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، إسطنبول.

³⁴² . المرجع نفسه.

³⁴³ . بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، 533.

³⁴⁴ . مقابلة شخصية مع عمرو دراج وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق، إسطنبول.

أول زعيم عربي يزور مصر بعد ثورة يناير/ كانون الثاني، وقد جاءت الزيارة لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لمصر في ظل ظروفها الصعبة التي مرت بها بعد الثورة.³⁴⁵

ورحبت قطر بالنهج الديمقراطي الذي تمخض عن انتخاب أول رئيس مدني لمصر، وأرسلت برقية تهنئة لمحمد مرسي الرئيس الجديد المنتخب، كما انفردت قطر من بين دول الخليج بتقديم الدعم الاقتصادي لمصر بعد فوز الإخوان بالحكم، فخلال زيارة أمير قطر في حينه حمد بن خليفة آل ثاني إلى مصر في 11 أغسطس/ آب 2012 أعلن عن إيداع ملياري دولار في البنك المركزي المصري، إلى جانب ضخ مليارات الدولارات كاستثمارات، لاسيما في قطاعي الطاقة والسياحة.³⁴⁶

ويرى عدد من المتابعين للشأن القطري أن قطر لم تدعم الإسلاميين بسبب انتماءاتهم الدينية، ولكن "لأنهم عامل قوة" من هذه الحقيقة، قال وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم في مقابلة معه على المونيتور، الموجة التالية من السلطة السياسية في الشرق الأوسط ستكون للإسلاميين. كما أن من أهم المبادئ الأساسية لسياسة قطر الخارجية تتمثل في البراغماتية.³⁴⁷

كما عارضت قطر بشدة إزاحة الرئيس محمد مرسي عن الحكم، ووصفه إعلامها بالانقلاب العسكري، ودانت قمع الاحتجاجات، وفض الاعتصامات بالقوة، وطالبت بالإفراج عن مرسي، في الوقت الذي بدا فيه موقف الإمارات والسعودية مخالفاً تماماً، إذ دعمتا وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي. غير أن أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني هنا الرئيس الجديد بمناسبة أدائه اليمين الدستورية.³⁴⁸ وقد دعت قطر إلى عملية مصالحة بين مختلف القوى المصرية المتنازعة.³⁴⁹ وحدث تقارب نسبي في المواقف بين القيادتين القطرية والمصرية بواسطة سعودية على خلفية تصاعد الأحداث في اليمن.³⁵⁰

³⁴⁵ . بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، 541.

³⁴⁶ . بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، 544-545.

³⁴⁷ . Saritarla, *Arab Spring And Qatar: Big Role Of A Small State In Libya*, 87.

³⁴⁸ . بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب، 555.

³⁴⁹ . جمال عبد الله، السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟.

³⁵⁰ . القدس العربي، "تقارب مصري قطري بمبادرة سعودية والقاهرة تتطلع إلى حقبة جديدة في العلاقات"، (21 ديسمبر/ كانون الأول 2014).

ثالثاً: التغيرات السياسية في ليبيا

شهدت ليبيا كغيرها من دول الربيع العربي ثورة شعبية سلمية على زعيم البلاد معمر القذافي، الذي استمر في الحكم لأكثر من أربعين عاماً، وبعد أشهر من قمع المظاهرات السلمية فرضت الحملة العسكرية التي قادها الناتو منطقة حظر طيران فوق ليبيا، ووجهت ضربات جوية للقوات التابعة للقذافي، كما نسقت عملياتها مع المجموعات المسلحة الليبية التي نجحت في إسقاط حكم القذافي في البلاد. وقد دعمت كل من قطر وتركيا الثورة الليبية وقدمتا لها الدعم والإسناد، وسعتا إلى إنجاح التجربة الديمقراطية الوليدة في البلاد.

شهد موقف قطر الدولي تحولاً كبيراً من دورها المفضل كوسيط سياسي إلى شريك متحمس؛ للمشاركة في الحملة العسكرية التي يقودها الناتو، والتي تدخلت في ليبيا دعماً للثوار المناهضين للقذافي.³⁵¹ وكانت قطر أول دولة عربية، وثاني دولة بعد فرنسا، تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل شرعي لليبيين³⁵²، كما لعبت إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة دوراً محورياً في تعبئة المجتمع الدولي للعمل ضد القذافي، والأهم أن قطر حشدت الدعم العربي من خلال الجامعة العربية؛ لفرض منطقة الحظر الجوي في ليبيا.³⁵³ كما شاركت بـ 6 طائرات حربية في فرض هذا الحظر الجوي.³⁵⁴ وقد زودت قطر الثوار بالمعونة العسكرية والأسلحة والتدريب³⁵⁵، فقد نشرت قطر مئات من القوات القطرية في كل منطقة من ليبيا، واضطلعت هذه القوات بدور التدريب والسيطرة على مرافق الاتصالات؛ بسبب قلة الخبرة للقوات المعادية

³⁵¹ . Kristian Coates Ulrichsen, "Qatar And The Arab Spring Policy Drivers and Regional Implications", (September 2014), 10.

³⁵² . Guido Steinberg, "Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy", (German Institute for International and Security Affairs) (February, 2012), 4.

³⁵³ . Ulrichsen, "Qatar And The Arab Spring Policy Drivers and Regional Implications", 10.

³⁵⁴ . Steinberg, "Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy", 4.

³⁵⁵ . Silvia Colombo, "The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression", (Institute of International Affairs, March 2012), 7.

للقدافي، حيث تعرف وزارة الدفاع القطرية دورها كحلقة وصل بين المعارضة الليبية وقوات التحالف.³⁵⁶

وكانت أشكال المساعدة غير العسكرية كبيرة أيضاً، وشملت أكثر من 400 مليون دولار في شكل مساعدات مالية، وإمدادات المياه، وغاز التدفئة، والسلع الأساسية، والمساعدة في بيع النفط الليبي وتسويقه من الموانئ الشرقية تحت سيطرة الثوار.³⁵⁷

استغلت قطر قناة الجزيرة؛ لحشد الرأي العام العربي لصالح التدخل الأجنبي في ليبيا، ودورها كلاعب عربي رئيس، وهو دور يتناسب مع ثروتها ونفوذها، كما استثمرت شبكة الجزيرة دورها كصانع رأي في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي في حالة ليبيا، وقد أقامت هذه الشبكة قنوات اتصال مباشرة مع القوى السياسية، وقوى المجتمع المدني الإسلامية والعلمانية.³⁵⁸ كذلك قدم التلفزيون الليبي (الأحرار) الذي اتخذ من قطر مقراً له منبراً للثوار؛ لإسماع قضيتهم للعالم، وللتصدي لآلة الدعاية لنظام القذافي.³⁵⁹

أما تركيا فقد قدمت الدعم السياسي والدبلوماسي؛ لتوفير الاستقرار السياسي في ليبيا، على الرغم من العقبات التي اعترضتها، وفي مقدمتها المشاكل الأمنية في هذه المنطقة. ولتعزيز التعاون بين البلدين تم التوقيع على مجلس التعاون الإستراتيجي بين تركيا وليبيا خلال زيارة رئيس الوزراء الليبي علي زيدان في 3 فبراير/ شباط 2014.³⁶⁰

كما أرسلت تركيا أمر الله إشارار النائب في البرلمان ومساعد رئيس الوزراء السابق مبعوثاً خاصاً إلى ليبيا، سعى للوساطة بين المؤتمر العام ومجلس طبرق؛ لتقريب وجهات النظر، وإنهاء الحرب

³⁵⁶ . Saritarla, *Arab Spring And Qatar: Big Role Of A Small State In Libya*.

³⁵⁷ . Ulrichsen, *Qatar And The Arab Spring Policy Drivers and Regional Implications*, 11.

³⁵⁸ . Colombo, "The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression", 7.

³⁵⁹ . Ulrichsen, "Qatar And The Arab Spring Policy Drivers and Regional Implications", 11.

³⁶⁰ . Duran, vd., "Türk Dış Politikası Yıllığı", 290.

الداخلية، ونجح في إطلاق صراح 9 أتراك كان معتقلين في ليبيا.³⁶¹ وقد ذكر وزير خارجية تركيا تشاويش أوغلو أن الوفد الأول لزيارة رئيس المجلس في طرابلس كان وفدًا تركيًا، وأكد على أن بلاده تتخذ خطوات لتنشيط العلاقات بين البلدين، معربًا عن أمله في استئناف الرحلات الجوية في طرابلس في حالة تشكيل البنية التحتية الأمنية المطلوبة.³⁶²

وقام تشاويش أوغلو بأول رحلة خارجية له إلى ليبيا بعد إنشاء الحكومة الـ 65 في تركيا، وتحدث عن الاستثمار في البنية التحتية في ليبيا، وقطاع الطاقة عبر الشركات التركية، إلى جانب تقديم المساعدات الغذائية، والمواد الأولية لصالح الشعب الليبي عبر المجلس الرئاسي.³⁶³ وقد بلغت المساعدات التركية لليبيا 12.9 مليون دولار أمريكي في عام 2014.³⁶⁴

في المقابل، بدأ تنافس بين تركيا وقطر في الملف الليبي بعد اندلاع الثورة الليبية في 17 فبراير/ شباط 2011 وسعي قطر مع الغرب؛ لإقامة منطقة عازلة، ففي 18 مارس/ آذار 2011 أعلنت فرنسا أن الهجوم الجوي على ليبيا سيبدأ خلال ساعات قليلة، بينما عارضت تركيا أي تدخل عسكري، ودعت إلى وقف إطلاق نار فوري بهذا البلد³⁶⁵، غير أن تركيا لحقت بالعمل العسكري ضد القذافي في وقت لاحق.³⁶⁶ وقد شاركت قطر بثقل كبير في ليبيا لدعم المعارضة في كل المجالات العسكرية والاقتصادية، وفي قطاع الطاقة، حيث أصبحت قطر بموجب اتفاقية خاصة تم توقيعها في أبريل/ نيسان 2011؛ مسؤولة عن تسويق النفط وبيعه، وكذلك تزويد المجلس بمنتجات النفط المكررة بالمقابل.³⁶⁷ حيث بلغت قيمة النفط الذي تم بيعه 100 مليون دولار، هذا الدعم

³⁶¹ . Ibid.

³⁶² . Ibid, 446.

³⁶³ . Ibid, 447.

³⁶⁴ . TİKA, "Türkiye Kalkınma Yardımları: 2014 Raporu" (2015), 67 .

³⁶⁵ . معهد العربية للدراسات، "الأحداث الليبية منذ بداية الثورة الليبية حتى أغسطس/ آب 2014"، (17 أغسطس/ آب 2014).

³⁶⁶ . Kadir Turgut, *Arap Baharı Bağlamında Türkiye – Katar İlişkileri* (Istanbul: Bahçeşehir Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yüksek Lisans Tezi, 2015), 31.

³⁶⁷ . مجموعة الأزمات الدولية (ICG)، "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط رقم 6 (يونيو/ حزيران 2011)، 107.

المالي كان حيويًا وضروريًا، فبدون هذا المال لم يكن من الممكن للمجلس الوطني الانتقالي أن يدفع رواتب العمال، ولا أن يمول الدعم للعديد من الضرورات الأساسية مثل الخبز والغاز.³⁶⁸



³⁶⁸ . Saritarla, *Arab Spring And Qatar: Big Role Of A Small State In Libya*.

المبحث الثاني: الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، والعلاقات التركية القطرية

شهدت موازين القوى في الشرق الأوسط مجموعة من المتغيرات المتسارعة منذ تغييب العراق كقوة إقليمية بعد غزو الولايات المتحدة له عام 2003، ومع استمرار الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، وصولاً إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، وما نتج عنها من أزمات، الأمر الذي ضاعف من حجم الصراعات بين قواه الإقليمية، وألقى بظلاله على العلاقات التركية القطرية، من حيث؛ تهديد الأمن القومي لكل من تركيا وقطر، كذلك فرض تحديات في طريق تحقيق مصالحهما في القضايا الإقليمية المختلفة.

المطلب الأول: مواجهة تهديدات القوى الإقليمية

تتخرب قوى إقليمية في الشرق الأوسط في أزمات يشكل بعضها تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي أو القطري؛ بحكم الموقع الجيوسياسي، ومن النماذج التي سنتناولها: دور القوى الإقليمية في الأزمة السورية التي تقع على الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا بطول 911 كيلومتراً، وتهدد أمنها القومي بصورة مباشرة، كذلك أزمة حصار قطر ومقاطعتها الشاملة من قوى إقليمية جارة تنزعها السعودية، الأمر الذي هدد أمنها القومي بصورة كبيرة.

أولاً: الصراع الإقليمي في سوريا

بعد اندلاع الثورة الشعبية في سوريا مطلع عام 2011 وتطورها لمواجهة مسلحة بين النظام ومسلحين معارضين؛ سارعت إيران حليفة النظام لتقديم الدعم والمساعدة له في ظل تخلي أصدقاء سوريا السابقين عن الرئيس بشار الأسد كتركيا، وبعض دول الخليج، وغيرها، ومن أهم أهداف التدخل الإيراني في سوريا تتمثل في موقع سوريا الجيوسياسي؛ حيث تسعى إيران إلى العمل على عدم السماح بإخلال قواعد الاشتباك مع إسرائيل، واحتكار مواجهتها، إذ يشكل سحب هذه الورقة من إيران انتكاساً حاداً لفاعليتها الحركية ضمن تفاعلات النظام الإقليمي، إذ إنّ هذا الانحسار من شأنه أن يفرض لاعبين جددًا في معادلات الأمن، ويخرج النظام وإيران منها، بالإضافة إلى أنه يشكل تهديداً حقيقياً لطرق إمداد حزب الله اللبناني، الذي يسعى لأن يكون المؤثر الرئيس في تلك

المعادلات في الجنوب اللبناني، كما يضمن موطئ قدم لإيران على البحر المتوسط ذي الأهمية الإستراتيجية لها.³⁶⁹

ألقت إيران بثقلها السياسي والعسكري في الأزمة السورية، ووجهت أذرعها في العراق وحزب الله اللبناني للقتال في سوريا إلى جانب قوات النظام، هذا التدخل الإيراني في سوريا وضعها في مواجهة جديدة مع تركيا وقطر، والتي دعمت المعارضة السورية المنضوية تحت المجلس الوطني السوري، وجناحه العسكري الجيش السوري الحر. فعلى مدار سنوات الأزمة السورية الممتدة لسنوات تصارعت هذه القوى الإقليمية بأدوات محلية.

شكلت الأزمة السورية، التي امتدت لسنوات وبمختلف مراحلها، رافعة لتعزيز العلاقات التركية القطرية في العديد من المستويات، كون البلدين لديهما رؤية متقاربة من أطراف الأزمة السورية، ومن هذه المستويات؛ تعزيز التعاون السياسي لمواجهة التدخلات في الساحة السورية من القوى الإقليمية المنافسة، لاسيما إيران، والدولية كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تناول الملف السوري في كل لقاءات اللجنة الإستراتيجية العليا، وفي غيرها من اللقاءات الثنائية في المستويات المختلفة بين تركيا وقطر، وجرى تفعيل العمل الدبلوماسي المشترك في المحافل الدولية المختلفة، ومنها مسار جنيف الساعي لإيجاد مخرج للأزمة، وزيادة وتيرة التنسيق الأمني والاستخباري عالي المستوى بين الأجهزة المختصة التركية ونظيرتها القطرية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العسكري، وزيادة الثقة في قدرات المعدات والأسلحة تركية الصنع ونجاعتها، وبشكل خاص تلك التي استخدمت في سوريا، مثل الطائرة المسيرة المقاتلة.

ثانياً: الصراع الخليجي-الخليجي (أزمة حصار قطر)

استيقظ القطريون فجر الرابع والعشرين من مايو/ أيار 2017 على وقع حملة إعلامية سعودية وإماراتية شرسة، هاجمت تصريحات بثتها وكالة الأنباء القطرية، زعمت أنها منسوبة إلى أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، بينما أكدت الدوحة أنه قد جرى اختراق وكالة الأنباء القطرية، ونشر هذه التصريحات التي قيل بأن أمير دولة قطر أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من

³⁶⁹ . معن طلاع، "الدور الإيراني في الأزمة السورية: التوضع والتحالفات والمستقبل"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (6 مارس/ آذار 2019).

منتسبي الخدمة الوطنية الذي جرى صباح اليوم السابق. وعلى الرغم من النفي القطري المتواصل، استمرت وسائل الإعلام السعودية والإماراتية وغيرها من وسائل الإعلام التابعة لدول حليفة للرياض وأبوظبي، كالبحرين ومصر في مهاجمة قطر وسياساتها وأميرها وكل رموزها.

وبعد مرور حوالي أسبوعين، أعلنت السعودية صباح الخامس من يونيو/ حزيران عن قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر، كما قررت إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية كافة، ومنع العبور في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية السعودية، والبدء بالإجراءات القانونية الفورية للتفاهم مع الدول الشقيقة والصديقة والشركات الدولية لتطبيق ذات الإجراءات بأسرع وقت ممكن لوسائل النقل كافة من دولة قطر وإليها، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن الوطني السعودي.³⁷⁰ وقد اتخذت الإمارات والبحرين ومصر ذات الإجراءات ضد قطر.

خلفيات الأزمة:

بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في البلاد عام 1995، انتهجت قطر سياسة منفتحة في سياستها الخارجية، وسعت إلى توسيع شبكة علاقاتها الدولية وشراكاتها الإستراتيجية، فقد استضافت أحد أكبر القواعد الأمريكية الجوية في منطقة العديد، بينما سعت إلى تنويع استثماراتها في الدول المختلفة، وفي مقدمتها كبريات الدول الغربية كبريطانيا وألمانيا، وأهم دول الشرق الأوسط كتركيا.

وأطلقت قناة الجزيرة الفضائية عام 1996؛ لتخاطب الجمهور العربي، وتتناول قضاياها الساخنة، ومعاناته، وتطلعاته، واستقطبت النخب والطاقات العربية المختلفة بكل أطيافها، وقد حققت بذلك نجاحًا كبيرًا في صناعة الوعي الجمعي العربي، وسعت إلى لعب دور الوسيط النزيه لحل الصراعات المختلفة في الشرق الأوسط، وقدمت المساعدات الإغاثية والتنموية للكثير من الدول الفقيرة في الشرق الأوسط، وغير ذلك من أدوات القوة الناعمة التي تميزت بها قطر وسياستها الخارجية.

³⁷⁰ . وكالة الأنباء السعودية (واس)، "المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر"، (5 يونيو/

حزيران 2017).

هذه السياسات القطرية لم ترق للسعودية وحليفاتها الإمارات، لاسيما أن قطر تلتقي مع حليفاتها تركيا في موقفها تجاه معظم قضايا الشرق الأوسط بما فيها ثورات الربيع العربي التي انطلقت أواخر عام 2010، وشكلت فرصة للتغيير مع نجاحها في إسقاط عدد من الأنظمة القمعية. وقد عملت كل من أنقرة والدوحة على دعم التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، وتحالفنا مع التيار الإسلامي المعتدل المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، الذي نجح في الوصول إلى الحكم في كل من تونس ومصر، وحقق تقدماً في دول أخرى.

غير أن الانتكاسة التي منيت بها ثورات الربيع العربي مع إسقاط حكم الرئيس محمد مرسي في مصر عام 2013، وانسحاب حزب النهضة من الحكم في تونس، وتأجيج الصراعات المسلحة في ليبيا، أضعفت المحور التركي القطري لصالح المحور السعودي الإماراتي الذي نجح في إحباط مكتسبات الثورات عبر دعم الأطراف المعادية لها، كما جرى في مصر من دعم لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي؛ للإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وتقديم الدعم للواء المتقاعد خليفة حفتر في ليبيا؛ لإسقاط الحكومة الشرعية في البلاد، وتقويض حكم حزب النهضة في تونس بالتحالف مع الدولة العميقة هناك.

وقد تفاقمت الأزمة بين قطر ودول الخليج لتصل إلى سحب كل من السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر عام 2014، واستمرت الأزمة 9 أشهر قبل أن يتم التوقيع على اتفاق الرياض التكميلي الذي نص على عودة سفراء الدول الثلاث إلى قطر.³⁷¹ حيث فضلت الدول الثلاث تأجيل المواجهة لمواجهة إيران في سوريا، وحلفائها الحوثيين في اليمن، لاسيما مع سعي الرئيس الأمريكي باراك أوباما لعقد اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، الأمر الذي دفع الخليجيين لاستشعار الخطر، وضرورة مواجهة طهران بأنفسهم.

غير أن وصول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وتبنيه سياسة عدائية مع إيران وإقدامه على الانسحاب من الاتفاق النووي أعاد الثقة بالنفس إلى السعودية وحليفاتها الإمارات، وبشكل خاص بعد أن قرر ترامب أن تكون أول زيارة له لدولة إسلامية أو عربية هي السعودية، ودعوة الدول العربية والإسلامية للمشاركة في قمم تعقد في المملكة أواخر مايو/ أيار 2017.³⁷² وهو ما

³⁷¹ . وكالة الأنباء السعودية (واس)، "خادم الحرمين الشريفين يحمد الله على منّهِ على المملكة وأشقائها في الوصول إلى اتفاق الرياض التكميلي"، (19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014).

³⁷² . بيان قمة قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، (21 مايو/ أيار 2017).

أعطى زخمًا كبيرًا لعلاقة الولايات المتحدة مع المملكة، بالإضافة إلى علاقات الإمارات الوطيدة معها، وقد أنفق البلدان أموالًا طائلة على صفقات السلاح مع الولايات المتحدة، وللتأثير في صناعة الرأي داخلها؛ لإضعاف علاقتها مع قطر³⁷³، ومن ذلك عرض دولة الإمارات على الولايات المتحدة استعدادها لبحث إمكانية نقل قاعدتها العسكرية الأكبر في الشرق الأوسط "العديد" من قطر إليها.³⁷⁴ ومن ثمرات الجهد السعودي الإماراتي تأييد ترامب لإجراءات دول الحصار ضد قطر، لاسيما في بداية الأزمة، على عكس مؤسستي الدفاع والخارجية اللتين عارضتا ذلك، وقد عبر عن موقفه عبر تغريدة على حسابه في موقع "تويتر" بتاريخ 6 يونيو/ حزيران 2017 جاء فيها: "خلال زيارتي الأخيرة للشرق الأوسط، أكدت على بداية نهاية تمويل الأيديولوجيات الراديكالية، القادة أشاروا إلى دولة قطر! انظر".³⁷⁵

تدخل تركيا لإنقاذ قطر

علاقات قطر الدبلوماسية وصادقاتها كانت تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين في استجلاب رفضها للحصار، ولم يكن عامل الوقت في صالحها مطلقًا، من هنا تبين حجم الأهمية الكبيرة للحليف الإقليمي، وبات الخيار شبه الوحيد القادر على مساندتها فورًا حليفها القوي تركيا، وهذا ما قامت به تركيا بالفعل؛ لإدراكها حجم الخطر الذي يتهدد حليفها قطر، والتي يربطها معها تعاون إستراتيجي في كل المجالات منذ عام 2014، وأنها تشترك مع قطر في معظم سياساتها الخارجية،

³⁷³ . باتريك نيكولاس ثيوس، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، عز الدين عبد المولى – الحواس تقيّة، صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، 119.

³⁷⁴ . بي بي سي نيوز العربية، "العديد: أكبر قاعدة جوية أمريكية في الخارج"، 15 يونيو/ حزيران 2017، تاريخ الاسترجاع (11 مارس/ آذار 2020) ؛

See: Foundation for Defense of Democracies, "Welcome Remarks by Cliff May and discussion with Dr. Robert Gates", YouTube (23 May 2017).

³⁷⁵ . Donald Trump, "During my recent trip to the Middle East I stated that there can no longer be funding of Radical Ideology. Leaders pointed to Qatar – look!", Twitter (6 June 2017, 15:06).

وتشاركها في أدوارها الإقليمية، وهو ما يعزز فرضية أنها البلد التالي بعد قطر على قائمة الاستهداف من المحور السعودي بدعم الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب.

منذ بداية الهجوم الإعلامي على قطر قبيل حصارها، بادرت تركيا التي تربطها علاقات قوية بمعظم أطراف الأزمة بإرسال وزير الطاقة والناطق باسم الرئاسة إلى كل من السعودية وقطر؛ لاحتواء الخلاف، وتنفيس الاحتقان، غير أن مساعيها لم تكلل بالنجاح، فبعد أقل من يوم على عودتهما إلى تركيا جاء الإعلان السعودي الإماراتي بحصار قطر، وقطع العلاقات، ومقاطعتها على كل المستويات.³⁷⁶

وبعد إعلان حصار قطر أدركت أنقرة أن دول الحصار تسعى إلى إخضاع قطر، أو إضعافها على الأقل، الأمر الذي سيفقد حليفًا إستراتيجيًا في المنطقة، وسيضعف من دورها لصالح المحور السعودي المنافس لها، لذا بادرت تركيا منذ اللحظة الأولى لبدء الحصار إلى دعم قطر على ثلاثة مستويات: سياسي، واقتصادي، وعسكري. على الصعيد السياسي بإعلانها الوقوف إلى جانب قطر، ورفض الحصار المفروض عليها، ودعمها دبلوماسيًا، وعلى المستوى الاقتصادي حرم الحصار قطر من الإمدادات الغذائية اليومية، حيث كانت تعتمد على استيراد 80% من دول الخليج التي أوصدت أبوابها أمام قطر، لذا بادرت تركيا بإرسال المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية على عجل عبر الطائرات إلى قطر، حيث أنشأت جسرًا جويًا، فأرسلت خلال الأيام الخمسة عشر الأولى 105 طائرة بمعدل 7 طائرات يوميًا، إلى جانب السفن البحرية، وسيارات الشحن البرية عبر إيران؛ لمنع انهيار البلاد، ودعم صموده في مواجهة الحصار.³⁷⁷

أما عسكريًا؛ فدعا الرئيس أردوغان البرلمان إلى الانعقاد فورًا، وتمت المصادقة على الاتفاقية العسكرية بين البلدين³⁷⁸، وعلى الرغم من أن اتفاقية التعاون العسكري التركي - القطري وقعت عام 2014، إلا أن تمريرها في البرلمان التركي بسرعة بعد يومين فقط من الإعلان عن حصار قطر؛ ترك إحساسًا ملموسًا بعدم الارتياح لدى دول الحصار، حيث أظهر التوقيت تحيز تركيا

³⁷⁶ . مركز الجزيرة للدراسات، "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، عز الدين عبد المولى - الحواس تقيّة، حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، 157.

³⁷⁷ . علي باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، 70.

³⁷⁸ . Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 7023, kabul tarihi (7/6/2017), (Resmi Gazete ile yayımı: 9/6/2017).

الواضح لقطر.³⁷⁹ وبدأت تركيا على الفور بإرسال دفعات من قواتها المسلحة إلى القاعدة العسكرية في قطر، على الرغم من أن أعدادها لم تكن كبيرة، بضع مئات، إلا أن دول الحصار أصابتها الصدمة من رد فعل تركيا، وأربكت حساباتها بفقدانها للبعد العسكري في الضغط على قطر؛ لأنه أصبح معقدًا وباهظ الثمن على جميع الأطراف.³⁸⁰

كما أن القاعدتين الأمريكيتين الكبيرتين في قطر، على الرغم من أنهما يعبران عن متانة العلاقة بين الولايات المتحدة وقطر، فهما يختصان بالقيادة والمراقبة والقوات الجوية والعمليات اللوجستية، ولا تضمان قوات مقاتلة برية، فهما بذلك غير مؤهلتين لصد أي هجوم بري، وفيما لو قررت دول حصار قطر غزوها؛ سيكون رد الولايات المتحدة سياسيًا وليس عسكريًا، ومع مطالبة دول الحصار بنقل القاعدتين الأمريكيتين إليها، عمدت قطر إلى الإعلان عن توسيعهما، وزيادة عدد الثكنات والمرافق فيهما، لكن في اللحظة التي تكون المصالح الأمريكية مع نقل القاعدة أو إغلاقها ستقوم بذلك، وهذا ما حدث سابقًا.³⁸¹

في ذات الوقت حرصت أنقرة التي تمتلك علاقات وثيقة مع السعودية على التخفيف من حدة وقع القرار على المملكة، وطمأنتها بأن القاعدة العسكرية التركية في قطر لحماية أمن الخليج، وليست موجهة ضد أحد، وأن تركيا على استعداد لإنشاء قاعدة عسكرية مماثلة على الأراضي السعودية إذا رغبت المملكة في ذلك، غير أنها رفضت العرض التركي، وعبرت عن عدم حاجتها إلى ذلك، وأن قواتها المسلحة وقدراتها العسكرية في أفضل مستوى³⁸²، كما سعت إلى الظهور كطرف محايد، ولعب دور الوسيط لحل الأزمة عبر إرسال وزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو إلى قطر والكويت والمملكة العربية السعودية في منتصف يونيو/ حزيران 2017.³⁸³

³⁷⁹ . مركز الجزيرة للدراسات، "حصار قطر: التقديرات والارتدادات"، 158.

³⁸⁰ . علي باكير، "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"، 77.

³⁸¹ . دافيد دي روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجًا"، عز الدين عبد المولى – الحواس تقية،

صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، 169.

³⁸² . وكالة أنباء الإمارات (وام)، "السعودية تؤكد أنها لن تسمح لتركيا بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها"، (17

يونيو/ حزيران 2017).

³⁸³ . Aljazeera center studies, "Blockade of Qatar: Expectations and repercussions", (2 July 2017), 6.

ولم تفلح الوساطة التركية، التي تكاملت مع الوساطة الكويتية، في رأب الصدع الخليجي؛ لتتبدد الموقف السعودي الإماراتي، واللذان ينظران إلى تركيا على أنها طرف معادٍ لهما، فمنذ تولي الملك سلمان للحكم في السعودية، وتعيين ابنه محمد بن سلمان ولياً للعهد تعززت علاقة المملكة بالإمارات المتحدة التي يدير شؤونها عملياً ولي العهد محمد بن زايد، وتسعى المملكة السعودية لزعامة العالمين العربي والإسلامي، وفي سبيل ذلك تقود مع حليفتها الإمارات المتحدة حرباً على كل من يقف عائقاً أمام طموحهما، كالإسلام السياسي، وداعميه قطر وتركيا، وعلى كل من يملك مشروعاً منافساً لهما كإيران، وقد كانت زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخارجية الأولى بعد توليه الحكم في البيت الأبيض بأربعة شهور إلى السعودية نقطة انطلاق للطموح السعودي الإماراتي، وفي هذه الزيارة التاريخية تم عقد قمة عربية وإسلامية دُعي إليها خمسون زعيماً عربياً وإسلامياً على أراضي المملكة³⁸⁴، في اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بزعامة المملكة السعودية.

من جانب آخر، دعمت إيران الموقف التركي الداعم لقطر، وبادرت إلى تقديم المساعدات الفورية الغذائية والدوائية لقطر، مستفيدة من قربها الجغرافي، على الرغم من أن سلوك قطر في الربيع العربي كان له تأثير سلبي على علاقاتهما الثنائية مع إيران. حيث تباينت مصالح البلدين في معظم الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي عام 2011، وفي مقدمتها سوريا حليفة إيران الأولى.³⁸⁵

وقد بادرت إيران لمساندة قطر بحذر وذكاء؛ لإضعاف العمل الخليجي المشترك، ومحاولة تعزيز نفوذها في الخليج، وعلى الرغم من الدعم الفوري الإيراني لقطر، والأصوات الداخلية التي انتقدت بشدة دول الحصار، وسلوكها تجاه قطر³⁸⁶؛ جاء الموقف الإيراني الرسمي حذراً، وبلغه دبلوماسية، تلخص في بيان وزارة الخارجية الذي تضمن عدداً من النقاط، منها³⁸⁷:

³⁸⁴ . بيان قمة قادة الدول العربية والإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية، (21 مايو/ أيار 2017).

³⁸⁵ . David Roberts, "Qatar's international relations under Emir Tamim, (Norway: Norwegian Peacebuilding Resource Centre, September 2013), 2.

³⁸⁶ . كما جاء على لسان المستشار السياسي لرئيس الجمهورية حميد أبو طالب: "زمن التحالفات ووصاية الشقيقة الكبرى انتهى، والتسلط السياسي والتلاعب القبائلي بالأمن عبر الاحتلال والاعتداء لن يكون له نتيجة سوى مزيد من عدم الاستقرار والفوضى". فاطمة صمادي، "القراءة الإيرانية للأزمة: الوحدة الخليجية أصبحت من

- أن التوتر في العلاقات بين دول الخليج في الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة والعالم لا يصب في مصلحة أي بلد في المنطقة، والتي تعاني من أزمات خلفها الإرهاب، فضلاً عن احتلال فلسطين، فالتوتر يهدد مصالح الجميع دون استثناء.
- أن سبيل حل الاختلافات بين بلدان المنطقة، ومن بينها الاختلافات الراهنة بين البلدان الثلاثة وقطر، لا تأتي إلا عبر الطرق السياسية والسلمية، والحوار الشفاف والصريح.
- أن السيادة الوطنية ووحدة أراضي الحكومات المستقلة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام الحدود المعترف بها دولياً؛ تعد أصولاً أساسية وجوهرية في العلاقات الدولية، وعلى جميع الأطراف احترامها.

يرجع هذا الحرص والحذر الإيراني؛ للحيلولة دون استحواذ السعودية والإمارات على قطر، وبالتالي تهديد أمنها القومي، ومصالحها الاقتصادية، فقطر وإيران تربطهما علاقات اقتصادية وثيقة، خاصة في صناعتي النفط والغاز، حيث يأتي جزء كبير من نفط قطر من حقل غاز الشمال المرتبط بإيران، والذي تصفه تقارير الوكالة الدولية للطاقة بأكبر حقل غاز في العالم، ويضم 50.97 تريليون متر مكعب من الغاز، وقد افتتحت طهران مركز ترويج الصادرات الإيرانية في يونيو/ حزيران 2003 كأول كيان اقتصادي إيراني في الدوحة.³⁸⁸ كما توفر إيران نسبة كبيرة من احتياجات السوق القطري من الحيوانات الحية، والمنتجات الكيماوية العضوية، والكبريت، والجبس، والجير، والإسمنت، والقطع الأثرية، والحديد والصلب.³⁸⁹

كما تربط طهران اتفاقيات تعاون أمنية وعسكرية بالدوحة، فقد شهد عام 2015 توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية بين الجانبين تحت مسمى "مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة"، وفي سبتمبر/ أيلول 2015 التقى قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي بمدير أمن السواحل والحدود في قطر على أحمد سيف البديد، وانتهى اللقاء إلى توقيع اتفاقية تعاون لـ"حماية

الماضي"، عز الدين عبد المولى - الحواس تقية، حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، 86.

³⁸⁷ . وزارة الخارجية الإيرانية، "ردود فعل الخارجية الإيرانية إزاء علاقات قطر مع بعض الدول العربية"، 5 يونيو/ حزيران 2017، تاريخ الاسترجاع (13 ديسمبر/ كانون الأول 2017).

³⁸⁸ . موقع وزارة الخارجية الإيرانية، "روابط اقتصادي إيران وقطر"، تاريخ الاسترجاع (15 أبريل/ نيسان 2018).

³⁸⁹ . موقع وزارة الخارجية الإيرانية، "روابط اقتصادي إيران وقطر".

الحدود المشتركة" بين البلدين، وتعزيز التعاون الأمني لأول مرة بين "الحرس الثوري والجيش القطري".³⁹⁰

وقد استعانت تركيا بإيران القريبة من قطر في تعزيز صمودها، وإلقاء طوق النجاة لها، حيث تقاطعت المصالح التركية والإيرانية في هذا الإطار، على الرغم من حرص تركيا على عدم إتاحة الفرصة لإيران لتحقيق مزيد من التغلغل في الخليج العربي. أما قطر فأدركت أنها لم تكن على صواب في مجاملة السعودية على حساب إيران مثل ما فعلت عام 2016 من سحب سفيرها تضامناً مع السعودية، حيث تم اقتحام سفارتها في العاصمة الإيرانية طهران،³⁹¹ كما تشجعت دول خليجية أخرى لتطوير علاقتها مع إيران، مثل الكويت وسلطنة عمان تحسباً لأي أزمات قادمة.

من جانب آخر، سجلت قطر انفتاحاً على روسيا بعد أزمة حصارها، وأقدمت على شراء طائرات مقاتلة روسية؛ لتعزيز علاقتها بروسيا من ناحية، ولتذكر دول الخليج والولايات المتحدة أن لديها خيارات أخرى إذا تصاعد الضغط عليها، واضطرت إليها.³⁹²

³⁹⁰ . المرجع نفسه.

وبالرجوع لتاريخ العلاقة بين البلدين يظهر الحرص الإيراني على استمالة قطر في ظل صراعها مع المملكة السعودية، في ذات الوقت حرص قطر على عدم احتواء جارتها الكبيرة إيران التي تفوقها بكثير من حيث المساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية، وقد تعززت علاقاتهما الثنائية عام 1992 حين ساهم الخلاف الحدودي بين السعودية وقطر على منطقة الخفوس، في تطبيع العلاقات الثنائية بين طهران والدوحة، وفي بداية عام 1999 قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة إلى الدوحة شهدت "توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة، وفي عام 2000، قام أمير قطر الأب حمد بن خليفة آل ثاني، بزيارة إلى طهران، وكانت تلك الزيارة هي الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية إلى الجمهورية الإيرانية منذ اندلاع الثورة الإسلامية، والإطاحة بحكم الشاه، وفي عام 2006 قام الأمير القطري بزيارة أخرى إلى العاصمة الإيرانية. بسام صلاح، العلاقات القطرية الإيرانية والأمن الإقليمي والعربي، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، (يوليو/ تموز 2017).

³⁹¹ . بي بي سي نيوز العربية، "الأزمة السعودية الإيرانية: قطر تستدعي سفيرها من طهران"، (6 يناير/ كانون ثاني 2016). تاريخ الاسترجاع (2 يناير/ كانون ثاني 2020).

³⁹² . دي روش، "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجاً"، 171.

المطلب الثاني: حماية المصالح المشتركة في الإقليم

في ظل التراجع الكبير والمتزايد للأمن والسلم في الشرق الأوسط، وتنامي الأزمات الأمنية في الكثير من دوله، تسعى كل من تركيا وقطر إلى تحقيق مصالحهما، وحمايتها في مواجهة مصالح الدول الإقليمية الأخرى كإيران، والسعودية، والإمارات المتحدة، و"إسرائيل"، وغيرها. ومن النماذج على ذلك: التنافس التركي القطري مع قوى إقليمية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كذلك سعي كل من تركيا وقطر إلى حماية مصالحهما في ليبيا في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى.

أولاً: الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"

حرصت القوى الإقليمية في الشرق الأوسط على لعب دور فعال في القضية الفلسطينية؛ كونها قضية مركزية، ومؤثرة، للعديد من الأسباب، منها: أن "إسرائيل" قوة إقليمية مؤثرة متقدمة تكنولوجياً، وتتمتع بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، كما أن لفلسطين حضوراً كبيراً في الوعي الجمعي العربي، وقد كان للقضية الفلسطينية تأثير كبير على العلاقات العربية الإسرائيلية على مدار أكثر من سبعين عاماً.

وتحرص كل من تركيا والتي تسعى لزعامة العالم الإسلامي، وقطر الطموحة للعب أدوار إقليمية مؤثرة، على موطئ قدم في الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، هذه الأدوار التركية القطرية تتعارض غالباً مع أدوار تقليدية لقوى إقليمية، مثل: مصر، والسعودية، وسوريا قبل الثورة عام 2011.

وقد تأثرت القضية الفلسطينية بالتطورات المتلاحقة من حولها في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها ثورات الربيع العربي، وما تعرضت له من ثورات مضادة قادتها السعودية والإمارات، وأيدتها "إسرائيل"؛ أسقطت خيارات الشعوب المنتفضة، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس وغيرها، والتي تنتمي إليها حركة حماس الفلسطينية، وهذا ما عزز من صراع هذه القوى الإقليمية مع تركيا وقطر التي رعت العديد من ثورات الربيع العربي، وتحالفت مع حكومات الإخوان المسلمين فيها.

وتتبنى كل من تركيا وقطر حل الدولتين على أساس حدود الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية، والتي تنص على أن شرق القدس عاصمة لدولة فلسطين، وعلى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها مع تعويضات، وتقف كل من تركيا وقطر بشكل دائم مع الحق الفلسطيني وتناصره على كل المستويات، ومن ذلك تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي للسلطة الفلسطينية.

وفي مطلع عام 2006 فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية غير أن الرباعية الدولية وضعت عليها اشتراطات، ورفضت التعامل مع حكومتها، ما شكل سابقة في رفض نتائج عملية ديمقراطية، وتكرر لخيارات الشعب الفلسطيني، أما تركيا وقطر فرحبتا بالتجربة الديمقراطية الفلسطينية وأشادتتا بها، وقدمتا الدعم السياسي والمالي للحكومة الفلسطينية الجديدة. وخلافاً للموقف الأمريكي والأوروبي الذي ينظر للمقاومة الفلسطينية بأنها إرهاب وتطرف، تعترف تركيا وكذلك قطر بحق المقاومة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كما أن جزءاً مهماً من قيادة حركة حماس يقيم في الأراضي القطرية، بينما تستضيف تركيا عدداً آخر منهم، كما لا تعد أنقرة والدوحة حركة حماس حركة "إرهابية"،³⁹³ ويسمح البلدان لحماس بممارسة نشاطها السياسي والإعلامي على أراضيها، هذه المواقف ألقت بظلالها على العلاقات التركية الإسرائيلية التي تعرضت للقطيعة عام 2010 على خلفية مقتل 10 مواطنين أتراك؛ نتيجة اعتداء الجيش الإسرائيلي على سفينة مرمرة التي كانت متوجهة لقطاع غزة لكسر الحصار عنه، قبل أن تعود العلاقات في عام 2016 غير أنها كانت فاترة ومتردة اتسمت بانعدام الثقة بين الجانبين، ففي حين ترى تركيا دولة الاحتلال قاتلة وإرهابية وفق تصريحات الرئيس التركي أردوغان المتكررة، في المقابل تتهم "إسرائيل" تركيا باحتضان الحركات المعادية لها، وتقدم لها الدعم السياسي واللوجستي، وتتنظر بريب لأنشطتها المتصاعدة في القدس الهادفة لنصرة المقدسين وتثبيتهم في أرضهم، وللتزايد الكبير لأعداد الأتراك الزائرين للقدس؛ تلبية لدعوة الرئيس أردوغان؛ لتكثيف زيارة القدس، على الرغم من العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي للحد من زيارة الأتراك إلى القدس، وتصر تركيا على مواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، لاسيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة "إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها.³⁹⁴

³⁹³ . Kadir Turgut, *Arap Baharı Bağlamında Türkiye – Katar İlişkileri*, 32.

³⁹⁴ . رئاسة الجمهورية التركية، "خطابات ورسائل"، تاريخ الاسترجاع (5 مارس/ آذار 2020).

وفي ذات السياق تأثرت العلاقات القطرية الإسرائيلية على خلفية شن الجيش الاسرائيلي ثلاثة حروب مدمرة على قطاع غزة، والتي قوبلت برفض شديد من قطر، واتهامات من "إسرائيل" لها باستضافة حركة "إرهابية"، وتقديم الدعم السياسي والمالي لها، إلى جانب الدعم الإعلامي، والتغطية الواسعة من قناة الجزيرة الفضائية التي أغلقت "إسرائيل" مكاتبها على أراضيها في أغسطس/ آب 2017.

وتتطابق مواقف كل من تركيا وقطر تجاه كل الثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها القدس؛ كونها ملك للمسلمين، وعاصمة لفلسطين، وحق العودة للفلسطينيين لديارهم التي هجروا منها عام 1948، وتجريم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وفي سبيل ذلك يحمل البلدان الحق الفلسطيني، ويدافعان عنه في كل المحافل الدولية.

وفي ما يتعلق بحصار غزة عمل البلدان على التخفيف من حدته، وإيصال المساعدات الإغاثية، وترميم البنية التحتية التي أنهكها الحصار، ودمرتها الحروب المتعاقبة التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على القطاع. ومن ذلك وأثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عامي 2008-2009، دعت قطر لعقد قمة عاجلة كان يراد لها أن تكون قمة عربية لدعم غزة، ولكن معارضة مصر والسعودية حالت دون ذلك، فاقترنت على حضور عدد قليل من الدول العربية إلى جانب تركيا وإيران، وبمشاركة حركة حماس، هذا الاتجاه الداعم لحركات المقاومة من قطر وتركيا سوقهما بقدر كبير لدى الشعوب العربية والإسلامية، لعشق الشعوب للمقاومة ولمن يناصرها.³⁹⁵

كذلك فإن الأهداف التي انطلق من خلالها العدوان الإسرائيلي أواخر عام 2008 جاءت بنتائجها العكسية، وعززت من مكانة حماس السياسية، الأمر الذي جعل الدوحة تقنع أطرافاً دولية كباريس بضرورة التواصل مع حركة حماس؛ لتحقيق السلام، والمساهمة في إتمام صفقة تبادل الأسرى التي أنجزت عام 2011. وقد استقبلت الدوحة وكذلك أنقرة عدداً من الأسرى الفلسطينيين المحررين بعض رفض الاحتلال الإسرائيلي عودتهم إلى غزة والضفة الغربية، وتم استقبالهم بحفاوة، وقدمتا لهم وسائل العيش الكريم.

أيضاً، أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، كان الموقف القطري متناغماً مع موقف مصر وتركيا وكثير من الدول العربية، ودعمت جهود الوساطة التي قامت بها مصر

³⁹⁵ . شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات العربية 2003-2012، 127.

برئاسة محمد مرسى، وقدمت الدعم المالي والسياسي لحكومة حماس بغزة، مع تأكيد التزامها بتعمير ما دمره الاحتلال أثناء العدوان³⁹⁶. وقد سعت كل من تركيا وقطر لوقف إطلاق النار في حرب غزة 2014، حيث شارك وزير الخارجية القطري والتركي في اجتماع باريس، وحمل المطالب الفلسطينية إلى الغرب، وذلك بعد فشل الورقة المصرية في إيقاف الحرب على غزة.³⁹⁷

وبذل البلدان جهودًا في لم الشمل الفلسطيني، ومحاولة إنهاء الانقسام الداخلي؛ بحكم علاقتهما بحركتي فتح وحماس، ففي الوقت الذي استضافت فيه الدوحة جولات من الحوار بين الجانبين الفلسطينيين، وقدمت مقترحات للحل، واستعدت لتغطية كل ما يترتب من نفقات على إصلاح ذات البين الفلسطينية استضافت أنقرة قيادات من الحركتين، واستعدت لتقديم كل ما من شأنه طي صفحة الانقسام الفلسطيني.³⁹⁸

كما لعبت دبلوماسية البلدين دورًا هامًا في حشد الدعم والتأييد لصالح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة عبر إقناع الدول للتصويت لصالح القرارات التي تتصف الفلسطينيين، وتجرم المحتل الإسرائيلي، والتي كان من أبرزها نيل فلسطين لصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة.

وبعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في الولايات المتحدة تعرضت القضية الفلسطينية للاعتداء بشكل غير مسبوق من جانب الاحتلال الإسرائيلي بتصاعد الهجمة عليها بتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات، ومن جانب الإدارة الأمريكية التي اتخذت قرارات غير مسبقة صادرت فيها الحقوق الفلسطينية التاريخية، كتوقيع ترامب على اعتبار القدس عاصمة لدولة "إسرائيل"، وضم الأغوار لدولة الاحتلال الإسرائيلي. ومن ثم الإعلان عن صفقة القرن التي تنص على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق الرغبات الإسرائيلية ودون النظر إلى الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حقهم في القدس، وحق اللاجئين في العودة لأراضيهم.

هذه التطورات قوبلت برفض شديد من تركيا، وتضامن كامل مع الفلسطينيين وحقوقهم العادلة، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية، وهي ذات المواقف التي تتنادي بها قطر، وقد اتخذ البلدان خطوات من شأنها تعزيز صمود الفلسطينيين في مواجهة التعسف الأمريكي الإسرائيلي، من قبيل

³⁹⁶ . المرجع نفسه، 82.

³⁹⁷ . صحيفة النهار اللبنانية، "وزراء الخارجية المشاركون في اجتماع باريس: لتمديد الهدنة في غزة"، (26 يوليو/ تموز 2014).

³⁹⁸ . وزارة الخارجية القطرية، "جميع أخبار الوزارة"، تاريخ الاسترجاع (22 فبراير/ شباط 2020).

التحرك عبر منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي، والأموال للسلطة الفلسطينية، وإعمار غزة، وتخفيف وطأة الحصار المفروض عليه منذ عام 2006، إلى جانب رعاية مشاريع إغاثية وتنموية في القدس، والسعي إلى تثبيت حق اللاجئين الفلسطينيين عبر مضاعفة حصتيهما من دعم وكالة الغوث الأونروا بعد تقليص الولايات المتحدة لدعمها للمنظمة الدولية.³⁹⁹

ثانيًا: حماية المصالح التركية القطرية في ليبيا

تشكل ليبيا محطة صراع وتنافس بين القوى الإقليمية المختلفة، وذلك للعديد من الأسباب، أهمها موقعها الجيوسياسي، حيث تتوسط شمال أفريقيا، وتشاطئ إيطاليا الأوروبية في منتصف البحر المتوسط، وتمتلك أطول ساحل لبلد أفريقي يطل على البحر الأبيض المتوسط بطول 1770 كيلومترًا، وتقع على مساحة واسعة تبلغ 1.759.540 كيلومترًا مربعًا، كما تمتلك مخزونًا هائلًا من النفط والموارد الطبيعية الأخرى. كما تجاور ليبيا من الناحية الغربية مصر أحد القوى الإقليمية بحدود يبلغ طولها 1115 كيلومترًا⁴⁰⁰، لذا تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لها، وبعد سقوط حكم الزعيم معمر القذافي، وغياب وجود دولة مركزية قوية؛ أصبحت ليبيا عرضة للاختراقات الإقليمية، ودخلت معادلة الصراع بين القوى الإقليمية.

تدعم العديد من الأطراف الإقليمية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر؛ اللواء المتقاعد خليفة حفتر، على الرغم من الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني الليبية، بينما تدعم كل من تركيا وقطر حكومة الوفاق الوطنية، ويسعيان لمنع تقويضها، وسيطرة حفتر على كامل ليبيا.

في منتصف عام 2014 استقر الحكم للرئيس الجديد لمصر عبدالفتاح السيسي أحد أهم حلفاء السعودية والإمارات المتحدة، بالتزامن مع تشكيل قوات عسكرية تحت اسم "الجيش الوطني"

³⁹⁹ قطر ضمن الدول العشر الأكثر تبرعًا للوكالة عام 2018، بينما ضاعفت تركيا حصتها من التبرعات للوكالة 4 أضعاف. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "كيف تمويل الأونروا"، تاريخ الاسترجاع (20 فبراير/ شباط 2020).

⁴⁰⁰ وزارة الخارجية الليبية، "عين على ليبيا"، تاريخ الاسترجاع (5 إبريل/ نيسان 2020).

برئاسة خليفة حفتر؛ لينصب تركيز هذه الدول في الساحة الليبية، حيث عملت هذه الدول على تقديم الدعم المالي والعسكري واللوجستي لقوات خليفة حفتر، وإرسال المرتزقة من جنسيات مختلفة للقتال إلى جانبه، كذلك تولت مصر توحيد القوات العسكرية تحت قيادة حفتر، وقيام الجيش المصري بمهام التدريب والاستشارات. وخلال السنوات اللاحقة تمكن "الجيش الوطني" من الاستيلاء على شرق البلاد وجنوبها، والوصول إلى مشارف العاصمة طرابلس غرب ليبيا.

غير أن تركيا عندما استشعرت الخطر على مصالحها مع ليبيا أسرعت للتصدي للثلاثي السعودي الإماراتي المصري عبر دعم حكومة الوفاق الوطني. وبعد تدخل تركيا عسكرياً في ليبيا بطلب من حكومة الوفاق المعترف بها دولياً عام 2019 تغيرت موازين القوى لصالحها، وتمكنت قواتها من استعادة كامل العاصمة طرابلس، وإبعاد قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر عنها، حيث قدمت تركيا أسلحة ومعدات متطورة لحكومة الوفاق إلى جانب الاستشارات والتدريب، بينما بادرت قطر إلى دعمها مالياً؛ لتعزيز صمودها.⁴⁰¹

وقد عدّت مصر ما يجري في ليبيا الدولة الجارة يمس أمنها القومي بصورة مباشرة، وعدّ الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي دخول مدينة سرت الليبية، الواقعة على مسافة 450 كيلومتراً غرب العاصمة طرابلس؛ خطأً أحمرًا في ظل مرابطة قوات حكومة الوفاق الوطني على مشارفها، وأنها ستتدخل عسكرياً في حال دعت الضرورة لذلك⁴⁰²، وسارعت إلى استصدار قرار من البرلمان يسمح بتنفيذ الجيش مهام قتالية خارج البلاد، كما عملت السعودية والإمارات على دعم مصر في مواجهة تركيا وقطر، إلى جانب الاستقواء بالمواقف الدولية المعارضة للدور التركي والقطري في ليبيا لاسيما الموقف الفرنسي.

في المقابل استمرت تركيا في تعزيز حضورها في ليبيا، وتعاونها مع حكومة الوفاق الوطني خلال عامي 2019-2020 في العديد من المجالات، أبرزها التعاون العسكري، وملفي الطاقة والإنشاءات، ومن ذلك: لقاءات الرئيس التركي أردوغان مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي السراج، ولقاءات وزير الدفاع في البلدين، كذلك زيارة وفد تركي كبير ضم وزير الخارجية

⁴⁰¹ . وحدة التحليل السياسي، الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، (2 يوليو/ تموز 2020).

⁴⁰² . المرجع نفسه.

مولود جاويش أوغلو والمالية براءت ألبيرق، ورئيس الاستخبارات الوطنية هاكان فيدان،
بالإضافة إلى المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم قالن، وغيرهم.⁴⁰³



⁴⁰³ . وكالة الأناضول، سيالة والسفير التركي ييحثان مخرجات زيارات وفود البلدين، (5 يوليو/ تموز 2020)،
تاريخ الاسترجاع (6 يوليو/ تموز 2020).

المبحث الثالث: التدخلات الدولية في الشرق الأوسط، والعلاقات التركية القطرية

يتميز إقليم الشرق الأوسط بأهميته الكبيرة لدى الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، وما دونها من الدول الكبرى كروسيا وبعض القوى الأوروبية، والتي تسعى لاختراق الشرق الأوسط باستمرار؛ للحفاظ على مصالحها الحيوية هناك، الأمر الذي يصعد من حدة التوتر والصراع في الإقليم. وترى تركيا وقطر في هذه التدخلات في أحد جوانبها تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، ومن جانب آخر تنافس هذه الاختراقات الدولية المصالح التركية والقطرية.

المطلب الأول: مواجهة تهديدات التدخلات الدولية للشرق الأوسط

شكل العامل الدولي عاملاً رئيساً في الكثير من أزمات الشرق الأوسط، والتي هدد بعضها الأمن القومي لكل من تركيا وقطر أو إحداهما، وسنتناول ثلاثة نماذج منها، وهي: الدوران الأمريكي والروسي في الأزمة السورية، والتي تقع على الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، وكذلك كان العامل الدولي، ممثلاً في الولايات المتحدة وشريكها بريطانيا، أساساً في أزمات العراق منذ غزوها عام 2003، وهي كذلك دولة جارة لتركيا على حدودها الجنوبية الشرقية بطول حوالي 384 كيلومتراً، بالإضافة لقضية مكافحة الإرهاب الذي وصل ذروته بإعلان دولة "داعش" في سوريا والعراق، والتي هددت أمن تركيا وقطر، وغيرهما من الدول الإقليمية.

أولاً: الغزو الأمريكي للعراق عام 2003

سعت الإدارة الأمريكية على الصعيد السياسي لتغيير أسس النظام العربي عبر إخضاع أحد أهم العواصم العربية، وإنهاء حكم نظام معادٍ، وهو نظام الرئيس صدام حسين، إلى جانب تطويق إيران، أما على الصعيد الاقتصادي فقد سعت الولايات المتحدة لإعادة هيمنتها على النفط العربي

الذي يشكل أكبر احتياطي في العالم، وعسكريًا بررت الولايات المتحدة حربها على العراق بالحفاظ على أمن حلفائها في المنطقة، وقواعدها العسكرية، ومصالحها الحيوية.⁴⁰⁴

وقد ذهب جورج بوش الرئيس الأمريكي آنذاك في حربه ضد العراق تحت عدة ذرائع، من بينها: نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، وإيقاف دعم الجماعات الإرهابية، وفرض النظام الديمقراطي في العراق بدل الحكم الدكتاتوري.⁴⁰⁵ وهي مبررات ثبت زيفها وبطلانها، حيث لم يكتشف دليل واحد يؤكد امتلاك العراق أسلحة محظورة⁴⁰⁶، كما أن مبرر علاقة النظام بتنظيم القاعدة الإرهابي لم يتم إثباته أيضًا، أما المبرر الأخير فهو يتعارض مع حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال اختيار نظام الحكم الملائم لها، ولذلك فإن هذا التدخل يعد انتهاكًا لحق الشعب العراقي في تقرير مصيره وب نفسه، فالشعب هو من يغير النظام الدكتاتوري إلى نظام ديمقراطي. وقد اختلف أيضًا التكييف القانوني لتدخل هذه القوات في العراق؛ فابتداءً ادعت واشنطن وحلفاؤها أن تدخلها يندرج ضمن نظرية الدفاع عن النفس الوقائي؛ للوقاية من الخطر العراقي المزعوم، بعد ذلك طرحت نظرية التفويض الضمني التي أعطيت لهم بموجب قرارات مجلس الأمن.⁴⁰⁷

إزاء هذا الغزو الأمريكي البريطاني للعراق البلد المجاور لتركيا، قام موقف أنقرة على ركيزتين: أولاً: السعي إلى منع قيام الغزو، وبالتالي تفادي أي تغيير جوهري في التوازنات القائمة. حيث اتخذت جهود تركيا لمنع نشوب الحرب أشكالاً متعددة، منها: عدم التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية، وكما تنص على ذلك المادة 29 من الدستور التركي.⁴⁰⁸ وسعي تركيا للتعاون والتنسيق

⁴⁰⁴ . خالد السهلي، حرب الخليج الثالث (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، رسالة ماجستير، 2012)، 15.

⁴⁰⁵ . فرانك هارفي، "تفسير حرب العراق: نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة"، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (2014)، 133.

⁴⁰⁶ . Rüstem Üstünel, 2003 Yılı sonrası gelişmelerin Türkiye'nin güvenliğine etkilerinin incelenmesi (Ankara: Kara Harp Okulu, Savunma Bilimleri Enstitüsü, Yüksek lisans tezi, 2015), 45.

⁴⁰⁷ . طيبة جواد المختار - عبدالسلام الجنابي، "موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، السنة السابعة (2015)، 260.

⁴⁰⁸ . Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 763, kabul tarihi 20 Mart 2003, Resmi Gazete ile yayımı: 21 Mart 2003 Sayı:25, Cilt 8, Birleşim 51, Sayfa 302-305.

الإقليمي مع دول الجوار الجغرافي للعراق؛ لمنع نشوب الحرب. والامتناع عن المشاركة في الحرب. وسعي تركيا لدى بغداد لإقناع القيادة العراقية بالتناحي عن السلطة، ونزع فتيل الأزمة.⁴⁰⁹

ثانياً: وفي الوقت نفسه، التدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية، بحيث إذا وصلت الأمور إلى النقطة التي تحتم الغزو تكون تركيا داخلها. غير أن البرلمان التركي في الأول من مارس رفض مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية على الأراضي التركية⁴¹⁰، بالإضافة إلى أن غالبية الأتراك كانوا يرفضون قرار الغزو على العراق، الأمر الذي تجسد في قرار البرلمان، كما أن جميع أركان الدولة أعطوا انطباعاً بأنهم غير مقتنعين تماماً بالمشاركة التركية في الغزو، ولا ضرورة من ذلك إلا أن رئيس حزب العدالة كان يرى بأنه "لو لم يكن عندنا أزمة اقتصادية لكان سلوكنا مختلفاً"⁴¹¹. ونظراً لهذا الموقف التركي المعارض للغزو الأمريكي للعراق، تم استبعادها من مشاريع إعادة إعمار العراق، ووجدت تركيا نفسها خارج المعادلة العراقية.⁴¹²

كذلك جاء رفض أنقرة السماح للقوات الأمريكية بالنزول في أراضيها، أو فتح جبهة شمالية، وذلك؛ لأنها كانت تترك أن أي تدخل عسكري أمريكي عن طريق تركيا سيؤدي إلى إلحاق ضرر بالعلاقات التركية - العربية الإسلامية، وسوف يسيء لصورة تركيا إقليمياً ودولياً، فضلاً عن ذلك، فإن تركيا لم تحصل على ضمانات كافية بشأن مستقبل الأكراد⁴¹³، كما أن التعامل الأمريكي مع تركيا من وجهة نظر استعلائية، وترى تركيا أن الحرب غير شرعية، وأن المشاركة فيها انتهاك

409 . عزيز جبر شبال، "العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل"، العراق: الجامعة المستنصرية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، المجلد 5 (يوليو/تموز 2012)، 48-49.

410 . Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 763, kabul tarihi 20 Mart 2003.

411 . عزري رحيمة، *الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003*، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، رسالة ماجستير، 2015)، 65-66.

412 . المرجع نفسه، 66.

413 . يشكل الملف الكردي أحد أبرز القضايا الشائكة أمام الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923، وقد باتت مشكلة مزمنة تهدد أمن البلاد، وترهق اقتصادها، فضلاً عن كونها أحد الأوراق التي تستخدمها قوى إقليمية ودولية للضغط على أنقرة وابتزازها. للمزيد الاطلاع على المرجع الآتي:

Bülent Aras, vd., *Türkiye'nin Kürt Sorun Algısı*, (Ankara: Siyaset Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı, 2009), 40.

للمادة 92 من الدستور التركي.⁴¹⁴ خصوصًا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تحسلا على غطاء من الأمم المتحدة لغزو بلد عضو فيها.⁴¹⁵

كذلك عارضت قطر الحرب على العراق قبل وقوعها، وبذلت جهودًا كبيرة مع الدول العربية وغيرها لمنع وقوع الحرب ونزع فتيل الأزمة، ومن ذلك المشاركة في القمة العربية في شرم الشيخ في مارس/ آذار 2003، واستضافة القمة الإسلامية التي عقدت بتاريخ 5 مارس/ آذار 2003، غير أن الوفد العراقي انتقد بشدة مبادرة الشيخ زايد، وأفشل جهود القمة لإيصال رسالة إلى واشنطن برفض الحرب على بغداد.⁴¹⁶ كما سعت قطر عبر وزير خارجيتها لإيصال رسالة من صدام حسين موجهة للرئيس الأمريكي بوش غير أن الأخير رفض استلامها. وعلى الصعيد الإنساني والإغاثي سعت الدوحة كغيرها من دول الجوار العراقي لتقديم المساعدات الغذائية والدوائية للشعب العراقي.⁴¹⁷

في المقابل يرى آخرون، أن الدول التي لديها قواعد عسكرية على أراضيها للولايات المتحدة، وتربطها علاقات قوية بواشنطن كقطر، على الرغم من تعاطفها مع الشعب العراقي، استخدمت القوات الأمريكية أراضيها لغزو العراق.⁴¹⁸ فقد قدمت قطر تسهيلات للقوات الأمريكية المتواجدة في قاعدة العديد وقاعدة السيلية.⁴¹⁹

⁴¹⁴ . شيال، "العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل"، 48-49.

⁴¹⁵ . Erkan Avcı, "2003 ABD'nin Irak'ı İşgali Sonrası Türkiye'nin Irak Politikası ve PKK Sorunu (2003-2013)", Ankara: Uluslararası Stratejik Bakışın Enstitüsü, (Eylül 2014), 3.

⁴¹⁶ . خلود خميس، "دور الجامعة العربية في المسألة العراقية"، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 33 (2007)، 79.

⁴¹⁷ . المرجع نفسه، 79.

⁴¹⁸ . المرجع نفسه، 75.

⁴¹⁹ . رحيمة، الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، 64.

ثانيًا: مكافحة الإرهاب

مع تنامي ظاهرة التنظيمات المتشددة أو ما سميت بـ "الإرهابية" في مطلع القرن الحالي، لاسيما بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول في الولايات المتحدة، وغزو الأخيرة لكل من أفغانستان والعراق، اتخذت السياسة الغربية بقيادة الولايات المتحدة مكافحة الإرهاب كذريعة لإحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وإعادة تشكيله، ورسم حدوده السياسية وفق مصالحها.

وهذا ما وضع تحديات كبيرة أمام دول الشرق الأوسط لمواجهة ظاهرة التطرف من ناحية، وحالة عدم الاستقرار والتدخلات الأجنبية من ناحية أخرى، وبشكل خاص الدول الكبيرة في الشرق الأوسط مثل تركيا، وكذلك الدول المؤثرة والنشطة على صعيد سياستها الخارجية كقطر. وقد عمل البلدان معًا في هذا الملف، وبالتعاون مع الولايات المتحدة.

فتركيا حليف للولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، حيث تتعاون أنقرة وواشنطن في المستويات كافة، ومن أهمها: مستوى الرقابة المالية على الأفراد والجماعات؛ لتجفيف ما تسميه أمريكا بمنابع تمويل الإرهاب. وكان هناك تعاون واضح في المجال الاستخباري، حيث تم تعيين ضباط اتصال للتعاون المشترك وتبادل المعلومات. وبعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 وكعضو في الناتو دعت تركيا لدعم المادة 5 من ميثاق الحلف، واحتفظت تركيا دومًا بالرؤية القائلة إن الإرهاب هو التهديد الجديد الذي لا بد من مواجهته في المفهوم الإستراتيجي الجديد. وشاركت تركيا في جميع جهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب، "كما ساندت تركيا المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب مثل: تلك الخاصة بمنظمة التعاون لأوروبا الجنوبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، بالإضافة إلى التعاون القائم بين منظمة المخابرات الوطنية، والولايات المتحدة في تتبع الجماعات الإسلامية الراديكالية في الدولة".⁴²⁰

حيث ينسق البلدان على مستويات مختلفة أمنية واستخبارية وعسكرية لمكافحة الإرهاب، وتضع كل من تركيا والولايات المتحدة العديد من المنظمات المسلحة على قوائم الإرهاب كداعش، وحزب

⁴²⁰ . باكينام الشرقاوي، "إيران وتركيا بعد 11 سبتمبر/ أيلول"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، حولية أمّتي في العالم، نداعيات اليوم الأمريكي: الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، العدد الخامس، (فبراير/ شباط 2013)،

العمال الكردستاني (PKK)، وجبهة التحرير الثورية الشعبية وهي حركة يسارية (DHKC)، وغيرها.

وتلعب تركيا دورًا رئيسيًا في التحالف الدولي من خلال السماح لقوات التحالف باستخدام قواعدها، والمشاركة في العمليات الجوية، واستهداف العناصر الإرهابية في سوريا، والحد من القدرات التمويلية والتجنيدية لداعش، وقد سمحت تركيا بنشر أكثر من 60 طائرة، وما يزيد عن 1200 فرد في العمليات ضد "داعش" في سوريا والعراق، وكذلك تقديم المساعدات والمأوى لملايين السوريين المُشرّدين من بلادهم وبيوتهم. ونظرًا لمشاركتها في رئاسة مجموعة العمل المعنية بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في التحالف الدولي، فإن تركيا لا تدعم فقط بل تقود أيضًا المبادرات الدولية في هذا المجال بفعالية ونشاط، ويشارك 20 ألف عسكري من الجيش التركي في تأمين الحدود بين تركيا وسوريا، ومن أهم الإسهامات العسكرية التركية: المشاركة في جهود التخطيط المشتركة للعمليات كافة ضد داعش في شمال سوريا، واتخذت الخطوات اللازمة كافة؛ لتحقيق تلك الخطط وتنفيذها، وقامت بتدريب 7000 فرد من أفراد الأمن العراقي من محترفين ومتطوعين على القتال ضد "داعش"⁴²¹. هذا إلى جانب عملياتها العسكرية في العمق السوري؛ لإقامة مناطق آمنة خالية من الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها "داعش"، ومنها: "درع الفرات" شمال حلب، و"غصن الزيتون" في مدينة عفرين، و"نبع السلام" في شمال سوريا شرق نهر الفرات.⁴²²

كذلك لعبت قطر دورًا مهمًا في مكافحة هذه الجماعات الإرهابية، حيث يجمعها مع الولايات المتحدة اتفاقات ثنائية بهذا الخصوص، كذلك مع حلف الناتو، وتشارك قطر في مبادرة إسطنبول، والتي أعلنت في قمة حلف الناتو التي عقدت بتركيا في 29-30 يونيو/ حزيران 2004، حيث تركز المبادرة على التعاون العملي في المجالات التي يمكن فيها للناتو أن يضيف قيمة، ولا سيما في المجال الأمني.⁴²³

كما شاركت قطر عبر سفيرها لدى مملكة بلجيكا وحلف شمال الأطلسي علي بن جاسم آل ثاني في الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية لمبادرة إسطنبول للتعاون في 19 نوفمبر/ تشرين

⁴²¹ . التحالف الدولي، تركيا، تاريخ الاسترجاع (22 فبراير/ شباط 2020).

⁴²² . T. C. Milli Savunma Bakanlığı, "Tum Yayin", (Erişim 02 Mart 2020).

⁴²³ . North Atlantic Treaty Organaization (NATO), "Istanbul Cooperation Initiative (ICI)", (Access 12August 2017).

الثاني 2014، الذي عقد في إسطنبول ضمن إطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على إطلاق المبادرة، والتي تهدف لتنسيق الجهود والتعاون لاسيما في محاربة الإرهاب.⁴²⁴

في المقابل، يرى عدد من المتابعين من أمثال لوري بلوتكين بوغارت، زميلة أبحاث في برنامج سياسة الخليج في معهد واشنطن، أن واشنطن تعدّ قطر بيئة متساهلة مع تمويل الجماعات الإرهابية. إلا أن الولايات المتحدة لا تملك أدلة على أن الحكومة القطرية تمّول الجماعة الإرهابية، وتعتقد بوغارت أن المشكلة الجوهرية هي أن الأجندة الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتعارض أحياناً مع ما تعدّه قطر مصالحها السياسية الخاصة. فقد اقتضت الإستراتيجية الأمنية لقطر أن تدعم عدداً كبيراً من التنظيمات الإقليمية والدولية؛ بهدف ردّ التهديدات عن البلاد. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية تقديم المساعدات إلى المنظمات الإسلامية، مثل طالبان. ويشكل السماح بجمع التبرعات المحلية والخاصة لصالح جماعات إسلامية في الخارج جزءاً من هذا النهج. لذلك فإن إغلاق قنوات الدعم للمسلحين الإسلاميين، وهو ما تريده واشنطن من الدوحة، يتنافى مع المقاربة الأساسية التي تعتمد عليها قطر إزاء أمنها الخاص.⁴²⁵

من جانب آخر، قامت قطر بالعديد من هذه الأدوار بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، منها: محاولة احتواء حركة حماس، واستضافة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل وجزء من قيادتها على أراضيها، حيث قال ديفيد بترايوس المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي.آي.أي) إن استضافة قطر لوفود من حركة حماس وحركة طالبان الأفغانية كانت بطلب أمريكي.⁴²⁶ من جانبه بين المبعوث القطري لدى فلسطين السفير محمد العمادي بأن قطر لا تنتظر أي مقابل من حركة حماس، وهي ليست بحاجة إلى ذلك، وأن مواقفها المساندة لقطاع غزة وما تقدمه

⁴²⁴ . وزارة الخارجية القطرية، "دولة قطر تشارك في الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية لمبادرة إسطنبول للتعاون". (11 سبتمبر / أيلول 2014)، تاريخ الاسترجاع (5 فبراير / شباط 2018).

⁴²⁵ . لوري بلوتكين بوغارت، "قطر وتمويل "داعش": المقاربة الأمريكية"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط (أغسطس / آب 2014).

⁴²⁶ . الجزيرة نت، "بترايوس: قطر استضافت حماس وطالبان بطلب أميركي"، (2 يوليو / تموز 2017)، تاريخ الاسترجاع (15 ديسمبر / كانون الأول 2017).

بترايوس-قطر-استضافت-حماس-وطالبان-بطلب <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/7/2/بطلب>

من دعم مادي؛ إنما يستهدف مساندة الشعب الفلسطيني، والتخفيف من وطأة الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.⁴²⁷

الوساطة لدى طالبان لإطلاق سراح العديد من الأسرى من جنسيات مختلفة، ورعاية حوار بين الحركة والحكومة الأفغانية من جهة، وبين طالبان والولايات المتحدة من جهة أخرى؛ توج بالتوقيع على اتفاقية إحلال السلام في أفغانستان الموقعة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان بقطر في 29 فبراير/شباط 2020.⁴²⁸

يمكن القول: إن كلاً من تركيا وقطر حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، ولكل منهما دور لا يمكن لواشنطن الاستغناء عنه، كما تتعاونان، أنقرة والدوحة، فيما بينهما في هذا الإطار، عبر: التنسيق الاستخباري والميداني، والزيارات الدائمة بين مسؤولي البلدين، بالإضافة إلى الاتصالات الدائمة بين الجهات ذات العلاقة في البلدين. فخلال الاجتماع الأول للجنة الإستراتيجية العليا بين أنقرة والدوحة تم تناول مشاكل المنطقة، ومنها ظاهرة انتشار الإرهاب، حيث جرى نقاش مسبباتها وتداعياتها.⁴²⁹

ثالثاً: التدخلات الدولية في الأزمة السورية

تميزت الأزمة السورية بتدخل قوتين دوليتين عظميين، الولايات المتحدة وروسيا، حيث حرصت الولايات المتحدة على أن ترابط قواتها شمال سوريا شرق نهر الفرات، حيث تتواجد معظم حقول النفط، كما تحاذي الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا وخصرتها الضعيفة، حيث المتمردين الأكراد على جانبي الحدود في وسط تركيبة مجتمعية يغلب عليها القومية الكردية، فعلى الجانب التركي من

427 . مقابلة شخصية مع سعادة السفير محمد العمادي سفير قطر لدى فلسطين، (9 مايو/ أيار 2013).

428 . بيان اتفاقية إحلال السلام في أفغانستان الموقعة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة، م(29 فبراير/ شباط 2020).

429 . وزارة الخارجية القطرية، "سمو الأمير والرئيس التركي يتراسان الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية العليا بين البلدين"، (02 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، تاريخ الاسترجاع (15 ديسمبر/ كانون الأول 2017).

الحدود ينشط حزب العمال الكردستاني، الذي تعدّه أنقرة منظمة إرهابية⁴³⁰، وينفذ هجماته ضد أهداف تركية، بينما تتمركز قيادته في جبال قندیل شمال العراق، وفي الجانب السوري من الحدود تتمركز الميليشيات الكردية "وحدات حماية الشعب"، والتي تعدّها أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني، بينما تشكل هذه القوات الكردية العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة عسكريًا، وتوفر لها غطاءً سياسيًا.⁴³¹

وتعدّ تركيا وجود القوات الكردية على حدودها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي؛ كونها تسعى إلى إقامة كيان مستقل يمهّد للانفصال عن سوريا، والإعلان عن دولة كردية تدعم بالضرورة انفصال جنوب شرق تركيا ذي الغالبية الكردية. كما يشكل هذا الملف أبرز محطات الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة، وقد نجحت تركيا في قطع الطريق على إقامة كيان كردي غرب الفرات عبر توغل جيشها في الأراضي السورية، خلال عمليتي "درع الفرات"، و"غصن الزيتون"، وشرق الفرات عبر عملية "نبع السلام".⁴³²

وفي الوقت الذي شاركت فيه قطر في التحالف الدولي ضد "داعش" بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فتحت تركيا قواعدها العسكرية لاسيما قاعدة "إنجيرليك" الجوية أمام قوات التحالف، غير أنها كانت ترى ضرورة توسيع أهداف التحالف في سوريا؛ لتشمل كل المجموعات الإرهابية بما في ذلك وحدات حماية الشعب الكردية.

تتفهم قطر التخوفات التركية والمسعاعي الإقليمية والدولية لتحجيم دورها، والمساس بأمنها القومي، وتعلن وقوفها إلى جانب تركيا التي تقيم عملاً مشتركاً معها داخل سوريا، فلبلدين عمل ميداني مباشر مع المعارضة السورية على الأصعدة المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية، وساهما بشكل

⁴³⁰ . Emniyet Genel Müdürlüğü, "Türkiye'de halen faaliyetlerine devam eden başlıca terör örgütleri", (9 Şubat 2012).

⁴³¹ . محمد ياسين نجار، "عملية "نبع السلام" التركية في سوريا: الهواجس والتحديات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (13 أكتوبر/تشرين أول 2019).

⁴³² . Türkiye Cumhuriyeti Milli Savunma Bakanlığı, "Tum Yayın", (Erişim 15 Mart 2020).

مشارك في تشكيل المجلس الوطني السوري، الجناح المدني في المعارضة السورية، إلى جانب جناحه العسكري الجيش السوري الحر؛ لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد.⁴³³

من ناحية أخرى، أقدمت روسيا، التي تسعى لاستعادة مكانتها الدولية، على التدخل العسكري في الأزمة السورية في 30 سبتمبر/ أيلول 2015؛ لمنع سقوط النظام، وللسيطرة على قراراته، ولتحيط الجهد التركي القطري الداعم للمعارضة في سوريا، فبعد تراجع قدرة النظام على الصمود، وفقدانه السيطرة على معظم الأراضي السورية؛ جاء الإسناد من روسيا، والتي ألقت بثقلها العسكري هناك بإرسال قوات كبيرة إلى سوريا قبل أن تسحب معظمها في 22 ديسمبر/ كانون الأول 2017⁴³⁴، وتبقي على مستشارين لمساندة قوات النظام السوري، وشرطة عسكرية منتشرة في مناطق "خفض التصعيد"⁴³⁵، وتتمركز معظم هذه القوات في قاعدتين عسكريتين، هما قاعدة طرطوس البحرية، وقاعدة حميميم الجوية.

وخلال عدة سنوات من الدعم والإسناد الروسي، استطاع النظام السوري هزيمة المعارضة وطردها من أماكن تواجدها، عدا تلك التي تسيطر عليها تركيا في شمال البلاد. وأصبحت روسيا عنصرًا حاسمًا ورئيسًا في سوريا ومستقبلها، حيث ترى موسكو أن سوريا تقع ضمن مجالها الحيوي، ومدخلًا هامًا إلى الشرق الأوسط والمياه الدافئة.

هذا التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية ضاعف من متاعب تركيا وقطر، وأحبط مساعيها لإسقاط النظام في سوريا، أحد أهم أركان المحور الإيراني في الشرق الأوسط، بل وتضاعفت المواجهة التركية مع موسكو بعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية في 24 نوفمبر/ تشرين

⁴³³ . الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "أهداف الائتلاف"، تاريخ الاسترجاع (2020/1/15).

⁴³⁴ . موقع وزارة الدفاع الروسية، "وزير الدفاع الروسي يقدم تقريرًا إلى القائد الأعلى بشأن سحب القوات الروسية من سوريا"، (22 ديسمبر/ كانون الأول 2017). تاريخ الاسترجاع (12 فبراير/ شباط 2020).

⁴³⁵ . وفق راعي مسار أسيتانا لتسوية النزاع في سوريا يقصد بمناطق خفض التصعيد: تلك المناطق الأربعة الرئيسية التي حددت في سوريا في الرابع من مايو/ أيار 2017؛ بهدف وقف الأعمال القتالية بين النظام والمعارضة المسلحة، والسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول، مع استمرار محاربة التنظيمات الإرهابية كما حددتها الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن. وحدة تحليل السياسات، "اتفاق أسيتانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مايو/ أيار 2017).

الثاني 2015، وشكلت تدهورًا كبيرًا في العلاقات الثنائية بين البلدين استمر 7 أشهر⁴³⁶، وقد سعت قطر إلى ترميم هذه العلاقة بين البلدين، وبعد تجاوز أزمة الطائرة الروسية استثمرت تركيا في علاقاتها الثنائية مع روسيا لصالح الوصول إلى تفاهات معها؛ للحفاظ على وجودها في سوريا، وقد تراجع الدور القطري في سوريا مع استمرارها في دعم الجهد التركي هناك.

وبعد تجاوز أزمة إسقاط الطائرة سعت كل من موسكو وأنقرة إلى التعاون في الملف السوري ضمن الوقائع الجديدة على الأرض، فعلى الصعيد السياسي أطلقت موسكو مسار أستانا لتسوية الصراع في سوريا⁴³⁷، كما عقدت عدة لقاءات ثلاثية مع تركيا وإيران، وأخرى رباعية مع تركيا وفرنسا وألمانيا لتسوية النزاع في سوريا.

وقد استطاعت تركيا إقامة هذه العلاقات المتقدمة والمتصاعدة مع روسيا مع توتر علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وتراجعها، لعدة أسباب أهمها: دعم واشنطن العسكري لقوات حماية الشعب الكردية، التي تعدّها أنقرة الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني المصنف كجماعة إرهابية في تركيا. أما قطر فأقامت علاقات محدودة مع روسيا، بينما احتفظت بعلاقات متقدمة مع الولايات المتحدة.

⁴³⁶ . تصريحات وزير الخارجية الروسي جاء فيها: أدت الأعمال الإجرامية المتهورة التي قامت بها السلطات التركية، والتي أسقطت طائرة روسية إلى ثلاث عواقب. أولاً: تفاقم خطير للعلاقات بين روسيا والنااتو، وهو ما لا يمكن تبريره بأي مبرر، بما في ذلك حماية حدود الدولة. ثانياً، أثبتت تركيا من خلال أفعالها أنها، تدافع عن إرهابي "داعش"، وهذا ليس مفاجئاً؛ نظراً للمعلومات المتاحة التي تفيد بأن بعض المسؤولين الأتراك لديهم مصلحة مالية مباشرة في تسليم المنتجات النفطية من المنشآت المملوكة لداعش. وثالثاً، تقوضت العلاقات الودية طويلة الأمد بين روسيا وتركيا بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والثقافية، سيكون من الصعب إصلاح هذا الضرر، ومن المحتمل أن تكون العواقب المباشرة هي التخلي عن عدد من المشاريع المشتركة الهامة، وخسارة الشركات التركية لمراكزها في السوق الروسية.

The Russian Government, "On arriving in Yekaterinburg from Southeast Asia, Dmitry Medvedev comments on events related to the Russian Su-24 aircraft", (25 November 2015), (Access: 13 November 2019).

⁴³⁷ . انطلق مسار أستانا في يناير/ كانون الثاني من العام 2017 في العاصمة الكازاخية، ويهدف إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية عبر جلب النظام السوري ومعارضيه إلى طاولة الحوار، وقد مثلت كل من روسيا وتركيا وإيران دولاً راعية لهذا المسار، وقد عقد 13 لقاء حتى يوليو/ تموز 2019. علي باكير، "مسار أستانا: الدول الضامنة ومسارات التسوية السورية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (1 أغسطس/ آب 2019).

المطلب الثاني: حماية المصالح المشتركة في الإقليم

سعت كل من تركيا وقطر إلى حماية مصالحهما في الإقليم في مواجهة الاختراقات الدولية، ومن أبرز النماذج على ذلك الأزمة الليبية، والتي شهدت تدخلات دولية واسعة، ابتداء من القوى الأوروبية الجارة كإيطاليا، والقريبة كفرنسا وألمانيا، إلى جانب قوى دولية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

حيث شكلت الساحة الليبية ساحة لصراع الإرادات الإقليمية والدولية، وساحة لتنازع الصلاحيات بقوة السلاح، حيث تعاني البلاد من انقسام سياسي وصراعات مسلحة بين شرق البلاد وغربها، وعلى الرغم من الاعتراف الدولي بالحكومة الليبية في طرابلس إلى أن عددًا من الأطراف الدولية تدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وفي مقدمتها فرنسا، والتي تدعمه عسكريًا واستخباراتيًا تحت مسمى محاربة الارهاب، لاسيما خلال توسعه في الشرق والجنوب، فهي تفضل العمل مع الرجل القادر على إنهاء وجود "المتشددين الإسلاميين"، والذي يضمن حصتها من ثروات ليبيا الطبيعية الهائلة، إلى جانب تعاونها مع الأطراف الإقليمية الداعمة لحفتر، كالسعودية، والإمارات المتحدة التي تشتري صفقات السلاح منها بأموال طائلة. كذلك روسيا والتي تفضل التعاون مع الطرف المستعد لتقديم الامتيازات لها، ولا شك أن هذا أسهل في وجود شخص عسكري غير منتخب كحفتر، الأمر الذي يحقق لها نفوذًا سياسيًا، وحضورًا ميدانيًا؛ لتحقيق مكاسب في ليبيا الغنية بالموارد الطبيعية، وتقدم روسيا لحفتر الدعم العسكري والاستخباري وأعدادًا كبيرة من المرتزقة للقتال إلى جانبه. في المقابل تدعم الحكومة الشرعية في طرابلس أطرافًا دولية، مثل إيطاليا الأقرب جغرافيًا إلى ليبيا، والتي تعدّها ضمن أمنها القومي، وتشاركها في ملفات كبيرة، كملف اللاجئين، غير أن سياساتها تتسم بالغموض والتردد في كثير من الأحيان.

هذه التدخلات من أطراف دولية زادت من تعقيد المشهد الداخلي في ليبيا، وأجبت الحرب الأهلية فيها، ووضعت الأطراف الإقليمية ومن بينها تركيا وقطر أمام تحديات أكبر، لاسيما أن معظم القوى الدولية، وإن كانت تعترف رسميًا بحكومة الوفاق الوطنية برئاسة السراج، غير أنها تدعم اللواء المتقاعد حفتر، كما أن إيطاليا التي تدعم حكومة الوفاق الوطنية برئاسة السراج أعلنت عن رفضها للإجراءات التركية الرامية لمساندة حكومة السراج عسكريًا وأمنيًا، ومن ذلك مذكرة

التفاهم التي تم توقيعها بين تركيا وليبيا في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، والتي تسمح بالتدخل العسكري التركي في ليبيا؛ خوفًا على نفوذها ومصالحها في ليبيا.⁴³⁸

هذه المذكرة سمحت لتركيا بلعب دور أكبر في ليبيا من بوابة الحكومة الشرعية وأهلها؛ لتفاوض حلفاء حفتر وفي مقدمتهم روسيا، والتوصل لوقف إطلاق النار في 12 يناير/ كانون الثاني 2020، واعتراف القوى الدولية الرئيسة فرنسا وإيطاليا أنه لا يمكن تجاوز تركيا، ولا بد من العمل معها، وهذا ما تجلى في انعقاد مؤتمر برلين في 19 يناير/ كانون الثاني 2020 برعاية الأمم المتحدة، وضم زعماء 11 دولة، بينهم رجب طيب أردوغان، وفلاديمير بوتين، وإيمانويل ماكرون، وبوريس جونسون، والمستشارة أنغيلا ميركل.⁴³⁹

على الرغم من هذا الزخم الكبير من التدخلات الدولية التي يصب معظمها ضد المصالح التركية، وكذلك القطرية في ليبيا، إلا أن تركيا وبمساعدة قطرية ماضية في تعميق شراكتها مع حكومة الوفاق الوطني⁴⁴⁰، والتي حققت مكاسب كبيرة على الأرض في النصف الأول من عام 2020 حيث وصلت قواتها المدعومة من تركيا مشارف مدينة سرت، بوابة الهلال النفطي الليبي⁴⁴¹، والواقعة على بعد حوالي 450 كيلومترًا غرب العاصمة الليبية طرابلس، وإلى قاعدة الجفرة

⁴³⁸ . Italian Ministry of Foreign and International Cooperation, "Meeting between Minister Luigi Di Maio and the Cypriot Foreign Minister, Nikos Christodoulides", (Access 18 March 2020).

⁴³⁹ . وزارة الخارجية الألمانية، "بيان صحفي: مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا". تاريخ الاسترجاع (13 مارس/ آذار 2020).

⁴⁴⁰ . وكالة الأناضول، "تركيا: سواصل دعم الحكومة الليبية بموجب اتفاق التعاون العسكري"، (9 يوليو/ تموز 2020)، تاريخ الاسترجاع (10 يوليو/ تموز 2020).

⁴⁴¹ . وتحتوي المنطقة الواقعة بين مدينتي سرت وبنغازي على معظم احتياطي ليبيا من النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغ حجم احتياطي النفط الخام المؤكد 48.4 مليار برميل عام 2019، كما بلغ حجم احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد 1.505 مليار متر مكعب عام 2019. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "الدول الأعضاء: دولة ليبيا"، تاريخ الاسترجاع (14 يوليو/ تموز 2020).

الجوية، وهي من أكبر القواعد الجوية في البلاد، وتقع على بعد 300 كم جنوب سرت.⁴⁴² وقد بات الملف الليبي أحد أهم ملفات التعاون المشترك بين تركيا وقطر في الإقليم.



⁴⁴² . وكالة الأناضول، تشاوش أوغلو: "الحكومة الليبية لديها تحضيرات لاستعادة سرت"، (13 يوليو/ تموز 2020)، تاريخ الاسترجاع (14 يوليو/ تموز 2020).

خاتمة الفصل الرابع

يعاني إقليم الشرق الأوسط من نزاعات محلية وصراعات إقليمية تصاعدت منذ غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، والذي أحدث تغييراً في ميزان القوى الإقليمية، كما زادت وتيرتها في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين باندلاع ثورات الربيع العربي، وتحول بعضها إلى أزمات أمنية جلبت تدخلات إقليمية ودولية، كما يتميز إقليم الشرق الأوسط بموقع جيو إستراتيجي هام، وثروات طبيعية هائلة في مقدمتها الطاقة، الأمر الذي عزز من أهميته لدى القوى الإقليمية والدولية، من جانب آخر، يمثل الشرق الأوسط مركباً أمنياً معيارياً حيث لا توجد قوة إقليمية مهيمنة فيه، وتتنازع قواه الكبيرة النفوذ والسيطرة.

في ظل هذه الظروف الإقليمية، سعت كل من تركيا وقطر إلى حماية أمنهما القومي، وتحقيق مصالحهما في الإقليم؛ فتركيا القوة الإقليمية الكبيرة الناهضة تصاعد دورها الإقليمي وتدخلاتها في القضايا الإقليمية في مواجهة القوى الإقليمية والدولية الأخرى، بينما سعت قطر إلى لعب دور المستقل النشط بعيداً عن هيمنة السعودية، كما جمع بينهما المنافسون والأعداء المشتركون، إلى جانب سعيهما لتحقيق مصالحهما المشتركة في الإقليم.

أثرت هذه البيئة الإقليمية على العلاقات التركية القطرية بصورة كبيرة؛ للتحول من علاقة صداقة وتقارب في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى علاقة شراكة إستراتيجية في العقد التالي، وذلك من ثلاثة أوجه:

أولاً: تشابهت مواقفهما من مكونات القضايا الإقليمية المختلفة، كما في: قضايا التغيرات السياسية في مصر وتونس وليبيا بعد الثورة، والأزمات الأمنية في سوريا واليمن وليبيا بعد عام 2014 حيث دخلت البلاد في أزمة أمنية، وبالتالي التعاون والتنسيق في كثير منها.

ثانياً: مواجهتهما مع القوى الإقليمية وتعاونهما في الدفاع عن:

أ. أمنهما القومي؛ كما في سوريا حيث واجهتا الاختراق الإيراني، ومن ذلك أيضاً، مساندة تركيا العاجلة والجادة لقطر في أزمة حصارها من السعودية والإمارات والبحرين ومصر.

ب. حماية مصالحهما في الإقليم: كما في ليبيا، حيث تصدتا للدور السعودي الإماراتي، ودورهما في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المنافس لقوى إقليمية، كمصر والإمارات.

ثالثاً: مواجهة اختراقات القوى الكبرى للإقليم، والتي فرضت تحديات إضافية على تركيا وقطر، ودفعتهما لمزيد من التعاون والتنسيق، للحفاظ على:

أ. أمنهما القومي؛ كما في الأزمة السورية، حيث واجهتا الاختراق الروسي ودعمه للنظام.

ب. حماية مصالحهما في الإقليم: كما في مواجهتهما للاختراقات الروسية والفرنسية والإيطالية للأزمة الليبية.



خاتمة الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل العلاقات بين تركيا القوة المتوسطة وقطر الدولة الصغيرة، وتطورها خلال العقدين الماضيين على المستويين الثنائي والإقليمي، حيث يقع البلدان في إقليم الشرق الأوسط الذي يفتقر للسلم والأمن، ويعاني من صراعات محلية، وحروب أهلية، وصدام بين قواه الكبرى، بالإضافة إلى أهميته الإستراتيجية التي جلبت تدخلات القوى العظمى في العالم، الأمر الذي جعل من البعد الأمني الإستراتيجي محددًا مهمًا للعلاقة بين دوله إلى جانب الأبعاد الأخرى السياسية والاقتصادية. وقد تأثرت العلاقات التركية القطرية بهذه المتغيرات، لاسيما على صعيد التهديدات، والفرص المتاحة، على البعد الإقليمي، وبالعوامل والظروف الداخلية في البعد الثنائي.

برزت أهمية المستوى الإقليمي في تحليل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال القطبية الثنائية، وتنوعت أنماط التفاعل داخله بين التنافس، والتوازن، والتعاون؛ لتحقيق الأمن الإقليمي بمفهومه الشامل، وقد قدم [باري بوزان] و[أولي ويفر] مفهوم مركب الأمن الإقليمي لتحليل العلاقات والتفاعلات داخل المجمعات الأمنية المنتشرة في العالم، وعلاقتها بالقوى العظمى، ومن بينها الشرق الأوسط الذي تتوزع فيه القوى بشكل معياري، حيث لا يوجد من بينها أحد القوى العظمى.

وقد أثرت أحداث مهمة في البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط، منها: الحرب على العراق عام 1990، واتفاقية أسلو عام 1993، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وغزو العراق عام 2003، والذي غيبتها عن لعب دورها كقوة إقليمية وأخل بتوازن القوى في منطقة الخليج، وتداعيات الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، إلى جانب اندلاع ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، وما نتج عنها من تغيرات سياسية وأزمات أمنية امتدت طيلة العقد الثاني، وقد أحدثت هذه الثورات فرصة للتغيير في ميزان القوى في الشرق الأوسط، وأتاحت المجال أمام القوى الإقليمية للعب أدوار أكبر في الإقليم.

لعبت كل من تركيا وقطر أدوارًا مختلفة في الشرق الأوسط تبعًا لاختلاف بنيتيهما ومقوماتهما التي استندت عليها سياستيهما الخارجية، حيث تشكل تركيا قوة إقليمية تستند في سياستها الخارجية على موقعها الجيوستراتيجي المتميز، ومواردها البشرية الهائلة، وإرثها التاريخي والحضاري العريق، وقوتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، كما تسعى لحماية أمنها القومي، وتحقيق مصالحها الوطنية،

إلى جانب استعادة مكانتها الإقليمية كقائد إقليمي، وفي سبيل ذلك استخدمت أدواتها الناعمة والخشنة في القضايا المختلفة. أما قطر الدولة الصغيرة فتتميز بسياساتها الخارجية النشطة والمؤثرة المستندة على مواردها الطبيعية الهائلة في قطاع الطاقة، وقدراتها الإعلامية الكبيرة، كما تسعى لحماية أمنها القومي ورعاية مصالحها الوطنية، ولعب دور إقليمي فعّال كصانعة للسلام وراعية للسلم والأمن الدوليين.

تختلف مؤسسات صنع السياسة الخارجية في تركيا وقطر وفق النظام السياسي المتبع (كما هو مبين في الفصل الثاني)، ففي الوقت الذي تتبع فيه تركيا نظامًا جمهوريًا ديمقراطيًا تتداول فيه الأحزاب السياسية على السلطة، وتتقاسم فيه الجهات التشريعية والتنفيذية صنع السياسة الخارجية، تتبع قطر نظامًا وراثيًا، يتمتع فيه الأمير بمسؤوليات واسعة يعينه عليها مجلس الوزراء إلى جانب مهام مجلس الشورى التشريعية.

وفي هذا السياق، حافظ حزب العدالة والتنمية "الديمقراطي المحافظ" في تركيا على المكوث في السلطة منفردًا منذ عام 2002 إلى جانب سيطرته على البرلمان طيلة هذه المدة، وقد كان للرئيس رجب طيب أردوغان دور بارز في هذا المسار حيث تمتع بنفوذ كبير داخل الحزب منذ تأسيسه كما حظي بقبول شعبي واسع، الأمر الذي مكنهم من فرض رؤيتهم واستراتيجيتهم في الشأن الخارجي ولكن بصورة متدرجة، فقد اعترضتهم تحديات كبيرة تمثلت بشكل رئيس في: وصاية الجيش على الحياة العامة وتدخله في رسم السياسة الخارجية، بالإضافة للدولة العميقة وتغلغل جماعة "فتح الله غولن" في مفاصل الدولة. ومن أهم نجاحات الحزب تمكنه من تقليص دور الجيش عبر إجراء التعديلات الدستورية في الأعوام 2007، 2010، 2017، وازعاف جماعة "غولن" لاسيما بعد ضلوعها في محاولة الانقلاب العسكرية منتصف عام 2016.

وقد تطورت العلاقات التركية القطرية بشكل إيجابي ومتردد بين العامين 2002-2019 (كما جرى تفصيله في الفصل الثالث)، لتمر بمرحلة التعاون والتقارب بين عامي 2002-2013، والتي اتسمت بتبادل الزيارات الرسمية، وعقد الاتفاقيات الثنائية في المجالات المختلفة، وغلبة الطابع الثنائي على العلاقات التركية القطرية حتى عام 2011، مع وجود تعاون إقليمي في ملفات ذات اهتمام مشترك كالصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، وفي عامي 2012-2013 تصاعد التعاون والتنسيق الإقليمي بين الدولتين بشكل كبير مع اندلاع ثورات الربيع العربي، لاسيما في سوريا ومصر وتونس وليبيا، لتنتقل العلاقات التركية القطرية إلى مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي

الشامل في الملفات الثنائية والإقليمية والدولية بين عامي 2014-2019، حيث تم تشكيل مجلس التعاون الإستراتيجي عام 2014 للشراكة الإستراتيجية في كل الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية، ومن أبرز تجليات متانة العلاقات التركية القطرية افتتاح القاعدة العسكرية التركية في قطر، وهي أول قاعدة عسكرية لتركيا خارج حدودها، والشراكة في الصناعات الدفاعية، والتكامل الاقتصادي، إلى جانب العمل المشترك في قضايا الإقليم المختلفة. وكحصيلة لهذا التعاون التركي القطري منذ أواخر عام 2014 وخلال السنوات الخمس التالية عقد زعيما الدولتين 26 قمة، وخمسة اجتماعات للجنة الإستراتيجية العليا، وعشرات الاجتماعات التحضيرية بين الوزراء والمسؤولين من الجانبين، نتج عن هذه اللقاءات توقيع 55 اتفاقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية وغيرها.

ومن المؤشرات على قوة وتنامي العلاقات التركية القطرية إظهار الدولتان تعاونًا كبيرًا متبادلًا لاسيما في الأوقات الحرجة وبتدخل مباشر لإنقاذ بعضهما البعض، من ذلك: مساندة تركيا الفورية والحاسمة لقطر منذ الاعلان عن حصارها منتصف عام 2017، بالحفاظ على أمنها الغذائي واسناد موقفها السياسي والمساهمة في منع سقوطها بالتحرك العسكري العاجل عبر قاعدتها العسكرية على الأراضي القطرية. في المقابل؛ استعدت قطر لتزويد تركيا بالغاز لتعويض أي نقص في امداداته خلال أزمة اسقاط الطائرة الروسية المقاتلة عام 2015، لحفظ أمن الطاقة لديها، ورفضت محاولة الانقلاب في تركيا في منتصف عام 2016 منذ اللحظة الأولى لورد أنباء حولها، وأسرعت لتقديم المساعدة المالية العاجلة لمنع انهيار العملة المحلية في تركيا وبشكل خاص في أغسطس/ آب 2018.

كما ساهم المجتمع المحلي في تركيا وقطر في تعزيز العلاقات الثنائية عبر المؤسسات المجتمعية الاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها، ومن ذلك: التعاون بين جمعيات رجال الأعمال في الجانبين، وتأسيس جمعية رجال الأعمال التركية القطرية، وعقد اتفاقيات التعاون بين الجامعات كاتفاقية التعاون بين جامعتي قطر وإسطنبول لتبادل الطلبة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس ورسائل الدكتوراه، والتعاون في إنشاء المشاريع والدراسات البحثية والأنشطة الأكاديمية.

وتمثلت دوافع العلاقة بين الجانبين في أن إستراتيجية قطر، الدولة الصغيرة، تقوم على الدخول في تحالفات إقليمية؛ لحماية نفسها في بيئة تفتقر للأمن والسلم إلى حد كبير، إلى جانب تحالفاتها الدولية، حيث إنها تقع في بيئة جيو إستراتيجية شديدة العداء، ولا بد لها كضرورة حيوية من تنويع

علاقاتها الدولية؛ لمواجهة الضغوط الخارجية التي تزايدت كثيراً بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، فعلى الرغم من علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، شعرت بحاجتها الماسة لموازن إقليمي لقوى منافسة لها، كالسعودية والإمارات المتحدة، وقد مثلت تركيا خيارها الأفضل للعديد من الأسباب، منها: تمتعها بقوة عسكرية واقتصادية كافية لحمايتها، كما أنها قوة مسلمة وسنية تحظى بقبول داخلي، وتتقاطع معها في رؤيتها للكثير من قضايا الشرق الأوسط، بالإضافة للإرث التاريخي الممتد من التعاون المشترك في كثير من محطاته، وهي في ذات الوقت لا تثير معارضة غربية؛ كونها عضوة في حلف الناتو، كما أن الحاجة لها تزداد مع سعي الإدارة الأمريكية للتخفيف من الأعباء الخارجية، وتحميل جزء منها لحلفائها الإقليميين، إلى جانب أن تركيا تلقى قبولاً لدى دول خليجية أخرى خصوصاً مع التوسع الإيراني الذي يهدد منطقة الخليج بأسرها.

أما تركيا، القوة المتوسطة والتي اتجهت إلى الشرق منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002، فسعت إلى التعاون مع شركاء إقليميين موثوقين لديهم رؤية إستراتيجية قريبة من رؤيتها تجاه عدد من قضايا الإقليم ذات الاهتمام المشترك، كما أدركت تركيا أن حقبة ما بعد الربيع العربي دينامية وغير ثابتة، ولا يمكن التعامل معها ببساطة عبر سياسية خارجية وأمنية تقتصر على بعد واحد، لذا عززت من علاقاتها مع قطر الدولة العربية والخليجية، والتي تمتلك موارد مالية هائلة وقدرات إعلامية كبيرة، وصاحبة سياسة خارجية نشطة ومؤثرة، كما تتقاطع رؤاها ومصالحها معها، لإسناد سياستها الخارجية.

ويمكن تلخيص عوامل التقارب التركي القطري على الصعيدين الثنائي والإقليمي، كالآتي؛

أولاً: على الصعيد الثنائي (تناولها الفصل الثالث بالتحليل)

1. الصداقة الشخصية بين زعمي الدولتين، حيث يجمع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تقارب في الفكر والقيم المشتركة، فأردوغان ذو خلفية إسلامية سنية وطنية ينتمي لجماعة "الملي قوروش" بمعنى الفكر الوطني والذي يعبر عن "العثمانية الجديدة" ويسعى لإحياء موروث تركيا الحضاري الممتد لقرون طويلة. أما الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وابنه الشيخ تميم فينتميان لأيدولوجيا قومية إسلامية سنية، ومن عائلة آل ثاني والتي حكمت قطر لسنوات طويلة وكانت على علاقة جيدة في أكثر الأحيان بالدولة العثمانية، بالإضافة إلى أن التنسيق

والتشاور بين قيادتي الدولتين في الكثير من القضايا الداخلية والخارجية يؤشر إلى مستوى الثقة الكبير والمتبادل بينهما.

2. التكامل الاقتصادي حيث تعدّ قطر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، بينما تركيا من أكبر مستورديه، وهو ما شكل فرصة للتكامل، كما تمتلك تركيا الخبرات والموارد البشرية، بينما تمتلك قطر الموارد المالية، وقد شكلت تركيا بيئة استثمارية مهمة للاستثمارات القطرية الرسمية والخاصة في القطاعات المختلفة العقارية والمالية وغيرهما، كما فتحت قطر الباب للشركات التركية للاستثمار في قطر، لاسيما في قطاع البنية التحتية؛ للاستعداد لاستضافة مونديال كرة القدم للعام 2022.

3. التهديدات الأمنية المشتركة تشكل أحد أهم عوامل التقارب بين تركيا وقطر، حيث يشتركان في عدد من المهددات الإقليمية، لذا يتعاون البلدان استخباريًا وأمنيًا على أعلى مستوى، ويجمعهما العديد من الاتفاقيات الثنائية في هذا الصدد.

4. في الشأن العسكري، تتمتع قطر بموقع جيو إستراتيجي مطل على الخليج العربي الغني بالنفط ويتوسط دول الخليج، الأمر الذي ساهم في إقدام تركيا على إقامة أولى قواعدا العسكرية خارج حدودها فيها، وذلك لتعزيز نفوذها، وحماية مصالحها الإقليمية، وزيادة صداراتها الدفاعية، التي تطورت كثيرًا بعد افتتاح القاعدة العسكرية. كما تحتاج قطر للتواجد التركي العسكري على أراضيها؛ لحماية أمنها، بالإضافة إلى مهام التدريب والاستشارات التي تحتاجها قوات قطر المسلحة.

ثانيًا: على الصعيد الإقليمي (تناولها الفصل الرابع بالتحليل)

1. مواجهة التهديدات المشتركة

مع تصاعد حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وزيادة وتيرة النزاعات والتدخلات الخارجية فيه؛ كونه محط أطماع الدول العظمى ونفوذها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي أقدمت على التدخل العسكري المباشر في عدد من دوله، بالتعاون مع قوى غربية وإقليمية؛ لتحقيق مصالحها، بالإضافة إلى اندلاع ثورات الربيع العربي التي غيرت أنظمة الحكم في بعض الدول، وأدخلت

أخرى في صراع أهلي مسلح طويل جلب مزيداً من التدخلات الخارجية والجيوش الأجنبية إلى الشرق الأوسط، هذا الحالة بالغة الخطورة من عدم الاستقرار والتشظي وضعت تركيا وقطر أمام تهديدات مباشرة وكبيرة لأمنهما القومي، الأمر الذي دفع البلدين إلى المزيد من التقارب والتنسيق والعمل المشترك؛ لمواجهة هذه التحديات.

ومن أبرز هذه التهديدات ظهور الجماعات المتشددة كتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وبعض المجموعات المنبثقة عنها، أو القريبة منها، كجبهة النصرة في سوريا، والجماعات المرتبطة مع إيران كالحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان، وجميعها مناطق جوار ومجال حيوي لتركيا وقطر، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة في الأمن القومي لهما، وهذا ما يفسر تصدر الملف الأمني لجدول أعمال لقاءات القادة من البلدين، وأعمال اللجنة الإستراتيجية العليا في نسخها الخمس. وقد تقاربت رؤية البلدين كثيراً في تحديد هوية الإرهاب، والمدرجين على لائحة المنظمات الإرهابية، فقد رأى البلدان على سبيل المثال في "داعش" وتنظيم القاعدة وحزب العمال الكردستاني منظمات إرهابية، بينما رأتا في حركة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة الأخرى منظمات غير إرهابية، ليس هذا وحسب، بل رأتا فيها حركات تحرر وطني تقاوم الاحتلال الإسرائيلي.

من جانب آخر، تشكل إيران محوراً منافساً شكل تهديداً للمصالح التركية والقطرية في الشرق الأوسط، وبشكل خاص بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، ومن أوجه ذلك الصراع الدائر بين هذه الأطراف الأزمة السورية، حيث تدعم إيران النظام السوري بزعامة بشار الأسد، بينما تدعم تركيا وقطر المعارضة المسلحة، كما يشكل محور السعودية والإمارات المتحدة محوراً ثانياً سعى إلى جانب صراعه مع المحور الإيراني؛ لتحجيم الدور التركي والقطري في الإقليم، بل وساهم في محاولة تغيير النظام في تركيا وقطر، فقد أشارت العديد من التقارير إلى تدخل الإمارات لصالح المعارضة في تركيا إبان محاول انقلاب القضاء والشرطة في ديسمبر/ كانون الأول 2013، وفي محاولة الانقلاب العسكري في يوليو/ تموز 2016. إلى جانب تصادم المصالح والنفوذ في دول ثورات الربيع العربي لاسيما مصر وتونس. أما قطر المنتمية لمجلس التعاون الخليجي فقد أقدمت ثلاث دول من أعضائه وهي المملكة السعودية والإمارات المتحدة والبحرين على سحب سفراءها من الدوحة عام 2014 بعد تعارض مصالحها مع قطر التي انتهجت سياسة خارجية مستقلة بالتعاون مع تركيا، وأقدمت كذلك بالإضافة إلى مصر على حصار قطر منتصف عام 2017؛

سعيًا منها لإرغامها على وقف تعاونها الوثيق مع تركيا، والانسجام مع مصالح دول الحصار ورؤيتها وسياساتها الخارجية.

وقد رفعت أزمة حصار قطر من مستوى التهديد لتركيا كما هو الحال لحليفها قطر، بعد أن اختارت الوقوف إلى جانب قطر على حساب دول أكبر بكثير كالسعودية، فمنذ اللحظة الأولى حرصت تركيا على تقديم الدعم السياسي لقطر؛ برفض حصارها والتنديد به، وعلى الاسناد الاقتصادي بإرسال المساعدات الغذائية والمستلزمات اليومية على وجه السرعة عبر جسر جوي إلى الدوحة، وكذلك على العون العسكري عبر الإسراع في تمرير اتفاقية التعاون العسكري في البرلمان التركي لنقل جنود أترك خارج الحدود، وإرسالهم إلى القاعدة العسكرية التركية في قطر.

وعلى صعيد القوى الدولية، تدرك كل من تركيا وقطر حجم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وعدد من القوى الكبرى الأوروبية بالشرق الأوسط، وسعيها لرعاية مصالحها في هذا الإقليم المضطرب، لذا يحرص البلدان على العمل المشترك لمواجهة الأطماع الدولية، وحماية مصالحهما الحيوية، ومن ذلك: التعاون المشترك لمواجهة التدخل الروسي في سوريا وليبيا، حيث دعمت روسيا نظام بشار الأسد في سوريا، بينما دعمت تركيا وقطر المعارضة السورية، وفي ليبيا أيدت تركيا وقطر حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا، بينما دعمت روسيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر في صراعه المسلح ضد حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. كما تدخل فرنسا في المسألة الليبية لصالح حفتر، وبالتنسيق مع الأطراف الإقليمية المنافسة لتركيا وقطر كالسعودية والإمارات المتحدة التي تشتري صفقات السلاح منها بأموال طائلة، كما تعارض إيطاليا الدور التركي في ليبيا على الرغم من تأييدها لحكومة الوفاق الوطني.

2. رعاية المصالح المشتركة واستغلال الفرص في الإقليم

ساهمت مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية في خلق مساحات للتدخل وبروز مصالح سارعت القوى الإقليمية والدولية للتنافس عليها، من أهم هذه العوامل:

أ. على الصعيد الإقليمي: تغييب العراق كقوة إقليمية، والتغيرات السياسية والأزمات الأمنية التي لحقت بدول ثورات الربيع العربي.

ب. على الصعيد الدولي: تقليص الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وتراجع أهمية الشرق الأوسط لديها لصالح ظهور تهديدات أخرى كصعود الصين.

ج. على الصعيد المحلي: تنامي قدرات تركيا العسكرية، وزيادة نفوذ الرئيس أردوغان وحزبه الحاكم في صنع السياسة الخارجية التركية.

ومن أهم مساحات العمل المشترك التركي القطري في الإقليم، ما يلي:

القضية الفلسطينية؛ كونها: قضية تحظى بأهمية كبيرة لدى الشعوب المسلمة على الرغم من تراجعها نسبياً في السنوات الأخيرة مع اندلاع ثورات الربيع العربي، وانشغال الشعوب في قضاياها الداخلية، كما أنها مفتاح مركزي للاستقرار في الشرق الأوسط، حيث تسعى العديد من القوى الإقليمية والغربية إلى تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ لإفساح المجال لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، والتفرغ لمواجهة إيران، بالإضافة لأنها مجال لمنافسة الخصوم الإقليميين، ومن بينهم مصر المجاورة لقطاع غزة، والسعودية والإمارات وغيرها، وتمتلك تركيا وقطر علاقات وطيدة مع الأطراف الفلسطينية (حركتي حماس وفتح بصورة رئيسة)، وكذلك مع إسرائيل على الرغم من تراجعها في بعض المراحل بين تركيا وإسرائيل.

كما تقاطعت رؤى أنقرة والدوحة من ثورات الربيع العربي؛ وعملتا معاً في العديد من دوله، الأمر الذي ساهم في اغتنامهما للفرص ورعاية مصالحهما المشتركة، ومن ذلك:

1. تعزيز المحور التركي القطري بانضمام كل من مصر وتونس، حيث تعاونتا مع الإسلام السياسي المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين الذي تصدر المشهد السياسي في مصر وتونس في عامي 2012-2013. وبذلك تشكل محور تركي قطري منافس للمحورين التقليديين؛ المحور السعودي، والمحور الإيراني، وبعد إفشال ثورات الربيع العربي في تحقيق أهدافها، والانقلاب عليها بدعم من قوى إقليمية منتمة للمحورين المتصارعين الإيراني والسعودي، والنجاح في إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وإجبار حزب النهضة على ترك حكم البلاد؛ تراجعت قدرات التحالف التركي القطري ونفوذه في الشرق الأوسط.

2. تحقيق موطئ قدم في ليبيا، والحصول على امتيازات استثمارية، لاسيما في ملفي الإعمار والنفط، كذلك ترسيم الحدود البحرية مع تركيا، وزيادة حصتها في شرق المتوسط، حيث التنقيب على الغاز الطبيعي، كما تشكل بوابة للقارة الأفريقية التي تسعى كل من تركيا وقطر لتعزيز حضورهما فيها.

3. تأمين حدود تركيا الجنوبية مع سوريا، وضمان تركيا وقطر المشاركة في رسم مستقبل سوريا السياسي، وفي إعادة الإعمار، كما ساهم العمل المشترك بين تركيا وقطر في الملف السوري في تعزيز التعاون الاستخباري بينهما.

وحول مستقبل العلاقات التركية القطرية، يحسب الباحث، أن العلاقات بينهما تتجه إلى المزيد من الشراكة الإستراتيجية في المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. ومن أهم الاعتبارات والمؤشرات على ذلك، ما يأتي:

1. الاستقرار الداخلي

استمرار استقرار الظروف الداخلية في تركيا وقطر نسبياً، ففي تركيا لا يزال حزب العدالة والتنمية التركي قادراً على الاستمرار في الحكم مع فوزه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في يوليو/ تموز 2018، إذ تمتد الفترة الانتخابية خمس سنوات قابلة للتمديد لفترة ثانية، وتمتد الفترة الحالية حتى عام 2023، كما لا يزال قادراً على الفوز بالانتخابات التشريعية بفارق كبير عن منافسيه وفق آخر انتخابات برلمانية جرت في يونيو/ حزيران من عام 2018.⁴⁴³

كما أن الحزب الحاكم في تركيا، والذي يحكم البلاد منذ 16 عاماً، استطاع إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية الخانقة عام 2001، وحالة الركود الشديدة، والتضخم غير المسبوق، وتفتشي البطالة بعد انهيار الاقتصاد، وعموم حالة الفساد، والاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لسنوات، والفشل في تشكيل تحالفات دائمة لتشكيل حكومات مستقرة. كما استطاع الحزب باقتدار حذف

⁴⁴³ . حصل حزب العدالة والتنمية على 295 مقعداً ما نسبته 42.6%، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري وهو أكبر أحزاب المعارضة على 146 مقعداً ما نسبته 22.6%. وفق النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات المستقلة.

أصفار الليرة التركية الستة؛ ليصبح قيمة الليرة الواحدة حوالي دولار أمريكي، وسميت بالليرة التركية الجديدة، غير أنها تراجعت لاحقاً أمام العملات الأجنبية؛ لتصل إلى حوالي 6 ليرات مقابل الدولار الأمريكي الواحد عام 2019.

كما نجح الحزب خلال فترة حكمه في تدشين العشرات من المشاريع الكبرى كالجسور المعلقة والأنفاق والطرق السريعة، والإصلاحات الواسعة في قطاع الخدمات كالمستشفيات والمدارس والمراكز الثقافية وغيرها، وعمل الحزب على مبدأ تكافؤ الفرص والتخفيف من حدة الطبقية التي كرسها ومأسسها النظام النيولبرالي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

من جهة أخرى، سيطر الحزب الحاكم على جماعة "قولن"، والمجموعات المسلحة المعارضة كحزب العمال الكردستاني، و"داعش"، والجماعات اليسارية المتطرفة، وفرض استتباب الأمن والاستقرار السياسي، ونجح في إنهاء الفترة الانتقالية، وتحويل البلاد إلى النظام الرئاسي الذي يحد من التدخلات الخارجية، ويخفف من العملية البيروقراطية، كما لا يزال الحزب قادراً على إدارة علاقاته البينية مع واشنطن، وفي القضايا الإقليمية كالأزمة السورية، بما يحقق مصالح أنقرة، ويمنع من تفاقم الأزمة الاقتصادية مع العمل على معالجة أسباب الأزمة، بالإضافة إلى تباين المعارضة وضعفها، لكن احتمالية تشكيل أحزاب جديدة تبقى قائمة.

كل ما سبق من نجاحات حققها الحزب انعكست على الناخب التركي، الذي يجدد في كل انتخابات ثقته في الرئيس أردوغان وحزبه الحاكم، فقد فاز الحزب في 15 استحقاقاً انتخابياً بين عامي 2002-2019⁴⁴⁴، فعلى الرغم من تراجع نسبة الحزب في آخر انتخابات عامة جرت في يوليو/ تموز 2018 إلا أنه لا يزال يحتفظ بقارق كبير عن أكبر منافسيه حزب الشعب الجمهوري.

من جانب آخر، تشير معظم المعطيات الداخلية في قطر إلى استقرار الحكم للأمير تميم، حيث استلم السلطة من والده بسلاسة وبدون معيقات على صعيد الأسرة الحاكمة أو الشعب القطري، كما يملك الأمير الشاب ووالده شبكة علاقات خارجية واسعة تدعم فرص استمراره في الحكم، إلى جانب تراجع الضغوط التي تسبب بها حصار قطر.

⁴⁴⁴ . تشمل 6 انتخابات برلمانية، و2 انتخابات رئاسية مباشرة، و4 انتخابات محلية، و3 استفتاءات عامة. مؤسسة الانتخابات العليا، "أرشيف الانتخابات"، تاريخ الاسترجاع (20 أغسطس/ آب 2019).

فقد تسلم الأمير تميم الحكم من والده عام 2013، ولا يزال يحظى بدعم الأسرة الحاكمة وقبول لدى الشعب القطري. بالإضافة إلى استمراره في المحافظة على علاقات متقدمة مع واشنطن، بل وعمل على تعزيزها عبر إبرام العديد من الاتفاقيات للتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية⁴⁴⁵، واستمرار وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها. الأمر الذي مكن الدوحة من الاستمرار في سياساتها الخارجية بعيداً عن الإملاءات السعودية.

ونجح الأمير حمد وابنه الأمير تميم في تعزيز النمو الاقتصادي، وحصد المرتبة الأولى في مؤشر الدول المحققة للنمو الاقتصادي خلال الـ 20 عامًا الماضية، كما حقق متوسط نمو اقتصادي سنوي مركب يبلغ مستوى 10.5%.

وقد عملت الدوحة على تنويع الاقتصاد ليشمل قطاعات متنوعة، فلفطر أذرع استثمارية قوية وصندوق سيادي ضخم، حيث يعد جهاز قطر للاستثمار من كبريات الصناديق السيادية في العالم مع بلوغ حجم أصوله 320 مليار دولار، وتنتشر استثمارات الجهاز في معظم دول العالم، وتتنوع في مجالات عديدة، من أبرزها قطاع المال والصناعات الثقيلة والتكنولوجيا، ويمتلك سلسلة من العقارات والفنادق حول العالم.⁴⁴⁶ إلى جانب أن قطر أحد أكبر منتجي الغاز الطبيعي ومصدره في العالم، ولدى قطر وفرة كبيرة في الاحتياطي النقدي والسيولة لدى مصرف قطر المركزي.

كذلك الاهتمام الكبير بترميم وتوسيع البنية التحتية والمشاريع الكبرى كمطار حمد الدولي، والعديد من الموانئ البحرية كميناء حمد، كأكبر موانئ قطر، وتسعى الدوحة لبناء الملاعب، وكل المرافق الضرورية لاستضافة منديال كرة القدم عام 2022.

2. تصاعد الصراعات الإقليمية

في بيئة مضطربة ومتسارعة التغيرات، ومع استمرار التهديدات والفرص في الشرق الأوسط؛ يسعى البلدان إلى المزيد من التعاون والعمل المشترك، وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات، واستغلال الفرص ضمن رؤية مشتركة وتكامل الأدوات.

⁴⁴⁵ . بيان مشترك صادر عن واشنطن والدوحة عقب اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بواشنطن (10 يوليو/ تموز 2019).

⁴⁴⁶ . جهاز قطر للاستثمار، تاريخ الاسترجاع (20 أغسطس/ آب 2019).

فمنذ غزو العراق عام 2003، وتغييب دوره كقوة إقليمية، وزعزعة توازن القوى في الشرق الأوسط؛ تنامت الصراعات الإقليمية بين القوى المتنافسة الإقليمية والدولية، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي تغيرت أنظمة سياسية، واندلعت حروب أهلية؛ سمحت بمزيد من التدخلات والنزاعات الإقليمية والدولية، شكلت تركيا ومعها قطر جانبًا منها، من ناحية أخرى استمرت رقعة الثورات والصراعات الداخلية بالتوسع لتشمل دول جديدة كالجزائر والسودان، الأمر الذي يفتح الباب لساحات جديدة من الحروب بالوكالة.

كما تزايدت الضغوط على تركيا وقطر بصورة كبيرة بعد فشل ثورات الربيع العربي التي أيدتها، ونجاح منافسيها المملكة السعودية والإمارات المتحدة باسترجاع مصر إلى محورها، ولعب دور رئيس في العديد من الدول العربية الأخرى كليبيا واليمن. بالإضافة إلى وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم وزيارته للسعودية في أولى جولاته الخارجية، الأمر الذي أعطى المملكة وحليفاتها الإمارات المتحدة زخمًا كبيرًا؛ للضغط على قطر بمستوى غير مسبوق عبر مقاطعتها على كل المستويات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها. وعلى الرغم من استمرار الحصار على قطر منذ منتصف عام 2017، إلا أن الدوحة تمكنت من امتصاص الصدمة الأولى، والمحافظة على الاستقرار الداخلي، والتغلب على الأزمات التي تسبب بها الحصار، لاسيما على المستوى الاقتصادي والسياسي عبر الاستعانة بالأصدقاء وفي مقدمتهم تركيا، وبعد مرور أكثر من عامين على حصار قطر تراجعت قدرة دول الحصار على إخضاع الدوحة وفرض شروطهم عليها.

وعلى صعيد استغلال الفرص يسعى البلدان إلى لعب دور مؤثر في العديد من الدول في الشرق الأوسط التي تعرضت لتغيرات داخلية كبيرة؛ جراء سقوط الأنظمة الحاكمة فيها، ومنها على سبيل المثال، تطور الدور التركي المدعوم قطريًا في ليبيا، وقد شكلت زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار طرابلس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 انعطافة جديدة في مسار تطور العلاقة، وشكّل الدعم المقدم إلى طرابلس، حيث قدمت تركيا خلال الأشهر الأخيرة من عام 2018 وفي عام 2019 معدات عسكرية وأسلحة نوعية للفصائل المسلحة التابعة لحكومة الوفاق المعترف بها دوليًا، والتي كان لها دور مهم في حسم معركة الغريان التي كانت مقدمة لمعركة طرابلس في أبريل/ نيسان من عام 2019، وازدياد وتيرة الزيارات بين البلدين، ورفع مستوى التعاون بين أنقرة وطرابلس والذي كان جليًا في التصريحات المتبادلة والدعم المقدم في المجالات المختلفة. من جانب آخر، تصاعد الدعم القطري لحكومة السراج وما تقدمه لها على صعيد الدعم السياسي أو

المالي؛ كونها الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا، وكذلك الدعم المالي واللوجستي والتعاون الاستخباري مع المجموعات المسلحة التابعة لها، لاسيما في طرابلس. وتتأتى مصالح تركيا في ليبيا باستمرار الحكومة الشرعية التي يرأس مجلس رئاستها السراج؛ وأهمها: غاز شرق المتوسط الذي توليه أنقرة أهمية كبيرة بعد محاولات إخراجها من أي اتفاقيات وتعاون لاستخراج الغاز في هذه المنطقة، كذلك استثمارات تركيا الكبيرة في ليبيا وعدد العاملين الأتراك الكبير فيها، كما أن ليبيا دولة نفط والكثير من الثروات الأخرى بمساحتها الجغرافية الكبيرة، وساحة للترويج للصناعات الدفاعية التركية، وبوابة إلى أفريقيا بعد أن أغلقت البوابة المصرية، بالإضافة إلى كونها أحد أهم ساحات مواجهة الخصوم الإقليميين والدوليين. كما تتقاطع قطر مع تركيا في الكثير من هذه المصالح المشتركة في ليبيا؛ كون ليبيا ساحة صراع إقليمي ودولي لمواجهة خصومها دول الحصار كالسعودية والإمارات المتحدة ومصر، إلى جانب أن ليبيا بلد غني بالثروات الطبيعية والطاقة، ويمكن الاستثمار فيه بصورة كبيرة عبر حكومته الشرعية.

أما فرص تطور العلاقات التركية القطرية وفرص تراجعها، فتتلخص في الآتي:

أولاً: فرص استمرار العلاقات التركية القطرية وتطورها

يتبين للباحث، من خلال ما تقدم، أن العلاقات التركية القطرية ستواصل الاستمرار في التطور بوتيرة متسارعة كالتى شهدتها العلاقات منذ العام 2014، برغبة متبادلة من الجانبين، وفي شتى المجالات، ومنها:

أ. المجال العسكري

تسعى أنقرة إلى زيادة عدد جنودها في قاعدتها العسكرية بقطر، وافتتاح قاعدة عسكرية ثانية، بينما تسعى قطر إلى تعزيز التعاون العسكري مع تركيا؛ لتدريب قواتها، ورفع كفاءتهم، والحصول على سلاح نوعي، ورفع مستوى التبادل الاستخباري والأمني لتعزيز أمنها وسلامة أراضيها. وفي مجال الصناعات الدفاعية تسعى تركيا للترويج لمنتجاتها العسكرية لقطر، وعبرها للعالم من خلال المشاركة في معارضها الدولية، فقد حققت مبيعات الصناعات الدفاعية التركية 2.2 مليار دولار في عام 2018 بزيادة حوالي 20% عن العام 2017، وتستهدف تركيا زيادة صادراتها الدفاعية

باستمرار. غير أن السعودية والإمارات المتحدة تنتقدان بشدة هذا الوجود العسكري التركي في قطر ويعارضان توسعه.

ب. المجال الاقتصادي

يسعى البلدان إلى رفع حجم التبادل التجاري ليلبلغ 5 مليارات دولار.⁴⁴⁷ غير أن معدل الزيادة الفعلية الذي تحقق في الأشهر السبعة الأولى (يناير/ كانون الثاني – يوليو/ تموز) من عام 2019 عن ذات المدة من العام 2018 بلغت حوالي 6.5%، وبنسبة زيادة حوالي 57% بين العامين 2017 و2018.⁴⁴⁸ وما زالت مساعي البلدين مستمرة؛ لبلوغ حجم صادرات 5 مليارات في العام. وهي أرقام مرشحة للارتفاع مع استمرار الحصار على قطر، ومنع الواردات إليها من دول الحصار وعبرها، حيث أصبحت تركيا موردًا رئيسًا للكثير من الاحتياجات اليومية للشعب القطري كالغذاء والمستلزمات البيئية. من جانب آخر فإن عدد سكان قطر من المواطنين والوافدين صغير نسبيًا، الأمر الذي يحد من إمكانية التوسع الكبير في الصادرات إليها، كما أن الميزان التجاري تميل كفته بشدة إلى تركيا؛ بسبب محدودية المنتجات التي تصدرها قطر إلى تركيا، كما أن بترول قطر وغازها المسال، والذي يشكل أهم صادرات قطر، لا يصدر إلى تركيا؛ بسبب بعد الموقع الجغرافي من جانب، وبسبب توفر بدائل لتركيا بأسعار تفضيلية كإيران وروسيا من جانب آخر.

⁴⁴⁷ . تصريح للسفير التركي لدى قطر فكرت أوزار خلال المؤتمر الصحفي للإعلان عن انطلاق فعاليات "إكسبو

تركيا في قطر" بالدوحة، (16 يناير/ كانون الثاني 2019). تاريخ الاسترجاع (21 يونيو/ حزيران 2019).

⁴⁴⁸ . حجم التبادل التجاري في الأشهر السبعة الأولى (يناير/ كانون الثاني – يوليو/ تموز) من عام 2019 بلغ 858 مليون دولار، وفي نفس المدة من العام 2018 بلغت 806 مليون دولار. أما في عام 2018 فقد بلغت 1432 مليون دولار وفي عام 2017 913 مليون دولار.

T.C. Ticaret Bakanlığı, "Ülkelere Göre Dış Ticaret Hacmi Ve Dengesi", Dış Ticaret İstatistikleri, (2019 يوليو/ تموز 31).

ت. المجال السياسي

الاستمرار في مواجهة التحديات: مواجهة المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، والتصدي للخصوم العرب (السعودية والإمارات المتحدة والبحرين ومصر)؛ التي تسعى إلى الهيمنة على الشرق الأوسط بالتعاون مع "إسرائيل"، والتصدي لتحالف شرق المتوسط الذي يضم "إسرائيل" واليونان وقبرص ودول أخرى.

واستغلال الفرص: سد الفراغ الناجم عن سقوط أنظمة وتحولات كبيرة داخل العديد من الدول في الشرق الأوسط كليبيا والسودان وسوريا والقضية الفلسطينية وغيرها لرعاية مصالح البلدان.

ثانياً: فرص تراجع العلاقات التركية القطرية

تراجع العلاقة بين تركيا وقطر؛ لتصبح علاقة صداقة دون مستوى الشراكة الإستراتيجية والعمل المشترك، يعتمد بشكل رئيس على احتماليين:

أ. احتمالية وصول المعارضة في تركيا إلى الحكم، وهي فرص تتزايد مع سعي قوى المعارضة للتحالف، فقد نجحت لأول مرة منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية من هزيمته في الانتخابات المحلية منتصف عام 2019⁴⁴⁹ في كبريات المدن التي من بينها العاصمة أنقرة وأكبر المدن التركية إسطنبول، حيث اجتمعت إلى جانب حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة الحزب القومي التركي (الحزب الجيد)، والحزب القومي الكردي (حزب الشعوب الديمقراطية)، لأول مرة في دعم ذات المرشحين في المدن الكبرى، وعلى الرغم من أنها انتخابات محلية غير أنها تحمل مدلولات سياسية تؤسس للمرحلة القادمة، ووفق ما هو شائع في تركيا "من يفوز بإسطنبول يفوز بتركيا"، وقد ظهر ذلك بوضوح في ترشيح العدالة والتنمية لرئيسه السابق ورئيس البرلمان وآخر رئيس للوزراء قبل تحول النظام السياسي في البلاد بن علي يلدرم، كذلك تصريحات مرشح المعارضة

⁴⁴⁹ . جرت الانتخابات المحلية في 31 مارس/آذار 2019 ورغم فوز حزب العدالة والتنمية في معظم المدن التركية، إلا أنه خسر المدن الكبرى: إسطنبول، أنقرة إلى جانب إزمير التي تفوز فيها المعارضة باستمرار، وبعد اعتراضات تقدم بها حزب العدالة والتنمية، قررت المحكمة العليا للانتخابات تأجيل انتخابات إسطنبول حتى 23 يونيو/حزيران 2019 غير أن مرشح تحالف المعارضة فاز مرة أخرى وبفارق كبير هذه المرة. انظر: اللجنة العليا للانتخابات، "نتائج الانتخابات المحلية لعام 2019"، تاريخ الاسترجاع (15 يناير/كانون الثاني 2020).

الفائز في انتخابات إسطنبول أكرم إمام أوغلو بعد إعلان النتائج الأولية التي أشار فيها إلا أن هذه الانتخابات لها ما بعدها ليس على صعيد إسطنبول، بل على مستقبل كل تركيا، وقدم نفسه في خطابه أمام الجماهير المحتفلة بفوزه أنه "مشروع تركيا أتاتورك".⁴⁵⁰

كذلك حدوث بعض الانشقاقات في الحزب الحاكم، وتأسيس قيادات سابقة في الحزب كرئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ووزير الخارجية الأسبق علي باباجان؛ أحزابًا جديدة منافسة لحزب العدالة والتنمية الحاكم. ومما يزيد من الضغط على الحزب الحاكم تصاعد الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد مع انخفاض أسعار العملة المحلية بصورة كبيرة منذ أغسطس/ آب من عام 2018، وتزايد معدلات التضخم، وغلاء الأسعار والركود في عدد من القطاعات الحيوية، كذلك تصاعد الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الملفات في مقدمتها الملف السوري وجماعة غولن والعلاقة مع روسيا، الأمر الذي سيزيد من الأزمة الاقتصادية، وقدرة أنقرة على التعامل مع الأزمة السورية، وإدارة علاقاتها مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لاسيما مع احتمالية فوز الرئيس ترامب بولاية ثانية في الانتخابات القادمة بالولايات المتحدة الأمريكية.

من جانب آخر، استمرار حصار قطر ومقاطعتها الأمر الذي يراكم الضغوط على الدوحة من جانب، ومن جانب آخر يؤثر سلبيًا على علاقات تركيا مع دول الحصار، وهي دول مؤثرة وكبيرة كالسعودية والإمارات المتحدة ومصر، ويرفع من كلفة الاستمرار في العلاقة مع الدوحة، وهو الأمر الذي تنتقده المعارضة التركية بشدة حيث تطالب بتطوير العلاقة مع دول الحصار.

ب. احتمالية تغير النظام الحاكم في قطر عبر انقلاب داخلي أو تدخل خارجي من دول الحصار، وبالتالي عودة قطر إلى الحضيض السعودي والإماراتي؛ لتصبح دولة تابعة تدور في فلكها، وتعتمد سياستها الخارجية تجاه تركيا، التي تراجعت علاقتهم معها كثيرًا في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد حادثة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، حيث تسعى كل من السعودية والإمارات المتحدة لتحجيم الدور التركي في الشرق الأوسط، وإضعاف النظام الحاكم في أنقرة. ومما قد يعزز هذا السيناريو إمكانية وصول ولي العهد في

⁴⁵⁰ . انظر: خطابات أكرم إمام أوغلو أمام أنصاره، تاريخ الاسترجاع (15 يوليو/ تموز 2019).

السعودية محمد بن سلمان لسدة الحكم بعد غض الولايات المتحدة الطرف عن قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، ومسئوليته في هذه القضية.

أهم العوامل التي تحد من فرص تراجع العلاقات التركية القطرية:

1. تراجعت قدرة دول الحصار على فرض شروطها على قطر، كما لم يعد الخيار العسكري مطروحًا، الأمر الذي يجعل إمكانية تغيير الأمير تميم أمرًا مستبعدًا على المدى القريب، غير أن وصول ولي العهد السعودي إلى الحكم في المملكة السعودية ربما يعزز من احتمالات عودة دول الحصار لمحاولة الضغط على قطر وفرض شروطها عليها.

2. كما أن دول الحصار لا ترغب بتطوير علاقاتها مع تركيا في هذه المرحلة على الأقل، حيث لا تمنع تركيا من إقامة علاقات مع مصر على مستوى الوزراء غير أن الأخيرة ترفض أي علاقة سياسية مع أنقرة في ظل هجوم الرئيس التركي المتكرر على شخص الرئيس المصري، يذكر أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين مستمرة وتتطور باستمرار، حيث حقق البلدان رقمًا قياسيًا تاريخيًا، خلال السنوات الأخيرة في حجم التبادل التجاري، حيث بلغ 5.24 مليارات دولار وفق القائم بالأعمال التركي لدى مصر مصطفى كمال الدين آريغور.⁴⁵¹

3. كذلك الحال بالنسبة إلى السعودية التي سعت إلى معاقبة تركيا على موقفها من ثورات الربيع العربي وعلاقتها مع قطر، لاسيما بعد تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، وبوتيرة أكبر تدهورت العلاقة بعد حادثة مقتل الصحفي السعودي خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول. وللأسباب ذاتها لا ترغب الإمارات المتحدة بتحسين علاقاتها بأنقرة، بل وتسعى لإضعافها ومحاصرة حضورها في الإقليم.

4. لا يزال حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قويًا ومتقدمًا على الأحزاب المعارضة بفارق كبير، كما يحظى الرئيس أردوغان بقبول شعبي واسع، الأمر الذي يحد بصورة

⁴⁵¹ . وكالة الأناضول، دبلوماسي تركي: القاهرة وأنقرة حققا رقمًا قياسيًا في التجارة البينية، 23 مايو/ أيار

كبيرة من احتمالية وصول المعارضة في تركيا إلى الحكم على الرغم من سعي قوى المعارضة إلى التحالف، واحتمالية حدوث انشقاقات في الحزب الحاكم، وحسب التوقعات تتراوح النسبة المتوقعة لعدد من سينضم للأحزاب المنشقة 10% من مجموع منتسبي الحزب. وقد جرت آخر انتخابات عامة في تركيا في يونيو/ حزيران 2018، وهذا ما يتيح لحزب العدالة والتنمية الفرصة لإعادة ترتيب صفوفه الداخلية، واستدراك الخلل؛ لمواجهة المعارضة في البلاد والتحديات التي تواجه الحكومة على الصعيدين المحلي والخارجي، وفي مقدمتها الاقتصاد والأمن. كما نجح الحزب في إدارة العلاقة مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ملفات عديدة كالأزمة السورية، ومنظومة الدفاع الروسية S400، وهو ما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد التركي، والسيطرة على تدهور العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، كذلك الحال، تمكن الحزب من احتواء أزمة إسقاط الطائرة الروسية، وتحويل العلاقة بين البلدين من المواجهة والتحدي إلى التعاون في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفي المسائل الإقليمية كذلك، لاسيما في الأزمة السورية لكن بصورة أقل.

5. احتمالية تغير النظام الحاكم في قطر عبر انقلاب داخلي أو تدخل خارجي من دول الحصار أمر مستبعد حاليًا في ظل الدعم الذي يحظى به الأمير تميم من الأسرة الحاكمة والشعب القطري، ناهيك عن نجاح الدوحة في إدارة أزمة حصارها، والقدرة على الصمود، بالإضافة إلى تحييد القوى الدولية الكبرى، وعدم دعمها لحصار قطر.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

1. الوثائق

بيان مشترك صادر عن واشنطن والدوحة عقب اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، واشنطن، (10 يوليو/ تموز 2019).

البيان الصادر عن الاجتماع الأول للجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر، الدوحة (02 ديسمبر/ كانون الأول 2015).

البيان الصادر عن الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر، طرابزون (18 ديسمبر/ كانون الأول 2016).

البيان الصادر عن الاجتماع الثالث للجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر، الدوحة، (14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

البيان الصادر عن الاجتماع الرابع للجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر، اسطنبول، (26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018).

البيان الصادر عن الاجتماع الخامس للجنة الاستراتيجية العليا بين تركيا وقطر، الدوحة، (25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019).

دستور دولة قطر، (2003).

دستور الجمهورية التركية، (1982)، مع التعديلات للأعوام 2007، 2010، 2017.

2. الكتب

إدريس، محمد السعيد. *تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

باكير، علي. "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر". تحرير: عز الدين عبد المولى – الحواس تقية. *صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة*، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

باكير، علي. "تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية". تحرير: محمد عبدالعاطي. *تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

بورتشيل، سكوت. "الليبرالية"، سكوت بورتشيل وآخرون، *نظريات العلاقات الدولية*. ترجمة: محمد صقر. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

بورتشيل، سكوت – وآخرون. *نظريات العلاقات الدولية*. ترجمة: محمد صقر. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

ثيوس، باتريك نيكولاس. "الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر". تحرير: عز الدين عبد المولى – الحواس تقية. *صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

حتى، ناصيف يوسف. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

حمشي، محمد. *المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات*. الجزائر: جامعة الحاج لخضر (باتنة)، قسم العلوم السياسية.

خولي، معمر. *الإصلاح الداخلي في تركيا*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011.

داود أوغلو، أحمد. *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*. ترجمة: محمد جابر تلجي - طارق عبد الجليل. مراجعة: بشير نافع. برهان كورأوغلو، الطبعة الثالثة. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون. 2014.

دونللي، جاك. "الواقعية". تحرير: سكوت بورتنشيل وآخرون. *نظريات العلاقات الدولية*. ترجمة: محمد صقر. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

روش، دافيد دي. "الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجًا". تحرير: عز الدين عبد المولى - الحواس تقيّة. *صمود قطر: نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

سيّار، الجميل. "الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب". تقديم: محمد نور الدين. *العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل*. الطبعة الثانية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

شاكر، محمود. *موسوعة تاريخ الخليج العربي*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015.

صمادي، فاطمة. "القراءة الإيرانية للأزمة: الوحدة الخليجية أصبحت من الماضي". تحرير: عز الدين عبد المولى - الحواس تقيّة. *حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

عبدالقادر دندن. *الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2014.

عبدالقادر، محمد. "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية". *العرب وتركيا رهانات الحاضر وتحديات المستقبل*. الطبعة الثانية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015.

عبدالله، جمال. *السياسة الخارجية القطرية (1995-2013): روافعها واستراتيجياتها*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

فرج، أنور. محمد نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

اللباد، مصطفى. "تركيا و"إسرائيل": واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي". تقديم: محمد نور الدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. الطبعة الثانية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

محفوظ، عقيل سعيد. السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

محمد، السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997.

محمد، نور الدين. "العرب والدور المستقبلي لتركيا". تقديم: محمد نور الدين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل. الطبعة الثانية الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

المسفر، محمد صالح. العلاقات الخليجية الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

المعهد الدبلوماسي. العلاقات القطرية التركية. وزارة الخارجية القطرية: سلسلة قطر والعالم (6)، ديسمبر 2015.

المولى، عز الدين – تقيّة، الحواس. حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

نور الدين، محمد. "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات". تحرير: محمد عبد العاطي. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

هارفي، فرانك. تفسير حرب العراق: نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الأدلة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

3. الرسائل العلمية

أيوب، دهقاني. *القوى الإقليمية وتحديات بناء الدولة الأفغانية: دراسة حول تأثير النظام الإقليمي ودوره في بناء واستقرار أفغانستان*. رسالة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018.

دجيساس، لبنه. *دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا*. رسالة ماجستير. بيسكره: جامعة محمد خضير، كلية العلوم السياسية، 2011.

رحيمة، عزري. *الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003*. رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015.

سيد أحمد، أحمد السيد. *التغير في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين*. رسالة ماجستير. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

السهلي، خالد. *حرب الخليج الثالث (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت*. رسالة ماجستير. الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2012.

شراب، منذر أحمد. *السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات العربية 2003-2012*. رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2014.

شبيبي، خميس الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م - 2008). رسالة ماجستير. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

4. المقالات العلمية والدوريات

ابراهيم، ابراهيم - هاريغان، فرانك. "الاقتصاد القطري: الماضي والحاضر والمستقبل"، مجلة قطر ساينس كونيك، (17 سبتمبر / أيلول 2012)

احسان أوغلو، أكمل الدين. "العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي"، دار الشروق (2013).

بوغارت، لوري بلوتكين. "قطر وتمويل "داعش": المقاربة الأمريكية"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط (أغسطس / آب 2014).

توفيق بوسني، "مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق معنى الأمن"، موقع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (4 سبتمبر / أيلول 2019)، تاريخ الاسترجاع (22 ديسمبر / كانون الأول 2019). https://www.elsiyasa-online.com/p/blog-page_17.html.

خضير، ماجد حميد. "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد 49 (2011).

خميس، خلود. "دور الجامعة العربية في المسألة العراقية"، بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 33 (2007).

زاوي رابح، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 1 (2018).

الشرقاوي، باكينام. "إيران وتركيا بعد 11 سبتمبر"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، حولية أمّتي في العالم، العدد 5، (فبراير / شباط 2013).

شبانة، غسان - عبدالله، جمال. "قطر والولايات المتحدة الأميركية: نحو شراكة جديدة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (12 مارس / آذار 2015).

شبال، عزيز جبر. "العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 1، المجلد 5 (يوليو / تموز 2012).

طلاع، معن. "الدور الإيراني في الأزمة السورية: التوضع والتحالفات والمستقبل"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (6 مارس / آذار 2019).

عبد الواحد، أثير ناظم. "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، مجلة دراسات دولية، العدد 43، (2010).

عطار، طلال محمد نور. "التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين المملكة العربية السعودية والعالم الخارجي"، مجلة الدبلوماسية، الرياض، العدد 8، (1987).

العلاف، ابراهيم خليل - جلود، ميثاق خير الله. "العلاقات الخليجية التركية"، مركز الدراسات الاقليمية، 5 (11)، (أكتوبر / تشرين الأول 2009).

العوفى، محمد. "قناة الجزيرة كساحة سياسية بديلة"، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.

غاريت وينرو، "ممر الغاز الجنوبي ودور تركيا"، مجلة رؤية تركية، أنقرة: مركز سنا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 12 (2014).

آل شافي، سالم بن مبارك. "قطر وتركيا: نموذج فريد للعلاقات الثنائية الاقليمية"، مجلة رؤية تركية، مركز سنا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 13، (خريف 2015).

المشاقبة، عاهد مسلم - مقداد، وصايل فلاح. "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة: الصين أنموذجاً (1991-2016)"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 45، (2018)، 265-284.

الماجري، كريم. مسلمو بلغارية: "إشكالية الهوية وتحديات المستقبل"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (يوليو / تموز 2014).

مجموعة الأزمات الدولية، "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط رقم 6، (يونيو / حزيران 2011).

محمد، جاسم. "مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث"، بيروت: مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، (24 سبتمبر / أيلول 2014).

المختار، طيبة جواد - الجنابي، عبدالسلام. "موقف القانون الدولي من التدخل في العراق عام 2003"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، السنة السابعة (2015).

مصطفى علوي، "استراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي"، أبو ظبي- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2008).

مكي، حفيظة "دراسة في الأبعاد والمستويات: النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن"، المركز العربي للأبحاث والدراسات، (10 نوفمبر / تشرين الثاني 2019).

ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 20، (2016).

نجار، محمد ياسين. "عملية "نبع السلام" التركية في سوريا: الهواجس والتحديات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، (13 أكتوبر / تشرين الأول 2019).

الهياجنة، عدنان محمد حسين. "قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية : تحليل إمباريقي 1990 – 1997"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 29، العدد 2، (2001).

وحدة تحليل السياسات، "اتفاق استانا الثلاثي: خلفياته وفرص نجاحه"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مايو / أيار 2017).

وحدة التحليل السياسي، "الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات"، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، (2 يوليو / تموز 2020).

5. الصحافة ومواقع الانترنت

الأمم المتحدة. "قرارات الجمعية العامة". تاريخ الاسترجاع 13 ديسمبر/ كانون الأول 2019.

<https://theglobalcoalition.org/ar/partner/%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7/>

الأمم المتحدة. "البيان الختامي عن مجموعة العمل من أجل سوريا". 30 يونيو / حزيران 2012.

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. "أهداف الائتلاف". تاريخ الاسترجاع 15 يناير/ كانون الثاني 2020.

<https://www.https://www.etilaf.org/about-us> أهداف-الائتلاف/

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. "ثوابت الائتلاف". 6 أكتوبر/ تشرين الثاني 2012، تاريخ الاسترجاع 3 مارس / آذار 2019.

<https://www.etilaf.org/about-us> ثوابت-الائتلاف/

(أوابك)، منظمة الأفطار العربية المصدرة للبترو. "الدول الأعضاء: دولة ليبيا". تاريخ الاسترجاع 14 يوليو/ تموز 2020.

<http://oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Member-Countries>

اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي. "العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية". منتدى الأعمال والاستثمار الخليجي التركي الثاني في المنامة 1-2 نوفمبر / تشرين الثاني 2016. (أكتوبر / تشرين الأول 2016).

بوابة الشرق. "الجزيرة تفوز بجائزة فضية من جوائز باس الابداعية". تاريخ الاسترجاع 21 ابريل / نيسان 2017.

<http://www.al-sharq.com/news/details/433152>

بي بي سي نيوز العربية. "العديد: أكبر قاعدة جوية أمريكية في الخارج". 15 يونيو / حزيران 2017. تاريخ الاسترجاع 11 مارس / آذار 2020.

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40293795>

بي بي سي نيوز العربية. "الأزمة السعودية الإيرانية: قطر تستدعي سفيرها من طهران". 6 يناير / كانون ثاني 2016. تاريخ الاسترجاع 2 يناير / كانون ثاني 2020.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160106_iran_saudi_raw_turkey

التحالف الدولي. "تركيّا". تاريخ الاسترجاع 22 فبراير / شباط 2020.

<https://theglobalcoalition.org/ar/partner/%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7/>

جامعة الدول العربية. "الأمين العام يعرب عن استنكار الجامعة العربية للقصف التركي في شمال العراق". 4 أغسطس / آب 2015.

الجزيرة نت. "تطور اقتصاد قطر في عهد الشيخ حمد". 25 يونيو / حزيران 2013.

الجزيرة نت. "أبرز نقاط اتفاق الدوحة لحل الأزمة اللبنانية". 21 مايو / أذار 2008.

الجزيرة نت. "استقالة داود أو غلو: الأسباب والتداعيات". 5 مايو / أذار 2016. تاريخ الاسترجاع 2 مايو / أيار 2020.

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/5/6/-استقالة-داود-أو-غلو-الأسباب>

الجزيرة نت. "توقيع اتفاقي سلام دارفور بالدوحة". 23 فبراير / شباط 2010.

جهاز قطر للاستثمار. تاريخ الاسترجاع 20 أغسطس / آب 2019.

<https://www.qia.qa/Default.aspx>

حكومة قطر الإلكترونية. "معلومات عن قطر: المساحة". تاريخ الاسترجاع 5 يناير / كانون الثاني 2019.

[https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-](https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar!/ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNH)

[qatar!/ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNH](https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar!/ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNH)
[H0tTEKdfJwsDDy9PUxN_dyNjA1MTIAKIoEKDHAARwNC-](https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar!/ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNH)
[sP1o8BK8JhQkBthkO6oqAgA1ZU7gg!!/dl5/d5/L0lDUmlTUSEhL](https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar!/ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNH)
[3dHa0FKRnNBLzRKVXBDQSEhL2Fy/?changeLanguage=ar](https://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar!/ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOLNDCyNH)

حكومة قطر الإلكترونية. "معلومات عن قطر". تاريخ الاسترجاع 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

<http://portal.www.gov.qa/wps/portal/about-qatar>

حكومة قطر الإلكترونية. "معرض "إكسبو تركيا في قطر " 2018". تاريخ الاسترجاع 5 يناير / كانون الثاني 2019.

https://portal.www.gov.qa/wps/portal/media-center/events/event-details/expoturkeybyqatartwothousandandeighteen!/ut/p/a0/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOJNHT0cDT2dDdwtHA1cDRyDTE0NjcICjANNDPWDE4v0C7IdFQHNAvxg/

خطابات أكرم امام أوغلو أمام أنصاره. تاريخ الاسترجاع 15 يوليو/ تموز 2019.

<https://www.youtube.com/watch?v=O01kdoBv3m0>

ديلي صباح. "داود أوغلو يزور مقر القيادة العسكرية التركية في قطر ويثني على الثقة القطرية". 28 أبريل/ نيسان 2016. تاريخ الاسترجاع 01 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

<https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2016/04/28/davutoglu-visits-the-command-post-of-turkeys-ground-troops-in-qatar>

الديوان الأميري القطري. "سمو الأمير والرئيس التركي يتراسان الاجتماع الخامس للجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين". 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، تاريخ الاسترجاع 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

<https://www.diwan.gov.qa/>

الديوان الأميري القطري. "سمو الأمير". تاريخ الاسترجاع 15 مارس / آذار 2020.

<https://www.diwan.gov.qa/leadership/hh-the-amir#data--->

الديوان الأميري القطري. "سمو نائب الأمير". تاريخ الاسترجاع 5 مايو / أيار 2020.

<https://www.diwan.gov.qa/leadership/hh-deputy-amir#data--->

الديوان الأميري القطري. "نبذة عن الديوان الأميري". تاريخ الاسترجاع 5 مايو / أيار 2020.

<https://www.diwan.gov.qa/amiri-diwan/about-the-amiri-diwan>

رئاسة الجمهورية التركية. "رؤساء الجمهورية التركية". تاريخ الاسترجاع 2 مايو / أيار 2020.

https://www.tccb.gov.tr/ar/past_presidents/

رئاسة الجمهورية التركية. "السيرة الذاتية". تاريخ الاسترجاع 3 مايو / أيار 2020.

<https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyip Erdogan/biography/>

رابطة رجال الأعمال القطريين. "مجلس الأعمال القطري التركي". 22 مارس / آذار 2018، تاريخ الاسترجاع 15 مايو / أيار 2019.

<http://www.qataribusinessmen.org/ar/event.aspx?id=536>

رابطة رجال الأعمال القطريين. "مجلس الأعمال القطري التركي". 22 مارس / آذار 2018، تاريخ الاسترجاع 15 مايو / أيار 2019.

<http://www.qataribusinessmen.org/ar/event.aspx?id=536>

شركة قطر غاز. "دولة قطر نقلة نوعية". تاريخ الاسترجاع 17 مايو / آذار 2017.

<http://www.qatargas.com/arabic/aboutus/qatar-a-country-transformed>

الشرق. "تصريح للسفير التركي لدى قطر فكرت أوزار خلال المؤتمر الصحفي للإعلان عن انطلاق فعاليات إكسبو تركيا في قطر". 16 يناير / كانون الثاني 2019، تاريخ الاسترجاع 21 يونيو / حزيران 2019.

<https://www.al-sharq.com/article/16/01/2019/>السفير-التركي-أكثر-من-5-مليارات-

دولار-حجم-التبادل-التجاري-المتوقع-بنهاية-2019

صحيفة الراية، محاضرة لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بجامعة قطر بعنوان "التعاون التركي القطري .. التحديات الإقليمية.. آفاق أوسع"، 29 أبريل / نيسان 2016.

صحيفة يني شفق، "علاقات شاملة متطورة: تركيا وقطر تقدمان نموذجا للتعاون"، 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2019. تاريخ الاسترجاع (25 مايو / أيار 2020).

<https://www.yenisafak.com/news/3440573>

صحيفة الراية. "الجزيرة تحصد اربعة جوائز من بروماكس". (16 يونيو 2015).

اللجنة العليا للانتخابات في تركيا. "نتائج الانتخابات المحلية لعام 2019". تاريخ الاسترجاع 26 نوفمبر / تشرين الثاني 2019.

<http://www.ysk.gov.tr>

مركز الخليج لسياسات التنمية. "الخليج 2014: الثابت والمتغير". (2015)

<http://gulfpolicies.com/>

(SDA)، موقع الأمن والدفاع العربي. "قطر تتعاقد على شراء 6 طائرات بدون طيار من إنتاج شركة "بيكار" التركية". 5 مارس / آذار 2018. تاريخ الاسترجاع 2 فبراير / شباط 2020.

<https://sdarabia.com/2018/03/قطر-تتعاقد-على-شراء-6-طائرات-بدون-طيار-م/>

(SDA)، موقع الأمن والدفاع العربي. "تركيا تزود قطر بـ 6 زوارق بحرية بقيمة 41 مليون يورو". 5 إبريل / نيسان 2016. تاريخ الاسترجاع 2 فبراير / شباط 2020.

<https://sdarabia.com/2016/04/تركيا-تزود-قطر-ب-6-زوارق-بحرية-بقيمة-41-مل/>

(SDA)، موقع الأمن والدفاع العربي. "قطر تتعاقد على 85 مدرعة تركية على هامش معرض Dimdex 2018". 13 مارس / آذار 2018. تاريخ الاسترجاع 01 سبتمبر / أيلول 2019.

204

بطلب بعض الدول إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر“. 25 يونيو / حزيران 2017.
<http://www.mfa.gov.tr>

وزارة الخارجية القطرية. ”دولة قطر تدين بشدة التفجير الذي استهدف مطار أتاتورك بإسطنبول
“. 28 يونيو / حزيران 2016. تاريخ الاسترجاع 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.
<https://www.mofa.gov.qa>

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/28/06/2016/دولة-قطر-تدين-بشدة-التفجير-الذي-استهدف-
مطار-أتاتورك-بإسطنبول

وزارة الخارجية القطرية. ”دولة قطر تعزي تركيا بوفاة المدعي العام“. 01 ابريل / نيسان 2016.
تاريخ الاسترجاع 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/01/04/2015/دولة-قطر-
-تعزي-تركيا-بوفاة-المدعي-العام
<https://www.mofa.gov.qa/>

وزارة الاقتصاد القطرية. ”وزير الاقتصاد والتجارة: 45 مليار دولار حجم التبادل التجاري
العربي مع تركيا“. 2 ابريل / نيسان 2015. تاريخ الاسترجاع 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

[http://www.mec.gov.qa/ar/news-and-
media/news/Pages/201505231819321868.aspx](http://www.mec.gov.qa/ar/news-and-media/news/Pages/201505231819321868.aspx)

وزارة الخارجية القطرية. ”سفير قطر في أنقرة: تحضيراتنا متواصلة لتصدير الغاز إلى تركيا“.
25 مارس / آذار 2016. تاريخ الاسترجاع 14 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/25/03/2016/سفير-قطر-في-
أنقرة-تحضيراتنا-متواصلة-لتصدير-الغاز-إلى-تركيا

وزارة الخارجية القطرية. ”التوقيع في أنقرة على عقد مشروع إنشاء خط الخور السريع بقيمة
إجمالية قدرها 7.6 مليار ريال“. 23 أغسطس / آب 2016. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر /
تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/23/08/2016/التوقيع-في->
أنقرة-على-عقد-مشروع-إنشاء-خط-الخور-السريع-بقيمة-إجمالية-قدرها-7-6-مليار-ريال
وزارة الخارجية القطرية. "سفير قطر في أنقرة: تحضيراتنا متواصلة لتصدير الغاز إلى تركيا".
25 مارس / آذار 2016. تاريخ الاسترجاع 29 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/25/03/2016/سفير-قطر-في->
طغلاملي أنقرة-تحضيراتنا-متواصلة-لتصدير-الغاز-إلى-تركيا

وزارة الخارجية القطرية. "اتفاقية إلغاء التأشيرة بين قطر وتركيا تدخل حيز النفاذ". 30 مايو /
أيار 2016. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/30/05/2016/اتفاقية-إلغاء->
التأشيرة-بين-قطر-وتركيا-تدخل-حيز-النفاذ

وزارة الخارجية القطرية. "افتتاح شارع قطر في مدينة اسطنبول التركية". 20 أبريل / نيسان
2015. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/20/04/2015/افتتاح-شارع->
قطر-في-مدينة-اسطنبول-التركية

وزارة الخارجية القطرية. "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية". 02 ديسمبر / كانون
الأول 2015. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/02/12/2015/بيان-مشترك->
بين-دولة-قطر-والجمهورية-التركية

وزارة الخارجية التركي. "التصريحات والبيانات الصحفية". 30 ديسمبر / آب 2015. تاريخ
الاسترجاع 24 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<http://www.mfa.gov.tr>

وزارة الخارجية القطرية. "دولة قطر تستنكر وتدين محاولة الانقلاب العسكري في تركيا". 16 يوليو / تموز 2016، تاريخ الاسترجاع 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. على الرابط:

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/16/07/2016/دولة-قطر-تستنكر-و-تدين-محاولة-الانقلاب-العسكري-في-تركيا>

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. "إجمالي السكان المتواجدون في قطر". 31 ديسمبر / كانون الأول 2018. تاريخ الاسترجاع 10 إبريل / نيسان 2019.

<https://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/StatisticsSite/Pages/Population.asp>

X

وزارة الخارجية التركية. "العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدى الخليج العربي". تاريخ الاسترجاع 15 مارس / آذار 2018.

http://www.mfa.gov.tr/korfez-arap-ulkeleri-isbirligi-konseyi_ar.ar.mfa

وزارة الاقتصاد القطرية. "وزير الاقتصاد والتجارة: 45 مليار دولار حجم التبادل التجاري العربي مع تركيا". 2 إبريل / نيسان 2015. تاريخ الاسترجاع 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

<http://www.mec.gov.qa/ar/news-and-media/news/Pages/201505231819321868.aspx>

وزارة الخارجية القطرية. سفير قطر في أنقرة: "تحضيراتنا متواصلة لتصدير الغاز إلى تركيا". 25 مارس / آذار 2016. تاريخ الاسترجاع 14 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/25/03/2016/سفير-قطر-في-أنقرة-تحضيراتنا-متواصلة-لتصدير-الغاز-إلى-تركيا>

وزارة الخارجية القطرية. "التوقيع في أنقرة على عقد مشروع إنشاء خط الخور السريع بقيمة إجمالية قدرها 7.6 مليار ريال". 23 أغسطس / آب 2016، تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/23/08/2016/التوقيع-في->
أنقرة-على-عقد-مشروع-إنشاء-خط-الخور-السريع-بقيمة-إجمالية-قدرها-7-6-مليار-ريال
وزارة الخارجية القطرية. سفير قطر في أنقرة: ”تحضيراتنا متواصلة لتصدير الغاز إلى تركيا“.
25 مارس / آذار 2016. تاريخ الاسترجاع 29 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/25/03/2016/سفير-قطر-في->
طغغلامي أنقرة-تحضيراتنا-متواصلة-لتصدير-الغاز-إلى-تركيا

وزارة الخارجية التركية. ”التصريحات والبيانات الصحفية“. 30 ديسمبر / كانون الأول 2015.
تاريخ الاسترجاع 24 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<http://www.mfa.gov.tr>

وزارة الخارجية التركية. ”المشهد الاقتصادي لقطر والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا
وقطر“. تاريخ الاسترجاع (4 مارس / آذار 2020).

http://www.mfa.gov.tr/Katar_Ekonomisi-arapca.ar.mfa

وزارة الخارجية التركية. تصريح للمتحدث باسم الوزارة ”تanjoo بلقنتش“ حول أهداف عملية درع
الفرات. 30 أغسطس / آب 2016.

وزارة الخارجية التركية. ”العلاقات التركية القطرية“. تاريخ الاسترجاع 2 ديسمبر / كانون الأول
2017.

<http://www.mfa.gov.tr/turkiye-katar-siyasi-iliskileri.tr.mfa>

وزارة الخارجية التركية. ”العلاقات السياسية بين تركيا وقطر“. تاريخ الاسترجاع 10 مارس /
آذار 2019.

http://www.mfa.gov.tr/turkiye-katar-siyasi-iliskileri_ar.ar.mfa

وزارة الخارجية القطرية. ”بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية“. 02 ديسمبر / كانون
الأول 2015. تاريخ الاسترجاع 08 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/02/12/2015/بيان-مشترك-بين-دولة-قطر-والجمهورية-التركية>

بين-دولة-قطر-والجمهورية-التركية

وزارة الخارجية القطرية. "النظام السياسي". تاريخ الاسترجاع (15 ابريل / نيسان 2017).

<https://www.mofa.gov.qa>

وزارة الخارجية القطرية. "دولة قطر تدين تفجير مدينة بورصا التركية". 27 ابريل / نيسان

2016. تاريخ الاسترجاع 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/27/04/2016/دولة-قطر-تدين-تفجير-مدينة-بورصة-التركية>

تفجير-مدينة-بورصة-التركية

وزارة الخارجية القطرية. "دولة قطر تدين بشدة التفجير الذي استهدف مطار أتاتورك بإسطنبول".

28 يونيو / حزيران 2016. تاريخ الاسترجاع 5 نوفمبر 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/28/06/2016/دولة-قطر-تدين-بشدة-التفجير-الذي-استهدف-مطار-أتاتورك-بإسطنبول>

تدين-بشدة-التفجير-الذي-استهدف-مطار-أتاتورك-بإسطنبول

وزارة الخارجية القطرية. "دولة قطر تعزي تركيا بوفاة المدعي العام". 01 ابريل / نيسان

2016. تاريخ الاسترجاع 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/01/04/2015/دولة-قطر-تعزي-تركيا-بوفاة-المدعي-العام>

بوفاة-المدعي-العام

وزارة الخارجية القطرية. "اتفاقية إلغاء التأشيرة بين قطر وتركيا تدخل حيز النفاذ". 30 مايو /

أيار 2016. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/30/05/2016/اتفاقية-إلغاء-التأشيرة-بين-قطر-وتركيا-تدخل-حيز-النفاذ>

التأشيرة-بين-قطر-وتركيا-تدخل-حيز-النفاذ

وزارة الخارجية القطرية. "افتتاح شارع قطر في مدينة اسطنبول التركية". 20 أبريل / نيسان

2015. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/20/04/2015/افتتاح-شارع-قطر-في-مدينة-اسطنبول-التركية>

وزارة الخارجية التركية. "نبذة عن وزارة خارجية الجمهورية التركية". تاريخ الاسترجاع 7 مايو / أيار 2020.

<http://www.mfa.gov.tr/ar.mfa.نبذة-عن-وزارة-خارجية-الجمهورية-التركية>

وزارة الخارجية القطرية. "بلدية ولاية غازي عنتاب التركية تعتزم إطلاق اسم قطر على أحد شوارعها الرئيسية". 21 مارس / آذار 2015. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/21/03/2015/بلدية-ولاية-غازي-عنتاب-التركية-تعتزم-إطلاق-اسم-قطر-على-أحد-شوارعها-الرئيسية>

وزارة الخارجية القطرية. "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية". 02 ديسمبر / كانون الأول 2015. تاريخ الاسترجاع 30 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/02/12/2015/بيان-مشترك-بين-دولة-قطر-والجمهورية-التركية>

وزارة الخارجية القطرية. "اجتماع لجنة عمل متابعة الاتفاق المشترك للجنة الاستراتيجية العليا بين قطر وتركيا". 15 سبتمبر / أيلول 2015. تم استرجاعه في 02 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/15/09/2015/اجتماع-لجنة-عمل-متابعة-الاتفاق-المشترك-للجنة-الاستراتيجية-العليا-بين-قطر-وتركيا>

وزارة الخارجية القطرية. "السياسة الخارجية، التعاون الدولي". تاريخ الاسترجاع 11 أبريل 2017. رابط الموقع الإلكتروني: <https://www.mofa.gov.qa>

وزارة الخارجية القطرية. "قطاع النفط والغاز"، تاريخ الاسترجاع (11 أبريل / نيسان 2017). رابط الموقع الإلكتروني: <https://www.mofa.gov.qa>

وزارة الخارجية القطرية. "سمو الأمير: مواقف قطر وتركيا ثابتة ومتماثلة تجاه قضايا الإقليم".
02 ديسمبر 2015. تاريخ الاسترجاع 02 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/02/12/2015/سمو-الأمير-مواقف-<https://mofa.gov.qa/>
قطر-وتركيا-ثابتة-ومتماثلة-تجاه-قضايا-المنطقة

وزارة الدفاع الروسية. "وزير الدفاع الروسي يقدم تقريرًا إلى القائد الأعلى بشأن سحب القوات
الروسية من سوريا". 22 ديسمبر / كانون الثاني 2017. تاريخ الاسترجاع 12 فبراير /
شباط 2020.

http://ar.mil.ru/ar/news_page/country/more.htm?id=12155964@egNews

وزارة الخارجية الألمانية. "بيان صحفي: مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا". تاريخ الاسترجاع
13 مارس / آذار 2020.

<https://almania.diplo.de/ardz-ar/04-aktuelles/-/2294812>

وزارة الخارجية القطرية. "سمو الأمير والرئيس التركي يتراسان الاجتماع الثاني للجنة
الاستراتيجية العليا بين البلدين". 02 ديسمبر / كانون الأول 2015، تاريخ الاسترجاع
15 ديسمبر / كانون الأول 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/18/12/2016/سمو-الأمير-والرئيس-<https://mofa.gov.qa/>
التركي-يتراسان-الاجتماع-الثاني-للجنة-الاستراتيجية-العليا-بين-البلدين

وزارة الخارجية التركية. "السياسة الخارجية". تاريخ الاسترجاع 31 مارس / آذار 2017.
<http://www.mfa.gov.tr/genel-gorunum.tr.mfa>

وزارة الخارجية القطرية. "دولة قطر تستنكر بشدة تفجير أنقرة الإجرامي". 17 فبراير / شباط
2016، تاريخ الاسترجاع 5 نوفمبر 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/17/02/2016/دولة-قطر-<https://www.mofa.gov.qa/>
تستنكر-بشدة-تفجير-أنقرة-الإجرامي

وزارة الخارجية القطرية. السياسة الخارجية. "تاريخ التعاون الدولي". تاريخ الاسترجاع 7 ابريل / نيسان 2017. <https://www.mofa.gov.qa>

وزارة الخارجية التركية. "العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدى الخليج العربي". تاريخ الاسترجاع 15 مارس / آذار 2018.

http://www.mfa.gov.tr/korfez-arap-ulkeleri-isbirligi-konseyi_ar.ar.mfa

وزارة الخارجية القطرية. "اجتماع لجنة عمل متابعة الاتفاق المشترك للجنة الاستراتيجية العليا بين قطر وتركيا". 15 سبتمبر / أيلول 2015، تم استرجاعه في 02 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/15/09/2015/اجتماع-لجنة-<https://www.mofa.gov.qa>
عمل-متابعة-الاتفاق-المشترك-للجنة-الاستراتيجية-العليا-بين-قطر-وتركيا

وزارة الخارجية القطرية. "سمو الأمير: مواقف قطر وتركيا ثابتة ومتماثلة تجاه قضايا الإقليم". 02 ديسمبر / كانون الأول 2015. تاريخ الاسترجاع 02 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

<https://www.mofa.gov.qa/>

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/02/12/2015/سمو-الأمير-مواقف-قطر-وتركيا-ثابتة-ومتماثلة-
تجاه-قضايا-المنطقة

وزارة الخارجية القطرية. "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية". 02 ديسمبر / كانون الأول 2015. تاريخ الاسترجاع 08 أكتوبر / تشرين الأول 2017.

جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/02/12/2015/بيان-مشترك-<https://www.mofa.gov.qa/>
بين-دولة-قطر-والجمهورية-التركية

وزارة الخارجية القطرية "دولة قطر تشارك في الاجتماع الأول للمجموعة الاستشارية لمبادرة إسطنبول للتعاون". 11 سبتمبر 2014، تاريخ الاسترجاع 5 فبراير 2018.

<https://www.mofa.gov.qa> /جميع-أخبار-الوزارة/التفاصيل/19/11/2014/دولة-قطر-
تشارك-في-الاجتماع-الأول-للمجموعة-الاستشارية-لمبادرة-إسطنبول-للتعاون

وزارة الخارجية القطرية. "النظام السياسي". تاريخ الاسترجاع 05 مارس / آذار 2017.

<https://www.mofa.gov.qa>

وزارة الخارجية الإيرانية. "ردود فعل الخارجية الإيرانية ازاء علاقات قطر مع بعض الدول العربية". 5 يونيو / حزيران 2017، تاريخ الاسترجاع 13 ديسمبر / كانون الأول 2017.

وكالة الأناضول. "داود أوغلو يعلن 22 مايو الجاري موعداً لعقد المؤتمر العام الاستثنائي لحزبه". 5 مايو / أيار 2016. تاريخ الاسترجاع 2 مايو / أيار 2020.

<https://www.aa.com.tr/ar/> تركيا/داود-أوغلو-يعلن-22-مايو-الجاري-موعداً-لعقد-المؤتمر-
العام-الاستثنائي-لحزبه/567119

وكالة الأناضول. "أردوغان يقبل استقالة رئيس الوزراء داود أوغلو". 22 مايو / أيار 2016. تاريخ الاسترجاع 2 مايو/أيار 2020.

<https://www.aa.com.tr/ar/> تركيا/أردوغان-يقبل-إستقالة-رئيس-الوزراء-داود-
أوغلو/576700

وكالة الأناضول. "بيان الجامعة العربية عن "نبع السلام".. ليبيا ترفض وقطر والصومال تتحفظان". 13 أكتوبر / تشرين الأول 2019. تاريخ الاسترجاع 15 يونيو / حزيران 2020.

<https://www.aa.com.tr/ar/> الدول-العربية/بيان-الجامعة-العربية-عن-نبع-السلام-ليبيا-
ترفض-وقطر-والصومال-تتحفظان-محصلة/1611712

وكالة الأناضول. "دبلوماسي تركي: القاهرة وأنقرة حققتا رقماً قياسياً في التجارة البينية". 23 مايو / أيار 2019.

وكالة الأناضول. "سيالة والسفير التركي يبحثان مخرجات زيارات وفود البلدين". 5 يوليو / تموز 2020، تاريخ الاسترجاع 6 يوليو / تموز 2020.

الدول-العربية/سيالة-والسفير-التركي-يبحثان-مخرجات-زيارات-<https://www.aa.com.tr/ar/> وفود-البلدين/1900623

وكالة الأناضول. "تركيا وقطر: 26 قمة في فترة قياسية تعكس عمق العلاقات"، 24 نوفمبر / تشرين الثاني 2019. تاريخ الاسترجاع 9 أبريل / نيسان 2020.

التقارير/تركيا-وقطر-26-قمة-في-فترة-قياسية-تعكس-عمق-<https://www.aa.com.tr/ar/> العلاقات-إطار/1653867

وكالة الأناضول. "بعلاقات شاملة متطورة: تركيا وقطر تقدمان نموذجا للتعاون"، 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2019. تاريخ الاسترجاع 1 أبريل / نيسان 2020.

التقارير/بعلاقات-شاملة-متطورة-تركيا-وقطر-تقدمان-نموذجا-<https://www.aa.com.tr/ar/> للتعاون-إطار/1647079

وكالة الأناضول. "قطر بصدد استثمارات جديدة في تركيا بقيمة 7 مليارات دولار"، 3 ديسمبر / كانون الأول 2019. تاريخ الاسترجاع 1 أبريل / نيسان 2020.

اقتصاد/قطر-بصدد-استثمارات-جديدة-في-تركيا-بقيمة-7-<https://www.aa.com.tr/ar/> مليارات-دولار/1662227

وكالة الأناضول. "رسائل زيارة أردوغان إلى قطر وانعكاساتها على أزمة الخليج"، 28 نوفمبر / تشرين الثاني 2019. تاريخ الاسترجاع 01 أبريل / نيسان 2020.

التقارير/رسائل-زيارة-أردوغان-إلى-قطر-وانعكاساتها-على-<https://www.aa.com.tr/ar/> أزمة-الخليج-مقال/1657739

وكالة الأناضول. "أسيلسان التركية تختبر منظومة سلاح حديثة في صحراء قطر"، 02 ديسمبر / كانون الأول 2018. تاريخ الاسترجاع 01 سبتمبر / أيلول 2019.

تركيا/أسيلسان-التركية-تختبر-منظومة-سلاح-حديثه-في-
[https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1327627/](https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1327627/صحراء-قطر/)صحراء-قطر/

وكالة الأناضول. ”بيان: تركيا وقطر ماضيتان في تعزيز التعاون الاستراتيجي طويل المدى
25 نوفمبر / تشرين الثاني 2019. تاريخ الاسترجاع 26 نوفمبر / تشرين الثاني 2019.

الدول-العربية/بيان-تركيا-وقطر-ماضيتان-في-تعزيز-التعاون-
[https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1655274/](https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1655274/الاستراتيجية-طويل-المدى/)الاستراتيجية-طويل-المدى/

وكالة الأناضول. تركيا: سواصل دعم الحكومة الليبية بموجب اتفاق التعاون العسكري. 9 يوليو /
تموز 2020، تاريخ الاسترجاع 10 يوليو / تموز 2020.

التقارير/تركيا-سواصل-دعم-الحكومة-الليبية-بموجب-اتفاق-
[https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1904352/](https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1904352/التعاون-العسكري/)التعاون-العسكري/

وكالة الأناضول، ”تشاوش أوغلو: الحكومة الليبية لديها تحضيرات لاستعادة سرت“، 13 يوليو /
تموز 2020، تاريخ الاسترجاع 14 يوليو / تموز 2020.

الدول-العربية/تشاوش-أوغلو-الحكومة-الليبية-لديها-تحضيرات-
[https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1909093/](https://www.aa.com.tr/ar/-/ar/1909093/لاستعادة-سرت/)لاستعادة-سرت/

وكالة الأناضول. ”جاويش أوغلو: معسكر ”بعشيقه“ خلق توتراً لا معنى له بين تركيا والعراق“. 1.
نوفمبر / تشرين الثاني 2016.

وكالة الأناضول. ”أنقرة تعلن سريان اتفاقية التعاون العسكري مع الدوحة“. 8 يونيو / حزيران
2015.

(واس)، وكالة الأنباء السعودية. ”خادم الحرمين الشريفين يحمّد الله على منّهِ على المملكة وأشقاها
في الوصول إلى اتفاق الرياض التكميلي“، 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2014.

(واس)، وكالة الأنباء السعودية. ”المملكة تقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر“، 5
يونيو/ حزيران 2017.

(وام)، وكالة أنباء الإمارات. "الإمارات والسعودية والبحرين: بيان مشترك". 5 مارس / آذار 2014.

(وام)، وكالة أنباء الإمارات. "السعودية تؤكد أنها لن تسمح لتركيا بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها"، 17 يونيو / حزيران 2017.

وكالة الأناضول. "تأسيس شركة تركية قطرية للصناعات الدفاعية"، 4 أكتوبر / تشرين أول 2018. تاريخ الاسترجاع 2 فبراير / شباط 2020.

الدول-العربية/تأسيس-شركة-تركية-قطرية-للصناعات-الدفاعية/ <https://www.aa.com.tr/ar/1273212>

وكالة الأناضول. "الرئيس أردوغان يغادر الدوحة بعد زيارة عمل". 2019/11/25. <https://www.aa.com.tr/>

وكالة الأناضول. "تركيا تستهدف صادرات دفاعية بنحو 3 مليارات دولار 2019". 30 مارس / آذار 2019. تاريخ الاسترجاع 22 يونيو / حزيران 2019.

التقارير/تركيا-تستهدف-صادرات-دفاعية-بنحو-3-مليارات- <https://www.aa.com.tr/ar/1435187>
دولار-2019-تقرير/

وكالة الأناضول. "الرئيس أردوغان يغادر الدوحة بعد زيارة عمل". 25 نوفمبر / تشرين الثاني 2019. <https://www.aa.com.tr/>

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. "كيف تمويل الأونروا". تاريخ الاسترجاع 20 فبراير / شباط 2020.

<https://www.unrwa.org/ar/how-you-can-help/how-we-are-funded>

1. الكتب

- Ak Partisi. Adalet ve Kalkınma Partisi. *Adalet ve Kalkınma Partisi*, Ankara: 2017.
- Art, Robert J. and Waltz, Kenneth N. “Technology, Strategy, and the Uses of Force”. Robert J. Art, - Kenneth N, Waltz, (eds), *The Use of Force*. Lanham: University Press of America, 1983.
- Brown, Chris - Ainley, Kirsten. *Understanding International Relations*, New York: Palgrave Macmillan, 3rd ed., 2005.
- Brown, Chris - Ainley, Kirsten. *Understanding International Relations*, Palgrave Macmillan. New York, 2005.
- Burchill, Scott. *The National Interest in International Relations Theory*. New York: Palgrave Macmillan, 2005.
- Buzan, Barry. - Waever, O. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
- Buzan, Barry. *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War Era*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991.
- Buzan, Barry. vd., *Security: A New Framework for Analysis*. Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.
- Caşın, Mesut Hakkı “Realist Theory of International Relations”. Tayyar Arı - Elif Toprak (eds.). *Theories of International Relations*. Eskişehir: Anadolu University Press, October 2018.
- Dunne, Tim - Brian C., Schmidt. “Realism”, John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 3rd ed., 2005.

- Finnemore, Martha. *National Interests in International Society*. New York: Cornell University Press, 1996.
- Frankel, Joseph *The Making of Foreign Policy*. London: Oxford University Press, 1968.
- Jackson, Robert - Georg, Sorensen. *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*. Oxford: Oxford University Press, 2nd ed., 2003.
- Keohane, R. O. - Nye, J. S., *Power and interdependence: World politics in transition*, Boston: Little-Brown, 3rd ed., 1989.
- Miller, Lynn H. *Global Order: Values And Power In International Relations*, New York: Routledge, 4th ed., 2018.
- Morgenthau, Hans J., *Truth and Power: Essays of a Decade (1960-70)*. New York: Praeger Publishers, 1970.
- Morgenthau, Hans J. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. Maidenhead: McGraw-Hill, 2005.
- Morgenthau, Hans J. *The Impasse of American Foreign Policy*. Chicago: University of Chicago Press, 1962.
- Noble, Paul "The Arab System :Pressures, Constraints and Opportunities". B. Korany - Ali Hillal Dessouki (eds.). *The Foreign Policies of Arab States :The Challenge Of Change*. Boulder: Westview Press, 2nd ed., 1991.
- Nye, Joseph S. *The Future of Power*, New York: Public Affairs. 2011.
- Nye, Joseph S., *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004.
- Padelford, N. – Lincoln, G. *The Dynamics of International Politics* New York: Macmillan Company, 1977.

Pallaver, M. *Power and Its Forms: Hard, Soft, Smart*. London: The London School of Economics and Political Science.

Paul, T. V. “Introduction: The Enduring Axioms of Balance of Power Theory and Their Contemporary Relevance”. T. V. Paul and others (eds.). *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*. California: Stanford University Press, 2004.

Rosenau, James N. and others, *The National Interest*. Britain, 1997.

Ruiz, Tricia. *Feminist Theory and International Relations: The Feminist Challenge to Realism and Liberalism*. California: California State University, 2005.

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*, New York: Random House, 1979.

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. Ithaca: Cornell University Press, 1987.

Weber, M. *The Theory of Social and Economic Organization*, Translator: By A. M. Henderson - T. Parsons. Glencoe: The Free Press, 1947.

Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Zakaria, Fareed, *From Wealth to Power: The Unusual Origins of Americas World Role*. New Jersey: Princeton University Press, 1998.

2. الرسائل العلمية

Üstünel, Rüstem. “2003 Yılı sonrası gelişmelerin Türkiye’nin güvenliğine etkilerinin incelenmesi”, Ankara: Kara Harp Okulu, Savunma Bilimleri Enstitüsü, Yüksek lisans tezi, (2015).

Yıldırımoglu, Ufuk, *Uluslararası Ticaret, Türkiye – Katar İlişkileri Ve Taşımacılık*. Yüksek Lisans Tezi. İstanbul: Maltepe Üniversitesi, Lojistik ve Tedarik Zinciri Yönetimi Programı, 2018.

3. المقالات العلمية والدوريات

Acar, Fatih. “Overview Of The Turkish Economy (2001-2013)”, *Working World Magazine*, Issue: 2 (Oct-Dec 2013), 15-32.

Altunışık, Meliha Benli. “The Possibilities and Limits of Turkey’s Soft Power in the Middle East”, *Insight Turkey*, Vol. 10, No. 2, (2008), 41-54.

Aras, Bülent vd. “Türkiye’nin Kürt Sorun Algısı”, Ankara: Siyaset Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı "SETA", (2009).

ARIK, Umut. “Kıbrıs Krizi”, *European University of Lefke, Sosyal Bilimler Dergisi*, (June 2011).

Avcı, Erkan. “2003 ABD’nin Irak’ı İşgali Sonrası Türkiye’nin Irak Politikası ve PKK Sorunu (2003-2013)”, Ankara: Uluslararası Stratejik Bakışın Enstitüsü, (Eylül 2014).

Brannagan, Paul Michael. “Qatar: A First-Hand Account of Soft Power”, *E-International Relations*, (20 Mar 2014).

Buzan, Barry “New Patterns of Global Security in the Twenty – First Century” *international affairs*, Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991), 431-451.

Çağlar, İsmail vd. “15 Temmuz’da Medya: Darbe ve Direnişin Mecrası” Ankara: Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı "SETA", (2017).

Colombo, Silvia. “The GCC Countries and the Arab Spring. Between Outreach, Patronage and Repression”, *Institute of International Affairs*, (March 2012).

Cook, Steven A. - Ibish, Hussein. "Turkey and the GCC: Cooperation Amid Diverging Interests", The Arab Gulf States Institute in Washington "AGSIW", (28 February 2017).

Dahl, R., *The concept of power*, Behavioral Science, 1957, 2/201.

Decottignies, Olivier - Cagaptay, Soner. "Turkey's New Base in Qatar", The Washington Institute, (January 11, 2016).

Diriüz, Ali Oğuz. "Ortadoğu'da Ortak Stratejik Vizyon Işığında Türkiye - Katar İlişkileri", *Ortadoğu Analiz*, Sayı: 64/6.

Dönmez, Adem "Türkiye-Katar Stratejik Geleceğinde Önemli Adım", *iş Dünyası ve Güncel Ekonomi Dergisi*, yıl 23, sayı 72, (Kasım – Aralık 2015).

Duran, Burhanettin vd., "Türk Dış Politikası Yıllığı", Ankara: Siyaset, Ekonomi ve Toplum Araştırmaları Vakfı, SETA, (2014).

EGM, Emniyet Genel Müdürlüğü. "Türkiye'de halen faaliyetlerine devam eden başlıca terör örgütleri", (9 Şubat 2012).

Eckersley, Robyn "Green Theory", (Melbourne: The University of Melbourne, 2007), 247 - 265

Gallarotti, Giulio M. "Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness." *Journal of Strategic Studies* 38/3 (2015), 245-281.

Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", *World Politics*, Volume 51, Issue 1 (Oct. 1998).

Holsti, Ole R. "Theories of International Relations", (Durham: duke university, political science faculty).

- Huntington, Samuel P. “The Erosion of American National Interests”, Vol. 76, No. 5 (Sep. - Oct., 1997), 28-49.
- İncekara, Ahmet. “Dünya ve Türkiye Ekonomisi”, Ankara: İktisadi Araştırmalar Vakfı, (2015).
- Jeffrey W. Meiser, “Introducing Liberalism in International Relations Theory”, E-International Relations, (18 Feb 2018), Access (11 October 2018).
- Kıymet Yavuzaslan - Murat Cetin, “Soft Power Concept and Soft Power Indexes”, Business Challenges in the Changing Economic Landscape, Vol. 1: Proceedings of the 14th Eurasia Business and Economics Society Conference, (January 2016), 395-409.
- Lobell, Steven E. “Structural Realism/Offensive and Defensive Realism”, *International Studies*, Oxford: Oxford University Press, (Mar 2010).
- Mazarr, Michael J. and others, “Understanding the Current International Order”, California: RAND Corporation, (2016).
- Nye, Joseph S. “The Future of American Power: Dominance and Decline in Perspective”, *Foreign Affairs* 89/6 (2010), 2-12.
- Nye, Joseph S. “Soft Power”, *Foreign Policy*, Carnegie Endowment for International Peace, No. 80, (1990), 153-171.
- Nye, Joseph S., “The Changing Nature of World Power”, *Political Science Quarterly*, Vol. 105, No. 2, The Academy of Political Science (Summer, 1990), 177-192.
- Picco, Giandomenico “A New International System?”, *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, (Summer/Fall 2005), 29-36.
- Shaw, Stanford - Çetinsaya, Gökhan. *Ottoman Empire*, 2nd ed. (The Oxford Encyclopedia of the Islamic World).

- Singer, J. D. “The Level-of-Analysis Problem in International Relations”. *World Politics*, Vol. 14, No. 1, (1961), 77-92.
- Smith, S. “The Self-Image of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory”, in K. Booth and S. Smith (eds), *International Relations Theory Today*, Cambridge: Cambridge University Press (1995), 7-26.
- (SIPRI), Stockholm International Peace Research Institute “Global Share of Major Arms Imports by 10 the Largest Importers 2015-2019”, (9 March 2020).
- Steinberg, Guido. “Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy”, German Institute for International and Security Affairs (February, 2012).
- T.C. Cumhurbaşkanlığı, Resmi Gazete, Sayı: 29380, “Milletlerarası Andlaşma”, Karar Sayısı: 7649 (8 Haziran 2015).
- Taspınar, Ömer. “Turkey’s Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism”, Carnegie Endowment for International Peace, Number 10, (September 2008).
- TBMM, Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 763, kabul tarihi 20 Mart 2003, Resmi Gazete ile yayımı: (21 Mart 2003), Sayı:25, Cilt 8, Birleşim 51.
- TCEB, Türkiye Cumhuriyeti Ekonomi Bakanlığı, “Türkiye-Katar Ticareti”, (11 Mayıs 2017).
- TCEB, Türkiye Cumhuriyeti Ekonomi Bakanlığı, “Uluslararası Doğrudan Yatırımlar”, 2016 Yılı Raporu, (Eylül 2017).
- TCEB, Türkiye Cumhuriyeti Ekonomi Bakanlığı. “Türkiye-Katar Ticareti”, (11 Mayıs 2017).
- TCEB, Türkiye Cumhuriyeti Ekonomi Bakanlığı. “Uluslararası Doğrudan Yatırımlar”, 2016 Yılı Raporu, (Eylül 2017).

TCMB, Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası, “TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Anlaşmasına İlişkin”, Basın Duyurusu, Sayı: 2018-33, (20 Ağustos 2018).

TCMB, Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası, “TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Tadil Anlaşmasına İlişkin”, Basına Duyurusu Sayı: 2019-46, (26 Kasım 2019).

TCMB, Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası, “TCMB ile Katar Merkez Bankası arasında İmzalanan Swap Tadil Anlaşmasına İlişkin”, Basın Duyurusu Sayı: 2020-29, (20 Mayıs 2020).

TCTB, Türkiye Cumhuriyeti Ticaret Bakanlığı. “Ülkelere Göre Dış Ticaret Hacmi Ve Dengesi, Dış Ticaret İstatistikleri”, (31 Temmuz 2019).

TİK, Türkiye İstatistik Kurumu. “Türkiye Nüfusu Toplam”, 2016.

TIKA, Turkish Cooperation and Coordination Agency. *Turkish Assistance development report* (2015).

TSI, Turkish Statistical Institute. “Turkey in Statistics: For statistical data and information requests”, (2014).

TUIK, Türkiye İstatistik Kurumu. “Türkiye Nüfusu Toplam”, (2019).

Türkiye Cumhuriyeti Anayasası (2011), Kanun No.: 2709, Kabul Tarihi: (7 Kasım 1982), Değişik: (23 Temmuz 1995)- 4121/1 md.

Ulrichsen, Kristian Coates. “Qatar And The Arab Spring Policy Drivers and Regional Implications”, (September 2014).

Ulrichsen, Kristian Coates. “Qatar: Emergence of a Regional Power with International Reach”, E-International Relations, (23 Jan 2012).

Wendt, Alexander, “Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics”. *International Organization*, Vol. 46, No. 2, (1992), 391-425.

Wilson, Ernest J. “Hard Power, Soft Power, Smart Power”, *American Academy of Political and Social Science Annals*, (2008), 110-124.

YSK, Yüksek Seçim Kurulu. “12 Eylül 2010 Anayasa Değişikliği Halkoylaması”.

4. الصحافة ومواقع الانترنت

DEİK, Foreign Economic Relations Board of Turkey. “Turkey - Qatar Business Council”, 15 Nisan 2020. <https://www.deik.org.tr/middle-eastern-and-gulf-business-councils-turkey-qatar-business-council>

GFP, Global Fire Power “Qatar Military Strength (2020)”, Access: 13 May 2020. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=qatar

Foundation for Defense of Democracies. “Welcome Remarks by Cliff May and discussion with Dr. Robert Gates”. YouTube 23 May 2017. Access 18 March 2020. <https://www.youtube.com/watch?v=bT6ypHHH9JA>

Global Security Website. “Al Udeid Air Base Qatar”. Erişim 16 Nisan 2019. <https://www.globalsecurity.org/military/facility/udeid.htm>

Hürriyet Gazetesi. Katar Emiri bu mesajı verdi Erdoğan Twitter'dan paylaştı”. 15 Ağustos 2018. Erişim 16 Nisan 2019. <http://www.hurriyet.com.tr/gundem/katar-emiri-bu-mesaji-verdi-erdogan-twitterdanpaylasti-40929670>.

Italian Ministry of Foreign and International Cooperation. “Meeting between Minister Luigi Di Maio and the Cypriot Foreign Minister, Nikos Christodoulides”. Access 18 March 2020. https://www.esteri.it/mae/en/sala_stamp/archivionotizie/comunicati/2020/01/incontro-del-ministro-luigi-di-maio-con-il-ministro-degli-esteri-cipriota-nikos-christodoulides.html

NATO, North Atlantic Treaty Organization. “Istanbul Cooperation Initiative (ICI)”. Access 12 August 2017. https://www.nato.int/cps/ic/natohq/topics_58787.htm?

T.C. Cumhurbaşkanlığı. “yatırım ofis, Finans bank, Katarlı QNB’ye satıldı”. 22 Aralık 2015.

T.C. Dışişleri Bakanlığı (DP), “Dış Politika Kronolojisi: Kasım 2016”. Erişim 5 kasım 2017. <http://www.mfa.gov.tr/kasim2016.tr.mfa>

T.C. Ekonomi Bakanlığı. “Türkiye-Katar Ticareti”. Erişim 11 Haziran 2018.
https://www.ticaret.gov.tr/portal/faces/home/disIliskiler/ulkeler/ulke-detay/Katar/html-viewer-ulkeler?contentId=UCM%23dDocName%3AEK-160315&contentTitle=T%C3%BCrkiye%20ile%20Ticaret&_afrLoop=32043517171265849&_afrWindowMode=0&_afrWindowId=s6fciavel&_adf.ctrl-state=cav5g19ms_192#!%40%40%3F_afrWindowId%3Ds6fciavel%26_afrLoop%3D32043517171265849%26contentId%3DUCM%2523dDocName%253AEK-160315%26contentTitle%3DT%25C3%25BCrkiye%2Bile%2BTicaret%26_afrWindowMode%3D0%26_adf.ctrl-state%3Dcav5g19ms_196

T.C. Milli Savunma Bakanlığı. “Tum Yayın”. Erişim 15 Mart 2020.
<https://www.msb.gov.tr/Anasayfa/TumYayin>

T.C. Yüksek Seçim Kurulu. “Milletvekili Genel Seçim Arşivi”. Erişim 4 May 2020.
<http://www.ysk.gov.tr/tr/milletvekili-genel-secim-arsivi/2644>

The Presidency of the Republic of Turkey. Directorate of Communications (DoC). “We don’t deem Qatar’s security separate from that of our country”. 25 November 2019. Access 13 May 2020.
<https://www.iletisim.gov.tr/english/haberler/detay/we-dont-deem-qatars-security-separate-from-that-of-our-country>

The Russian Government. “On arriving in Yekaterinburg from Southeast Asia, Dmitry Medvedev comments on events related to the Russian Su-24 aircraft”. 25 November 2015. Access 13 November 2019.

<http://government.ru/en/news/20710/>

Trump, Donald. “During my recent trip to the Middle East I stated that there can no longer be funding of Radical Ideology. Leaders pointed to Qatar – look!”, Twitter 6 June 2017, 15:06.

Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 2709, Madde 104, kabul tarihi 18 Ekim 1982, Resmi Gazete ile yayımı: 20 Ekim 1982.

Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 5678, Madde 5, kabul tarihi 31 Mayıs 2007, Resmi Gazete ile yayımı: 16 Temmuz 2007.

Türkiye Büyük Millet Meclisi, karar No. 5678, Madde 5, kabul tarihi 07 Mayıs 2010.

Yeni şafak gazetesi. “Türkiye Osmanlı topraklarına geri dönüyor”, 03 Ocak 2018.
<https://www.yenisafak.com/gundem/turkiye-osmanli-topraklarina-geri-donuyor-2951575>

